# تم تحميل الملف
# من موقع بداية

بداية
beadaya.com | موقع بداية التعليمي

للمزيد اكتب
في جوجل Google

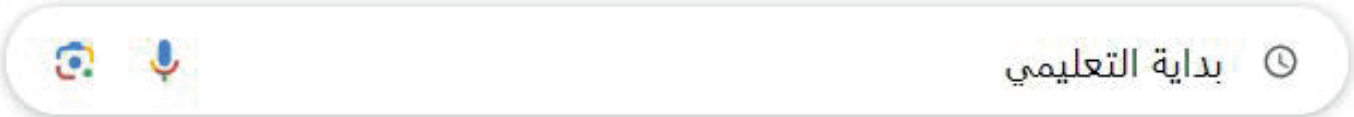


موقع بداية التعليمي كل ما يحتاجه **الطالب والمعلم**
من ملفات تعليمية، حلول الكتب، توزيع المنهج،
بوربوينت، اختبارات، ملخصات، اختبارات إلكترونية،
أوراق عمل، والكثير...

**حمل التطبيق**

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

المملكة العربية السعودية
قررت وزارة التعليم تدريس
هذا الكتاب وطبعه على نفقتها

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

وزارة التعليم
Ministry of Education

# الدراسات الإسلامية

## الفقه 2

## التعليم الثانوي-نظام المسارات

## السنة الثالثة-المسار الشرعي

قام بالتأليف والمراجعة
فريق من المتخصصين

يُوزع مجاناً ولا يُباع
وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

طبعة 1445 - 2023

ⓒ وزارة التعليم، ١٤٤٤ هـ

**فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر**

وزارة التعليم

الفقه ٢ – التعليم الثانوي – نظام المسارات – السنة الثالثة

– المسار الشرعي. / وزارة التعليم .– الرياض ، 1444 هـ

٢٠٢ ص ؛ ٢١ × ٢٥.٥ سم

ردمك: ٨ ـ ٣٥٨ ـ ٥١١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ـ الفقه الإسلامي ـ تعليم ٢ـ التعليم الثانوي ـ السعودية

– كتب دراسية أ. العنوان

ديوي ٧، ٢٥٠ ٥٠٩٧/ ١٤٤٤

**رقم الإيداع:** ٥٠٩٧/ ١٤٤٤

**ردمك:** ٨ ـ ٣٥٨ ـ ٥١١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

**حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التعليم**

**www.moe.gov.sa**

مواد إثرائية وداعمة على "منصة عين الإثرائية"

ien.edu.sa

أعزاءنا المعلمين و المعلمات، والطلاب و الطالبات، وأولياء الأمور ، وكل مهتم بالتربية و التعليم:

يسعدنا تواصلكم؛ لتطوير الكتاب المدرسي، ومقترحاتكم محل اهتمامنا.

fb.ien.edu.sa

حقوق طباعة ونشر واستخدام هذا الكتاب وما يرتبط به من محتوى تعليمي أو إثرائي أو داعم محفوظة جميعاً لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية ويُمنَع منعاً باتاً بيعه أو نسخه أو التبرع به أو استخدامه أو إعادة طباعته أو إنتاجه أو مسحه ضوئياً أو أي جزء منه بأي شكل وأية وسيلة كانت، ويقتصر استخدامه على المدارس التابعة للوزارة والمرخصة باستخدامه فقط.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# مقدمة في الفقه 2

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فبين يديك ـ أخي الطالب أختي الطالبة ـ كتاب الفقه (2) للطالب والطالبة، لنظام المسارات بخطته الجديدة، وهو كتاب يقرب إليك خصائص التشريع الإسلامي والأحكام الشرعية لبقية المعاملات وأحكام وآداب القضاء وفقه النوازل والبحث الفقهي .

وبقدر علمك وعملك بالأحكام التي تدرسها، ودعوتك إليها وتعليمها للآخرين، تكون بإذن الله تعالى ممن أراد الله بهم الخير وسعادة الدارين؛ حيث أخبرنا رسولنا الكريم ﷺ أن : « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدِّين »[1]، وبشّر من بلّغ شريعته، ودعا له ﷺ بأن يرزقه الله البهجة بقوله ﷺ : « نضَّر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يُبلِّغهُ غيره، فرُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه، ورُبَّ حامل فقهٍ ليس بفقيه »[2] .

وقد يسر الله تعالى صياغة موضوعات هذا المقرر بطريقة تتيح لك أن تكون طالبًا نشطًا داخل الصف؛ تشارك في الدرس بفاعلية وروح متوثبة، مطبقًا لما يمكن تطبيقه داخل الصف أو المدرسة، وتشارك في حل النشاطات والتمارين التي تزيدك علمًا وفهمًا واستيعابًا للدرس، وتنمي لديك المهارات المتنوعة؛ كما تعينك صياغة المقرر الجديدة على البحث عن المعلومة بنفسك؛ مع مساعدتك في البحث عنها من خلال بعض الموجهات أو إرشاد معلمك المبارك؛ كما تعينك على التعاون مع زملائك في إثراء المادة ونفع الآخرين، وقبل ذلك وبعده تعينك –إن شاء الله تعالى– في تمثل الأحكام الشرعية في حياتك، وتقربك إلى ربك وخالقك؛ مما يقودك بإذن الله لسعادة الدنيا ونعيم الآخرة .

وقد راعينا في هذا المؤلف الجديد ما يأتي :

أولًا : تنوع العرض للمادة الدراسية؛ ليسهل عليك فهمها، وتتمكن من استيعابها بيسر وسهولة .

ثانيًا : الحرص على مشاركتك في الدرس؛ تعلمًا وتطبيقًا وكتابة، وبحثا عن المعلومة، واستنباطا لها؛ من خلال أنشطة تعليمية وفراغات داخل المحتوى تركت لتكتبها بأسلوبك، وتضرب عليها أمثلة من واقع حياتك ومعايشتك، ومن ثم تعرضها على معلمك للتأكد من مدى صحة ما توصلت إليه .

ثالثًا : تنمية مهارات التعلم والتفكير التي لديك؛ من خلال مساحات للتفكير تتيح لك التمرن على الاستنباط وضرب الأمثلة والمشاركة الفاعلة، مع توجيه معلمك، وعنايته بك .

رابعًا : تنمية مهارة التعاون؛ من خلال الأنشطة والتمرينات المشتركة؛ مع زميلك أو مجموعتك؛ للتوصل من خلال ذلك إلى المعلومة بالاشتراك مع زملائك في الصف .

وقد رُسم لكل وحدة في الكتاب أهداف وضعت في مدخل الوحدة؛ من أجل أن تتأملها وتسعى لتحقيقها، فبقدر قربك من تحقيق الأهداف تكون استفادتك من الكتاب كبيرة، ومثمرة .

والذي نؤمله أن يكون الكتاب دافعاً لك للارتقاء في مدارج العلم والهداية، وانطلاقة لخير عظيم ترى أثره في حياتك ومجتمعك وأمتك .

نفع الله بك، وبارك جهودك، وجعلك نافعًا لدينك ووطنك، وحفظك من كل مكروه .

(1) رواه البخاري برقم ( 71 )، ومسلم برقم ( 1037 ) .

(2) رواه الترمذي برقم ( 2656 ) .

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الفهرس


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الوحدة الأولى: خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته** | |
| خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته | 10 |
| خصائص التشريع في المعاملات | 14 |
| **الوحدة الثانية: الخيار والعقود المسماة** | |
| الخيار في البيع | 18 |
| خيـار الغبـن | 27 |
| الادخـار | 30 |
| التسعيـر | 32 |
| بيع السلم | 33 |
| عقود مشابهة لعقد السلم | 35 |
| بيع الزروع والثمار | 40 |
| **الوحدة الثالثة: بيع التقسيط والمعاملات المصرفية** | |
| بيع التقسيط | 44 |
| بيع المرابحة للواعد بالشراء | 46 |
| البطاقات المصرفية | 48 |
| خصم الأوراق التجارية | 52 |
| الصناديق الاستثمارية | 54 |
| **الوحدة الرابعة: توثيق الديون ونقلها** | |
| الضمان | 58 |
| خطاب الضمان المصرفي | 61 |
| الكفالة | 62 |
| الرهن | 65 |
| الحوالة | 70 |



وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الفهرس


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الوحدة الخامسة: الصلح والشفعة** | |
| الصلح | 78 |
| الشفعة | 81 |
| **الوحدة السادسة: الوكالة والعارية** | |
| الـوكالــة | 86 |
| العـارية | 93 |
| **الوحدة السابعة: الشركات** | |
| الشركات | 98 |
| أنواع الشركات | 101 |
| **الوحدة الثامنة: الجعالة والغصب** | |
| الجعالة | 110 |
| الغصب | 112 |
| **الوحدة التاسعة: التبرعات الهبة والوقف والوصية** | |
| الهبة | 116 |
| الوقف | 119 |
| الوصية | 123 |
| **الوحدة العاشرة: أحكام وآداب القضاء** | |
| أحكام وآداب القضاء | 130 |
| الإجراءات القضائية (١) | 135 |
| الإجراءات القضائية (٢) | 144 |



وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الفهرس


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الوحدة الحادية عشرة: فقه النوازل** | |
| فقه النوازل | 150 |
| الحقوق المعنوية | 151 |
| أحكام بدل الخلو | 153 |
| بنوك النطف والأجنة | 155 |
| بنوك الحليب | 157 |
| أطفال الأنابيب | 158 |
| قتل الرحمة | 160 |
| موت الدماغ | 162 |
| نقل الأعضاء | 164 |
| الاستنساخ | 166 |
| أسواق الأوراق المالية ( البورصة ) | 168 |
| الضمان البنكي | 171 |
| الاعتمادات المستندية | 177 |
| صناديق الأمانات | 180 |
| التبادلات النقدية | 182 |
| غسل الأموال | 190 |
| **الوحدة الثانية عشرة: البحث الفقهي** | |
| البحث الفقهي | 196 |



وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الوحدة الأولى

## خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبةبعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تلخِّص أهم خصائص التشريع الإسلامي.

2- تقارن بين التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية.

3- تُبيِّن خصائص التشريع في المعاملات.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

الدرس 1

# خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته

يتميز التشريع الإسلامي عن غيره من الأحكام والآراء والقوانين الوضعية بخصائص ومميزات فريدة، مما جعله يهيمن عليها، وتكون له السيادة والريادة في إيجاد الحل الأمثل والجواب الأشمل لكل ما تحتاجه البشرية في حياتها، وما يعرض في طريقها من حوادث ومشكلات؛ في أمورها الدينية والدنيوية، في كل زمان ومكان إلى قيام الساعة، مع تحقيقه للعدل والتوازن، والسعادة الحقيقية في الدارَيْن.

## ومن أهم هذه الخصائص:

### الخاصية الأولى: ربَّانية المصدر

ومعنى ذلك أن مصدر التشريع الإسلامي من رب الناس جميعًا، فهو مبني على الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد ﷺ، وسواء في ذلك الوحي الْمَتْلُوُّ وهو القرآن الكريم، أو الوحيُ غير الْمَتْلُوُّ وهو سنة النبي ﷺ، فكلاهما وحيٌ معصوم من الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ ﴾[1].

**ويلزم من ذلك أمور:**

1- أن مصدر التلقي في التشريع الإسلامي هو الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.

2- أنه النظام الوحيد الذي يتميز بالدِّقة والمتانة المتناهية، فلا يمكن أن يكون فيه تناقض بوجه من الوجوه.

3- أنه النظام الوحيد المعصوم من الخطأ والنقص والتحيُّز لأيِّ أحد.

### الخاصية الثانية: التمام والكمال

فالتشريع الإسلامي كامل بما أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾[2]، وهذا يقتضي أن الشريعة لا يمكن أن يكون فيها نقص بوجه من الوجوه، وما يَرِدُ من حوادث فيما بعد فيمكن ردها جميعاً إلى الأصول الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

ومما يدل على كمال الشريعة وعدم نقصانها، التحذير من الابتداع في الدين، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما ليس فيه فَهُوَ رَدٌّ»[3]، وفي رواية: «من عَمِلَ عَمَلاً ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[4].

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى: من أحدث في هذه الأمة اليوم شيئًا لم يكن عليه سَلَفُها فقد زعَمَ أن رسولَ الله ﷺ خانَ الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾[5]، فما لم يكُنْ يومئذٍ دِينًا؛ لا يكون اليوم دينًا.[6]

(1) سورة النساء الآية رقم (105).
(2) سورة المائدة الآية رقم (3).
(3) رواه البخاري برقم (2697)، ومسلم برقم (1718)، ولفظه: ما ليس منه.
(4) رواه مسلم برقم (1718)، وذكره البخاري معلقًا مجزومًا به.
(5) سورة المائدة الآية رقم (3).
(6) الإحكام لابن حزم 58/6، والاعتصام للشاطبي 535/2.

## الخاصية الثالثة: الشمولية

والمراد بشمولية الشريعة الإسلامية: أنها تنظم كل ما يتعلق بحياة الإنسان، فهي تشمل ما يأتي:

1- حق الله على العباد، ويدخل في ذلك: الصلاة والزكاة والصوم والحج، وأعمال القلوب من الإخلاص والتوكل والخوف والرجاء، وجميع الأعمال التي يتقرب بها إلى الله من فعل أو ترك.

2- علاقة العبد بنفسه، كآداب الأكل والشرب، وأحكام اللباس، وقضاء الحاجة، والنوم...

3- علاقة العبد بغيره، ويدخل في ذلك: أحكام البيوع والعقود بأنواعها، والنكاح، والطلاق، والخصومات، والجنايات، والحدود، وحق المسلم على أخيه وضوابط التعامل مع غير المسلمين.

4- نظام الدولة المسلمة من سياسة واقتصاد وإعلام وتعليم وجهاد، وعلاقة الدولة المسلمة بغيرها من الدول وغير ذلك.

وقد تعجَّبَ قومٌ من تعليم النبي ﷺ لأصحابه كلَّ شيء من الأحكام والآداب والسلوك، فعابوا ذلك على أصحاب النبي ﷺ، قيلَ لسَلْمَانَ الفارسي رضي الله عنه قدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حتى الْخِرَاءَةَ! فقال: «أَجَلْ، لقد نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أو بَوْلٍ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ من ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أو بِعَظْمٍ».[1]

## الخاصية الرابعة: عمومه لكل جنس، وصلاحيته لكل زمان ومكان

أتى الفقه الإسلامي ليحكم حياة الناس جميعا في كل زمان ومكان، ولكل جنس من الأجناس، فهو لم يأت لعصر دون عصر، ولا لمكان دون مكان، ولا لجنس دون جنس، بل يدخل في أحكامه الأبيض والأسود، والعربي والعجمي، والشرقي، والغربي، جاءت أحكامه وتشريعاته للناس جميعًا على اختلاف أجناسهم وألوانهم، وتباين عاداتهم وتقاليدهم ومشاربهم، واختلاف أصولهم وتواريخهم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[2] وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾[3]، وعن جَابِرِ بن عبدالله رضي الله عنهما أَنَّ النبي ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ (من الأَنْبِيَاءِ) قَبْلِي»، وذكَرَ من ذلك: «وكان النبيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وبُعِثْتُ إلى الناس عَامَّةً»[4].

## الخاصية الخامسة: الثبات والاستقرار

الفقه الإسلامي ثابت مستقر بثبات الأصول التي استُمِدَّ منها، فهو غير خاضع للتعديل والتغيير كلما تغيرت الظروف وتبدلت الحاجات، كما هو الحال في جميع القوانين والأنظمة التي يضعها الناس، قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾[5]، وقال عن كتابه الكريم الذي هو الأصل الأول الذي يُستمد منه الفقه الإسلامي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[6].

---

(1) رواه مسلم برقم (262).

(2) سورة الأعراف الآية رقم (158).

(3) سورة سبأ الآية رقم (28).

(4) رواه البخاري برقم (335)، ومسلم برقم (521)، والزيادة بين قوسين من رواية البخاري.

(5) سورة الأنعام الآية رقم (115).

(6) سورة فصلت الآية رقم (42).

وسبب ثبات التشريع الإسلامي:

1- أنه من عند الله تعالى العالم بأحوال عباده إلى يوم القيامة، فلذلك أوجد لهم تشريعًا صالحًا إلى يوم الدين.

2- أن الله تعالى حفظ لنا أصول هذا التشريع التي يُستمد منها.

3- أن الله تعالى نوَّع في دلالات الأدلة الشرعية، فمنها أدلة عامة تشبه القواعد، ومنها أدلة خاصة.

4- أن الله تعالى جعل لنا أصولًا وقواعد لا يمكن أن تتغير، وينبني عليها ما لا يحصى من الأحكام، فمن هذه القواعد:

أ- الصدق خُلقٌ محمود في جميع الأعمال والأقوال، والكذب خلق مرذول في جميع الأعمال والأقوال.

ب- الأمر بالعدل، والنهيُ عن الظلم بجميع صوره وأشكاله.

ج- الأمر بالتعاون على الخير، والنهيُ عن التعاون على الشر.

د- الأمر ببذلِ المعروف، والإحسانِ إلى الإنسان والحيوان.

هـ- النهي عن الفساد بجميع صوره وأشكاله.

و- النهي عن الإضرارِ بالإنسان والحيوان.

## الخاصية السادسة: التيسير ورفع الحرج

التشريع الإسلامي مبنيٌّ على اليسر ورفع الحرج من طريقين:

أ- في جميع تشريعاته، العامة والخاصة، وفي جميع الأبواب من الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج، وفي المعاملات والنكاح وغيرها، قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [1]، وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [2].

وعن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يَسِّرُوا ولاَ تُعسِّرُوا، وبشِّرُوا ولاَ تُنفِّرُوا»[3]، وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلا غَلَبَهُ» [4].

ومن نعم الله تعالى على هذه الشريعة الإسلامية أن جعل رسالتها حنيفية وسمحة؛ كما في حديث عائشة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنِّي أُرسلتُ بحنيفيةٍ سَمْحة»[5]، فهي حنيفية في التوحيد، سمحة في العمل، لا إصر فيها ولا أغلال كما كان عليه الحال في الأمم السالفة، وقد وصف الله تعالى نبيه ﷺ فقال: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾[6]، قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: أي أنه جاء بالتيسير والسماحة.. وقد كانت الأمم التي قبلنا في شرائعهم ضيق عليهم، فوسَّع الله على هذه الأمة أمورها وسهَّلها لهم. [7]

---

(1) سورة الحج الآية رقم (78).

(2) سورة البقرة الآية رقم (185).

(3) رواه البخاري برقم (69)، ومسلم برقم (1734).

(4) رواه البخاري برقم(39).

(5) رواه أحمد رقم (24855)، والحميدي في مسنده رقم (254)، قال الحافظ ابن حجر والسخاوي: إسناده حسن(تغليق التعليق 43/2) المقاصد الحسنة رقم(214)، وقد روي عن غير واحد من الصحابة ﷺ بطرق مختلفة في أكثرها ضعف.

(6) سورة الأعراف الآية رقم (157).

(7) تفسير القرآن العظيم 3 / 488.489.

ب- في الأمور العارضة، فمتى عَرَضَ للمسلم عارض من العوارض يحتاج فيه إلى التيسير فإن الشريعة تأتي له بمزيد من التيسير، وذلك في أحوال كثيرة، كالمرض والسفر والنسيان والجهل، وغير ذلك.

## الخاصية السابعة: موافقة الفطرة الإنسانية

قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾[1].

فكل ما شرعه الله لنا من الدين في العبادات والمعاملات والواجبات والمحرمات موافق للفطرة.

أما القوانين الوضعية: ففيها الكثير مما يخالف الفطرة، مثل: الشيوعية؛ فهي تمنع التملك الفردي فالملك مشاع بين الناس لا أحد يملك بيتاً ولا طعاماً ولا مصنعاً ولا مزرعة، وهذا مصادم لما فطر الله عليه بني آدم من حب التملك.

ومثال آخر: دعوى مساواة المرأة بالرجل، فقد جاءت الشريعة بالعدل بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولم تأمر بالمساواة بينهما، فالعدل يختلف عن المساواة، فأمرت الشريعة بالمساواة مع مراعاة الاختلافات البدنية والنفسية لهما، فالشرع جاء بما يوافق فطرة الرجل والمرأة، ويحفظ حقهما جميعا.

### نشاط

هل يمكن أن يكون للقوانين الوضعية خصائص تتوافق مع خصائص التشريع الإسلامي التي درستها؟

**بالتعاون مع مجموعتك ناقش هذا السؤال، واكتب ما توصلت إليه.**

.....

.....

.....

.....

.....

(1) سورة الروم الآية رقم (30).

# خصائص التشريع في المعاملات



للتشريع الإسلامي في المعاملات خصائص عظيمة تميزه عن غيره، وهذه الخصائص مستمدة من خصائص التشريع الإسلامي العامة؛ لأن أحكام المعاملات جزء من الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

**الخاصية الأولى:** أحكام المعاملات الشرعية ربَّانيةُ المصدر:

فهي من خالق البشر العالم بما يصلحهم ويُضِرُّ بهم، فلم يمنع إلا ما يضر بهم إن عاجلاً أو آجلاً، ولم يشرع إلا ما فيه صلاحهم إن عاجلاً أو آجلاً، كما إنها مبنية على العدل الكامل فلا ميل فيها لأحد على حساب آخر، ولا لفئة على حساب أخرى، وقائمة على الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

**الخاصية الثانية:** تطبيق أحكام المعاملات الشرعية فعلاً وتركًا جزء لا يتجزأ من الدِّين، فمن عملها على الوجه المشروع فذلك من تمام دينه وإيمانه، ومراقبته لله تعالى وخشيته، ومن خالف فيها فذلك من نقصان دينه وإيمانه، وضعف مراقبته لله تعالى وخشيته، فليست الرقابة في النظام الشرعي للمعاملات مقتصرةً على المراقبة التي مصدرها السلطة الحاكمة، وليس الجزاء فيها مقتصرًا على الجزاء الدنيوي، بل الأساس فيها المراقبة النابعة من القلب، حيث يراقب العبد ربه تعالى فيحسن في عمله ويتقنه، وهذا من أعظم الدواعي لانضباط الناس في تطبيق هذه الأحكام.

**الخاصية الثالثة:** جميع المعاملات في الفقه الإسلامي مبنية على مراعاة دِعامتين أساسيتين هما:

1- الحث على الأخلاق الفاضلة، والصفات الحميدة، كالصدق والعدل والبيان والوضوح والنصيحة.

2- التنفير من الأخلاق السيئة، كالكذب والغش والتدليس والظلم والخديعة والتلاعب وكتمان العيوب.

**الخاصية الرابعة:** أحكام المعاملات جزء لا يتجزأ من الشريعة، ويترتب على ذلك أمور:

1- أن هذه الأحكام منسجمة ومتفقة مع بقية الأحكام الشرعية، فلا تعارض بينها بوجه من الوجوه، بل بعضها يكمل بعضًا، فلا تناقض ولا فصل بين الدين والمعاملات.

2- أن التزام المسلم في بيعه وشرائه وإجارته وجميع تعاملاته بمقتضى شريعة الله تعالى فعلاً وتركًا، هو نوع من العبادة والطاعة لله تعالى، وهكذا التزام الواجبات والشروط المترتبة على التعاقد، وهو يحقق بذلك عبادة الله تعالى بمعناها الشامل.

3- أن اتباع شرع الله تعالى في المعاملات هو من توحيد العبادة كاتباع شرعه في سائر العبادات من صلاة وصوم وغيرهما؛ فكما يجب الالتزام بفعل الصلاة، والتوبة من تركها، يجب التزام المعاملات المباحة، وتجب التوبة من المعاملات المحرمة كالغش والتدليس وغيرهما.

**الخاصية الخامسة:** أن الشرع وسَّع على الناس بإباحة كل ما فيه مصلحة محضة أو راجحة، وشرع لهم كلَّ ما فيه خير وزيادة في راحتهم وطمأنينتهم في معاملاتهم المالية، فمن ذلك:

1- إباحة التبايع في كل مالا ضرر فيه ولا مفسدة.

2- إباحة العقود التي فيها مصلحة للناس مثل: الإجارة، والجعالة، والوكالة، والشركات بأنواعها.

3- إباحة كثير من العقود المسمّاة لما فيها من المصلحة، مثل: السَّلم، وبيع العُربون والمزايدة والتقسيط.

4-مشروعية كلِّ ما فيه ضمان لحقوق الناس وحفظ لها، مثل: الرهن، والإشهاد، والضمان، والكفالة.

5- مشروعية كل ما فيه تعاون على الخير، وتأليف لقلوب الناس، وتيسير عليهم، مثل: القرض، والعاريَّة.

6- مشروعية كل ما فيه مصلحة للمتعاقدين، مثل: الإقالة والخيار.

**الخاصية السادسة:** أن الشرع راعى ما فيه صيانة للناس من الوقوع في المآثم، فمنع من كل ما فيه مفسدة تؤثر في الفرد أو على الجماعة، ومن ذلك:

1- تحريم كلِّ ما يتضمن ظلم الناس، وأكل أموالهم بالباطل، مثل: الربا والغصب، والاحتكار.

2- تحريم كلِّ ما يتضمن أكل المال بغير عمل ولا كَدٍّ ولا تعب، ولا عمل نافع مثمر، مثل: القمار، والربا وأخذ العوض على المسابقات الممنوعة وغير النافعة.

3- تحريم كلِّ معاملة يغلب فيها الجهالة والغرر، مثل: بيع الشخص ما لا يملكه، وبيع الشيء المجهول، وبيع ما في بطون الأنعام، وبيع الثمر قبل ظهور صلاحه.

4- تحريم كل ما يشغل عن طاعة الله تعالى، مثل: البيع بعد نداء الجمعة الثاني، أو داخل المساجد.

5- تحريم كلِّ ما فيه ضرر على المسلمين في دينهم ودنياهم، أو نشر للفساد والرذيلة مثل: بيع المحرمات.

6- تحريم كلِّ ما يتوصل به إلى الحرام مباشرة أو عن طريق الحيلة، مثل: بيع العِيْنة.

7- تحريم كلِّ ما يورث العداوة والأحقاد بين المسلمين أو يوغر صدورهم على بعضهم، مثل: بيع الرجل على بيع أخيه.

**الخاصية السابعة:** جاءت الشريعة الإسلامية باحترام الشروط، وإيجاب الوفاء بالعقود والتزامها، وهذا مما يشيع الأمن والثقة بين الناس، ويجنبهم كثيراً من المشاكل التي تنتج من عدم التزام ذلك، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾[1].

**الخاصية الثامنة:** أن الأصل في جميع المعاملات الإباحة فلا يحرم منها شيء إلا بدليل شرعي، وهذا فيه من التوسعة على المسلمين ورفع الحرج عنهم والضيق ما لا يخفى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[2]، فكل معاملة مباحة ما لم تعارض نصًّا شرعيًّا خاصًّا أو عامًّا.

(1) سورة المائدة الآية رقم (1).

(2) سورة البقرة الآية رقم (29).

## التقويم

1. ما المراد بقولنا في خصائص التشريع الإسلامي: «ربانية المصدر»؟
2. على أي خاصية من خصائص التشريع الإسلامي نستدل بكل دليل من الأدلة الآتية:

أ- قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.

ب- قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

ج- قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾.

د- قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾.

3. جميع المعاملات في الفقه الإسلامي مبنية على دعامتين أساسيتين، فما هما؟

# الوحدة الثانية

## الخيار والعقود المسمّاة

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبة بعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- توضّح المراد بـ (الخيار في البيع).

2- تفصّل القول في أنواع الخيار في البيع وأحكام كل نوع.

3- تُحدد شروط ثبوت الخيار في الغبن.

4- تمثل على خيار الغبن.

5- تُحذرُ من الوقوع في الغبن في البيع والشّراء.

6- تُميِّز بين الاحتكار المحرم وادّخار التجار.

7- تُفَرِقَ بين التسعير الجائز والمحرم.

8- تبيِّنَ معنى بيع السلم وأهم أحكامه.

9- تُوضّح بعض العقود المشابهة لعقد السلم وأهم أحكامها.

10- تبيِّنَ حكم بيع الثمار بالتفصيل.

11- تُدركَ أهم الحكم الشرعية من الأحكام التي درستها في هذه الوحدة.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

الدرس 3

# الخِيار في البيع

## نشـاط

1- اشترى سلطان ساعة، وقبل خروجه من معرض الساعات قال: شكراً، لا أريد الساعة، فأعاد عليه البائع نقوده.

واشترى حمد ساعة من المعرض نفسه، ثم خرج من المعرض، وعاد بعد ساعة، وقال: شكراً، لا أريد الساعة، فرفض البائع إعادة نقوده، وقال: لا أقبل إعادة الساعة؛ مع أن الساعة بحالتها التي أخذها عليها.

ما الفرق بين الحالتين، علماً أن البائع محق فيهما؟

.....

.....

.....

2- اشترى فهد جهاز جوال جديد وقال للبائع: أشاور أخي إلى الغد، ومن الغد عاد إليه وقال: شكراً، لا أريد الجهاز، فأعاد عليه البائع نقوده.

واشترى بدر جهاز جوال جديد من البائع نفسه، ومن الغد رجع إليه وقال: شكراً، لا أريد الجهاز، فرفض البائع إعادة نقوده، وقال: لا أقبل إعادته؛ مع أن الجهاز بحالته التي أخذه بها.

ما الفرق بين الحالتين، علماً أن البائع محق فيهما؟

.....

.....

.....

لتتعرف أكثر على الفرق بين هذه الحالات، وأحكامها الشرعية وأدلتها، وحكمة التشريع فيها، اقرأ هذا الموضوع.

## تعريف الخِيار

**الخيار في اللغة:** اسم مصدر من الاختيار، وهو الاصطفاء والانتقاء.

**وفي الاصطلاح:** هو حق المتعاقدين في اختيار فسخ العقد أو إمضائه.

## أنواع الخِيار

**للخيار عدة أنواع، منها ما يأتي**

## النوع الأول: خِيار المجلس

المراد بالمجلس مكان التبايع أو التعاقد، فما دام المكان الذي يضم كلا العاقدين واحدًا فلكل واحد منهما الخيار في إمضاء العقد أو فسخه إلى أن يتفرقا.

**ودليل ذلك حديث** حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكَتَمَا مُحِقَتْ بركة بيعهما**» [1].

## مدة الخِيار

يثبت خيار المجلس للعاقدين من حين العقد حتى يتفرقا بأبدانهما من المكان الذي تعاقدا فيه، سواء طال المجلس أم قَصُر، وإذا كان العقد قد تم بالهاتف مثلاً فمدة الخيار حتى انتهاء المكالمة.

وإذا كان عن طريق الشبكة العالمية (الإنترنت) فمدة الخيار تستمر حتى إغلاق صفحة المحادثة التي بينهما إن كان البيع قد تم بمحادثة، أما إن كان قد تم بتعبئة نموذج شراء ثم إرساله إلى البائع، فتعبئة نموذج الشراء ثم إرساله إلى البائع يعد إيجاباً، وإرسال البائع إشعاراً بما يفيد الموافقة يُعُّد قبولاً، وبإرسال هذا الإشعار تنهى مدة الخيار.

(1) رواه البخاري برقم (2079)، ومسلم برقم (1532).

## نشـاط

بالتعاون مع مجموعتك اذكر ثلاث صور من التعاقد، مبينًا متى ينتهي خيار المجلس في كل منها:

| م | الصورة | متى ينتهي خيار المجلس |
|---|---|---|
| 1 | ..... ..... ..... | ..... ..... ..... |
| 2 | ..... ..... ..... | ..... ..... ..... |
| 3 | ..... ..... ..... | ..... ..... ..... |

## نفي الخِيار أو إسقاطه

يجوز نفي خيار المجلس وإسقاطه.

**ونفي الخِيار:** أن يتفق العاقدان قبل العقد على أن لا خيار بينهما، ويلزم البيع بمجرد العقد.

**وإسـقـاطـه:** أن يتبايعا ثم يتفقا بعد العقد وقبل التفرق على إسقاط الخيار، وهذا قد يلجآن إليه إذا كان مجلس العقد طويلاً؛ كما لو كانا معا في سفينة صغيرة، أو في طائرة ونحوهما، فيلزم العقد من حين إسقاط الخيار.

من خلال فهمك لما تقدم؛ وضح معنى نفي الخيار وإسقاطه؛بذكر صورة واقعية لكل منهما:

| صورة نفي الخيار | صورة إسقاط الخيار |
|---|---|
| ..... | ..... |
| ..... | ..... |
| ..... | ..... |

## التحايل لأجل إسقاط الخِيار

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحِلُّ له أن يفارقَ صاحبَه خشية أن يستقيله**»[1].

**اقرأ الحديث بتمعن، ومن خلاله:**

1. **استنتج حكم التحايل لإسقاط خيار المجلس، مبينًا الشاهد من الحديث على ما تقول:**

.....

.....

2. **اذكر صورتين توضح من خلالهما كيفية التحايل لإسقاط خيار المجلس.**

أ – .....

ب – .....

(1) رواه الترمذي برقم (1247)، وقال: حديث حسن صحيح.

## النوع الثاني: خِيار الشرط

وهو أن يشترط العاقدان أو أحدهما أن له الخيار في فسخ البيع أو إمضائه مدة معلومة.

ويدل على ثبوته قول النبي ﷺ: « **المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً** »[1].

### شروطه:

يشترط لصحة خيار الشرط شرطان:

1- تراضي الطرفين، سواء حصل الاتفاق في صُلب العقد أو قبله.

2- تحديد المدة، ولو طالت.

### انتهاؤه:

ينتهي خيار الشرط ويصبح العقد لازماً بأحد أمرين هما:

1- انتهاء المدة المتفق عليها.

2-أو باتفاقهما على قطع الخيار في أثناء المدة، لأن ذلك حق لهما فكان لهما قطعه.

### نشـاط

بالتعاون مع مجموعتك اذكر ثلاثة أمثلة على خيار الشرط، مراعيا فيها ما تقدم من الشروط:

1- .....

2- .....

3- .....

## النوع الثالث: خِيار العيب

**على ضوء فهمك لما تقدم من أنواع الخيار؛ يمكنك بيان معنى خيار العيب:**

.....

(1) رواه أبو داود برقم (3594)، والحاكم برقم (2309)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (1303).

## حكم كتمان العيب

قد يكون العيب ظاهرًا مشاهدًا فهذا بَيِّنٌ للمشتري، وقد يكون العيب خَفِيًّا لا يشاهده المشتري ويعلم به البائع، فهذا يجب على البائع بيانه للمشتري، وإلا كان غاشاً له، فعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ مر على صُبْرة طعام - يعني كومة طعام - فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: «**ما هذا يا صاحب الطعام؟**» قال: أصابته السماء يا رسول الله يعني المطر قال: «**أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني**»[1].

وعن عقبة بن عامر ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا وفيه عيب إلا بينه له**»[2].

## حقيقة العيب وأمثلته

ما حقيقة العيب الذي ترد به السلعة؟

كل ما كان من شأنه أن ينقص من ثمن السلعة فهو عيب يجب بيانه للمشتري.

**على ضوء هذا الضابط للعيب، اذكر بالتعاون مع زملائك ثلاثة أمثلة على العيوب الخفية التي تؤثر في ثمن السلعة، ويجب على البائع بيانها.**

1- .....

2- .....

3- .....

## نشاط

1- هل تنقص قيمة السيارة (المُسَمْكَرَةِ) عن غيرها؟

.....

- هل يجب بيان كون السيارة قد سبق (وسُمْكِرَتْ)؟

.....

- لماذا؟.....

(1) رواه مسلم برقم (102).

(2) رواه ابن ماجه برقم (2246)، والحاكم في مستدركه برقم (2152) وصححه على شرطي البخاري ومسلم ووافقه الذهبي، وقواه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان الدليل ص 248.

2- اكتب رسالة قصيرة للباعة تذكرهم فيها بتحريم الغش وأهمية توضيح العيوب للمشتري:

عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكَتَمَا مُحقت بركة بيعهما»[1]. اقرأ هذا الحديث بتمعن ـ ملاحظًا الكلمات التي تحتها خط ـ، ثم اكتب عليه تعليقًا مناسبًا للموضوع.

.....

.....

(1) رواه البخاري برقم (2079)، ومسلم برقم (1532).

## ما يثبت للمشتري

من اشترى سلعة ثم تبين أن فيها عيباً لم يكن يعلم به قبل الشراء، فإنه يخيَّر بين أمرين:

**الأول:** رد السلعة وأخذ الثمن الذي دفعه كاملاً.

**والثاني:** إمساك السلعة وأخذ الأرش، **والأرش هو:** أن تُقوَّم السلعة سليمة من العيب، ثم تُقَوَّم مع وجوده، وتُعرَف نسبة النقص، فيَرُدّ البائع على المشتري بمثل هذه النسبة من الثمن.

**مثال ذلك:** لو باع سلعه بـ 120 فوجد المشتري فيها عيباً، فقُوِّمت السلعة سليمة بـ 100 وقُوِّمت معيبة بـ 90 فالنسبة بينهما العُشر، فيرجع المشتري على البائع بعُشر الثمن وهو 12.

## نشـاط

1- بالتعاون مع مجموعتك: اذكر صورتين لخيار العيب:

الصورة الأولى: اختار فيها المشتري رد السلعة وأخذ نقوده:

.....

.....

الصورة الثانية: اختار فيها المشتري الإبقاء على السلعة وأخذ الأرش:

.....

.....

2- اشترى أحمد من زميله جهاز حاسب آلي؛ بمبلغ ألف ريال، ثم وجد فيه عيباً، فتحاكما إليك، فقال أحمد: أنا اشتريته ولم يبين العيب الذي فيه، وقال زميله: لقد اشتراه وهو يعلم أنه مستعمل.

فبم تحكم بينهما؟ مع الدليل والتعليل.

.....

.....

## النوع الرابع: خِيار التدليس

**تعريفه:**

**التدليس:** أصله من الدلس، وهو الظلام.

**والمراد به هنا:** فعل شيء تزيد به السلعة عن ثمنها الحقيقي.

**مثاله:** تغيير ملامح السيارة لإيهام المشتري بأنها جديدة، أو تنظيف الذهب القديم وبيعه على أنه ذهب جديد، أو تغيير عداد السيارة لإيهام المشتري أنها لم تقطع إلا مسافة قليلة، أو إخبار المشتري كذباً بمواصفات عالية في السلعة وليست في الحقيقة كذلك.

## حكم التدليس والخِيار فيه

التدليس محرم؛ لما فيه من الغش والخداع والكذب. ودليل ذلك الحديث السابق عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من غش فليس مِنِّي»[1].

ومن اشترى سلعة، ثم علم أنها غير مطابقة للمواصفات التي أُخبر بها، أو أُوهم بها فله الخيار في إعادة السلعة وأخذ ما دفعه، أو الإبقاء عليها وقبولها.

(1) رواه مسلم برقم (102).

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الدرس 4

# خيـار الغبـن

## تعريف الغبن

**الغبن في اللغة:** النقص.

**والغبن في البيع:** أن يشتري شيئاً بأكثر من ثمنه المعتاد، أو يبيعه بأقل من ثمنه المعتاد؛ مع الجهل بالثمن المعتاد.

### حكم الغبن

**لا يجوز** للمسلم أن يقصد غبن أخيه، سواء أكان بائعاً أم مشترياً؛ لما في ذلك من الغش والخديعة، **والواجب** على المسلم بذل النصيحة لأخيه، وأن يحب له ما يحب لنفسه، وفي الحديث عنه ﷺ أنه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».[1]

ومن أجرى عقداً ثم تبين له أنه مغبون فيه فيثبت له الخيار بين إمضاء العقد أو فسخه.

## شروط ثبوت الخيار في الغبن

**لا يثبت للعاقد خيار الغبن إلا بشرطين:**

**الأول:** أن يكون جاهلاً بالثمن المعتاد، أما إن اشترى أو باع باختياره وهو يعلم بأنه مغبون فلا خيار له.

**الثاني:** أن يكون الغبن فاحشاً في عُرف التجار، أما إن كان يسيراً فلا خيار له.

## أمثلة خيار الغبن

**للغبن في البيوع أمثلة متعددة، منها:**

### 1-تَلَقِّي الرُّكْبَانِ

الركبان هم: الذين يجلبون السلع إلى السوق، كالمزارعين وأصحاب الماشية. **فيحرم** على الشخص أن يقصد الخروج من السوق ليتلقى هؤلاء، ويشتري منهم قبل أن يصلوا إلى السوق ويعرفوا الأسعار؛ لما في ذلك من الإضرار بهم، إذ قد يبيعون ما جَلَبوه بأقل من قيمته المناسبة لجهلهم بسعر السوق.

فإن اشترى منهم **فالبيع صحيح**، ولكن إذا دخل السوق البائع، وتبين له أنه قد غبن فله الخيار بين أمرين ؛ فما هما؟

1- ..... .

2- ..... .

(1) رواه البخاري برقم (13)، ومسلم برقم (45).

**والدليل على ثبوت الخيار للبائع في هذه الصورة:** قول النبي ﷺ: «لا تَلَقَّوا الجلَب، فمن تلقَّاه فاشترى منه فإذا أتى سيدُه السوقَ فهو بالخيار»[1].

## نشـاط

ميز ما يعد من تلقي الركبان المحرم، والذي يثبت لصاحبه الخيار فيما يأتي مع بيان السبب:

| المثال | رأيك فيه | السبب |
|---|---|---|
| ١- ما يفعله بعض السماسرة في مزادات السيارات، حيث إنهم يستقبلون أصحاب السيارات الذين يقصدون بيعها قبل أن يدخلوا السوق. | | |
| ٢- ذهاب الصديق بسيارة صديقه لبيعها في السوق حتى لا يغبن صديقه لقلة معرفته بطريقة بيع السيارات. | | |
| ٣- الذهاب إلى القرى لشراء البضائع الرخيصة من المزارعين ومحلات السيارات وأصحاب الأغنام ثم جلبها إلى المدن الكبيرة لبيعها بسعر أغلى. | | |

### 2- بيع المُسْتَرْسِل

وهو الذي يجهل قيمة المبيع. كأن يشتري ساعةً قيمتها خمسون بمائة، فيثبت له خيار الغبن؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل: لا خلابة»[2].

### 3- بيع النَجْش

وهو أن يزيد في ثمن السلعة في المزاد من لا يريد شراءها[3].

(1) رواه مسلم برقم (1519)، والمراد بقوله: (الجلب): ما يجلب للبيع، وبقوله: (سيده): صاحبه.
(2) رواه البخاري برقم (2117) ومسلم برقم (1533). والمراد بقوله: (لا خلابة) أي لا خديعة.
(3) سبق في مقرر (**الفقه 1**) بيان صور النجش ودليل تحريمه.

## الغبن في الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية المعاصرة مزاداتٍ مفتوحةً تتداول فيها الأوراق المالية من أسهمٍ وسنداتٍ وغيرها، بيعاً وشراءً عبر شبكات إلكترونية، ويجب على من يضارب[1] في هذه الأسواق مراعاة أمرين:

**الأول:** التأكد من أن الورقة المالية التي يضارب بها مباحة، فلا تجوز المضاربة في سندات القروض، ولا في أسهم الشركات التي تتعامل بالربا أو بغيره من المحرمات.

**الثاني:** تجنب الخديعة والغبن في تداول هذه الأوراق.

**ومن أمثلة الغبن فيه ما يأتي:**

1- اتفاق مجموعة من المضاربين على شراء أسهم إحدى الشركات بكمياتٍ كبيرة بقصد رفع قيمتها إلى حدٍ معين[2]، ثم بيعها على الآخرين الذين يقدمون على شرائها بتلك القيمة ظناً منهم أن هذه هي قيمتها الحقيقية.

2- الاتفاق على ترك المزايدة على سهمٍ معين بقصد خفض قيمته ثم شرائه بثمنٍ قليل.

3-تسجيل طلبات شراءٍ أو بيعٍ وهمية ثم سحبها قبل التنفيذ من أجل إعطاء انطباعٍ غير صحيح عن قيمة السهم لدى المتداولين.

4- بث الإشاعة الكاذبة في السوق، بقصد رفع قيمة سهم أو خفضها.

(1) يقصد بالمضارب هنا من يتاجر في الأوراق المالية بيعاً وشراءً، فيشتريها بثمن طمعاً في أن يبيعها بثمنٍ أعلى.

(2) من المعلوم أن قيمة الورقة المالية ترتفع مع كثرة الطلب عليها، وتنقص القيمة كلما قل الطلب.

الدرس 5

# الادِّخـــار

## تعريفه

**توفير المال الفاضل عن الحاجة.**

## أنواعه

**الادِّخـار نوعـان:**

**النوع الأول: ادِّخار التجار**

وهو حبس التاجر سلعته عن السوق في وقت الرخص مع عدم حاجة الناس إليها، ليبيعها في وقت الغلاء عند احتياج الناس لها.

ومن ذلك ما يفعله أرباب السلع ذات المواسم من حبسها معظم العام، لقلة الطلب عليها، ووفرة المعروض في السوق منها، ليبيعوها في موسمها عند كثرة الطلب، كأرباب الماشية الذين يتحينون بها عيد الأضحى، والمزارعين وغيرهم ممن يدخر التمر لبيعه في شهر رمضان.

**حكمه:**

هذا النوع من الادِّخار **جائز**؛ لأن الناس لا يتضررون به، بل من مصلحتهم أن تحبس السلع في وقت الرخص ليزداد المعروض منها في وقت الحاجة فتنقص بذلك الأسعار.

**النوع الثاني: ادِّخار الأفراد**

وهو توفير الشخص المالَ الفاضل عن حاجته الحاضرة لحاجة يتوقعها في المستقبل له أو لمن يعوله من زوجة وأبناء وغيرهم.

**حكمه:**

**لا حرج** على المسلم في أن يدخر ماله الفاضل عن حاجته بعد أداء الحقوق الواجبة عليه؛ لأن ذلك من الأخذ بالأسباب المشروعة. **ويجب** – مع هذا– أن يتوكل على الله في جميع أحواله.

وإذا كان المال المُدَّخر مما تجب فيه الزكاة فيجب أن يؤدي زكاته كلما حال الحول.

ودليل الجواز عن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ»[1].

وله أن ينمي ماله المُدَّخر باستثماره في الطرق المشروعة، فقد صح عن عمر رضي الله عنه أنه قال:«ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة»[2].

(1) رواه البخاري (5357).

(2) أخرجه الدارقطني برقم (1973)، والبيهقي برقم (7340) ومعنى قوله: «ابتغوا»: أي اتجروا، وقوله: «الصدقة»: أي الزكاة.

## نشـاط

على ضوء دراستك لموضوع (الاحتكار) في مقرر (الفقه 1) [1]، وبالتعاون مع مجموعتك:

1- قارن بين الاحتكار وادِّخار التجار:

| الاحتكار | ادِّخار التجار |
|---|---|
| | |
| | |
| | |

2- ما فوائد الادِّخار الفردي؟

.....

.....

3- مـن ادَّخـر مـالًا ليشـتري به منزلًا أو سـيارة، أو ليتزوج به؛ وكان أكثـر من النصاب، وحال عليه الحول، هـل تجب فيه الزكاة؟ ولماذا؟

الحكم:

.....

السبب:

.....

(1) ينظر: مقرر (الفقه 1)، الدرس (25)، ص 95.

# التسعير

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

## تعريفه

**وضع أسعار محددة للتجّار لا يبيعون إلا بها.**

**حكمه:**

الأصل في التسعير هو **التحريم**، فللتاجر أن يبيع بالسعر الذي يرتضيه؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ ﴾[1] وعن أَنَس بن مَالِك رضي الله عنه قال: غَلاَ السِّعْرُ بِالْمَدِينَةِ على عَهْدِ رسول اللهِ ﷺ فقال الناس: يا رَسُولَ اللهِ، غَلاَ السِّعْرُ فسَعِّر لنا، فقال رسول اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ هو الْمُسَعِّرُ القابض الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وإني لأَرْجُو أَنْ أَلقى اللهَ عز وجل وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يطلبني بِمَظْلَمَةٍ في دَمٍ وَلاَ مَالٍ».[2]

ومن سنة الله الكونية أن الأسعار تتأثر بالعرض والطلب، فكلما زاد طلب الناس للسلعة ونقص المعروض منها كلما زادت قيمتها، والعكس بالعكس كذلك، وفرض سعرٍ معينٍ يخل بهذا التوازن ويؤدي إلى فساد السوق.

## ما يستثنى من ذلك

يستثنى من تحريم التسعير ما إذا ترتب على عدمه مفسدة تلحق عموم الناس، ولا تندفع إلا بالتسعير، فإن الجهة المختصة بهذا الشأن -كوزارة التجارة مثلًا - تسعر على التجار تسعير عدلٍ لا يضرهم ولا يضر المستهلكين. **ومن صور ذلك:**

1- **تسعير السلع الضرورية**، وهي التي يتضرر الناس من غلائها، كالأدوية والوقود.

2- **احتكار التجار للسلع**، بأن يتواطؤا جميعهم أو بعضهم على حبسها أو رفع ثمنها.

3- **الإغراق**، وهو بيع التاجر بضاعته المستوردة بأقل من السعر العادل لها في السوق على وجهٍ يضر بالمنتجين، كأن تكون تكلفة إنتاج كيس الاسمنت «مثلاً» ثمانية وتباع في السوق بتسعة، فيستوردها تاجر بتكلفة أقل ويبيعها بثمانية أو بسبعة، فللجهة المختصة بهذا الشأن أن تُلزمه بسعر السوق حمايةً للإنتاج، ولئلا يؤول الأمر إلى الاحتكار؛ إذ مآل ذلك إلى القضاء على التنافس؛ ولهذا يعمد بعض كبار التجار إلى الإغراق عندما يظهر في السوق منافسون لهم حتى يضطروهم إلى الخروج منه، ومن ثم رفع الأسعار مرة أخرى[3].

(1) سورة النساء الآية رقم (29).
(2) رواه أحمد برقم (14057)، وأبو داود (3451)، والترمذي (1314)، وابن ماجه (2200)
(3) ينظر: الطرق الحكمية لابن القيم ص 214.

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

الدرس 7

# بيع السَّلَم

## تعريفه

السلم في اللغة: السلف.

وفي الاصطلاح الفقهي: تعجيل الثمن وتأخير المُثمَن.

## أركانه

للسلم خمسة أركان:

1- الصيغة، وهي كل ما يدل على العقد من قولٍ أوفعل.

2- المُسلِم، وهو المشتري.

3- المُسلَم إليه، وهو البائع.

4- رأس مال السلم، وهو الثمن المعجل.

5- المُسلَم فيه، وهو المبيع المؤجل.

### حكمه:

السلم **جائز**، وهو عقد مداينة يشمله قول الله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينة وهم يُسْلِفُونَ في الثمار السنة والسنتين، فقال: «من أسلف في شيء فليُسلف في كيلٍ معلومٍ، ووزن معلومٍ، إلى أجلٍ معلوم»[2].

## شروطه

يشترط لصحة السلم –إضافة إلى الشروط العامة في البيوع – ستة شروط على النحو الآتي:

### شروط تتعلق بالمُسلَم فيه، وهي:

1- **أن يكون مما يمكن ضبط صفاته وتعيينه قدرًا ووصفًا**؛ كالمكيلات، والموزونات، والمذروعات، والعدديات المتقاربة، أما العدديات المتفاوتة في القيمة كالبطِّيخ والرمَّان، فلا يجوز فيها عددًا إلا ببيان صفتها المميِّزة لها.

والقاعدة التي يُرجَع إليها أنَّ ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدرِه لا يصحُّ السلم فيه؛ لأنه يُفضي إلى المنازعة والاختلاف.

(1) سورة البقرة الآية رقم (282)

(2) رواه البخاري برقم (2239) ومسلم برقم (1604).

2- **بيان مقداره وجنسه ونوعه وصفاته المؤثرة في ثمنه.**

3- **أن يغلب على الظن وجوده وقت التسليم**، فلا يصح أن يسلم في سيارة جديدة أنتجت هذا العام ليقبضها في عام 2029 لاحتمال انقطاعها من الأسواق. ولا يلزم وجوده وقت العقد، فيصح مثلاً أن يجري عقد سلم في ثمار العام القادم.

4- **أن يكون موصوفاً في الذمة وليس معيناً**، فالموصوف: مثل أن يسلم في مئة طن من الحديد ويذكر صفاته، أو في سيارة جديدة صنعت هذا العام ويذكر صفاتها. والمعين: كأن يسلم إلى سنة في هذه الدار، أو هذه السيارة، أو ثمرة هذه الشجرة، ونحو ذلك؛ فلا يصح لاحتمال تلف المسلم فيه قبل حلول الأجل.

### شرط يتعلق بالثمن، وهو:

5- **تسليم الثمن تاماً في مجلس العقد**؛ لأن تأجيله يفضي إلى تأجيل البدلين –الثمن والمثمن– وهو محرم باتفاق الفقهاء.

### شرط يتعلق بالأجل، وهو:

6- **أن يكون الأجل معلوماً**، فلا يصح أن يقول: إلى نزول المطر، ونحو ذلك.

### الحكمة من إباحة السلم:

السلم من أهم عقود التمويل التي تلبي حاجة الأفراد والشركات. ذلك أن ما يميز هذا العقد عن غيره أن البائع يبيع سلعاً موصوفةً قد لا يكون ملكها بعد، بل قد لا تكون موجودة أصلاً، فيتمول ثمنها مقدماً من المشتري ليعمل على إنتاجها وتوفيرها في موعد التسليم، وبذا تكون دورة المال موجهة إلى الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع بدلاً من أن تكون حبيسة الحسابات البنكية.

وفوائد البائع من هذا العقد متعددة، منها: أن يبيع إنتاجه مقدماً فيتوفر له المال اللازم لتشغيل نشاطه، كما أنه يتأكد من نفاق سلعه بعد إنتاجها. وأما المشتري فيستفيد من تخفيض ثمن السلعة مقابل الأجل، كما أنه يأمن من تقلبات الأسعار المستقبلية للسلع، حيث إنه لن يتضرر فيما لو ارتفعت أسعارها في وقت حاجته لها عند التسليم.

# عقود مشابهة لعقد السَّلَم

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

تشبه بعض العقود عقد السلم من حيثُ كونُ المبيعِ فيها موصوفاً في الذمة مؤجلًا؛ وفيما يأتي بيان لها:

## أولاً: عقد الاستصناع

هو: عقد على مبيعٍ موصوف اشترط فيه عمل الصانع.

فالاستصناع عقدٌ بين طرفين أحدهما المستصنِع والآخر الصانع، على تصنيع سلعة تكون مادتها الخام من الصانع. أي أن المعقود عليه – وهو المصنوع – يجمع أمرين: العين – وهي المادة الخام –، والصنعة.[1]

### من أمثلته

1- التعاقد مع الخياط على تفصيل ثوبٍ والقماش من الخياط.

2- التعاقد مع مهندس على تركيب حاسوب بمواصفات معينة تكون قطعه من المهندس.

3- التعاقد مع منجرة على تصميم غرفة خشبها منها -أي من المنجرة-.

4- تعاقد شركة طيران مع مصنعٍ للطائرات على تصنيع طائرات بمواصفات معينة.

وفي جميع ما تقدم قد يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً إلى وقت التسليم، أو على أقساط مربوطة بالزمن أو على أقساطٍ مربوطة بمراحل إنجاز العمل، وهذا هو الأغلب.

### حكمه:

عقد الاستصناع **جائز**، ويغتفر فيه تأخير تسليم الثمن والمثمن؛ للحاجة، ولتعامل الناس به منذ العصور الأولى من غير نكير.

(1) وبهذا يتضح الفرق بين الاستصناع وكلٍّ من البيع والإجارة، فالمعقود عليه في البيع هو العين، وفي الإجارة المنفعة؛ بينما المعقود عليه في الاستصناع هو العين والمنفعة معاً.

## الفرقُ بين الاستصناعِ والسلم

يتفقان في أن المبيع فيهما موصوف مؤجل، ويختلفان في أمرين:

**الأول:** أن المبيع في السلم قد يحتاج إلى تصنيع كالأجهزة، وقد لا يحتاج لذلك كالزروع. أما الاستصناع فلا يكون إلا في السلع التي يقصد المشتري فيها صنعة البائع، وعلى هذا فالاستصناع أخص من السلم، إذ هو سلم في الصناعات.

**والثاني:** أن السلم يشترط فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، أما الاستصناع فلا يشترط فيه ذلك.

## ثانياً: عقد المقاولة.

هو عقد على أداء عمل أو تصنيع شيء موصوف بعوضٍ معلوم.

**ومن أمثلته:** التعاقد مع إحدى المؤسسات على بناء بيت أو تعبيد طريق بمواصفات معينة.

**حكمه:**

عقد المقاولة **جائز**. فإن كانت المواد من رب المال فهو عقد إجارة، وإن كانت المواد من المقاول فهو عقد استصناع.

## ثالثاً: عقد التوريد.

هو عقد يتعهد بمقتضاه أحد العاقدين تسليم الطرف الآخر سلعاً موصوفة على دفعات في آجالٍ معلومة بثمن معين. وعقد التوريد هو أحد أنواع العقود الإدارية[1].

**من أمثلته:**

1- تعاقد المدرسة مع أحد المطاعم على توريد الإعاشة يومياً للطلاب.

2-تعاقد المستشفى مع شركة أدوية على توريد الأدوية له.

3- تعاقد شركة خطوط مع أحد المطاعم على توريد الإعاشة للركاب.

4- الاشتراك في الصحف والمجلات الدورية.

(1) يقصد بالعقود الإدارية تلك التي يغلب فيها أن يكون أحد طرفيها شخصية حكمية كالدولة، ومن أشهرها: عقد التوريد، والمقاولة، والأشغال العامة، والصيانة.

وفي جميع ما تقدم قد يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً، أو على أقساط مربوطة بالزمن أو على أقساطٍ مربوطة بالتسليم، وهذا هو الأغلب.

**حكمه:**

1- إذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعة، فالعقد استصناع تنطبق عليه أحكامه المتقدمة.

2- إذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة، وهي موصوفة في الذمة يلتزم بتسليمها عند الأجل، فهذا يتم بإحدى طريقتين:

أ- أن يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فهذا عقد يأخذ حكم السلم فيجوز بشروطه المتقدمة.

ب- إن لم يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فإن هذا لا يجوز؛ لأنه مبني على المواعدة الملزمة بين الطرفين، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (40 - 41) المتضمن أن المواعدة الملزمة تشبه العقد نفسه فيكون البيع هنا من بيع الدين بالدين.

أما إذا كانت المواعدة غير ملزمة لأحد الطرفين أو لكليهما فتكون جائزة على أن يتم البيع بعقد جديد أو بالتسليم.

## رابعاً: البطاقات مسبقة الدفع

**المراد بها:** هي تلك البطاقات التي يرصد فيها قيمة معينة تكون قابلة للاستخدام في أغراضٍ محددة.

ويمكن للمستفيد أن يعيد شحن هذه البطاقات كلما نقصت قيمتها.

**البطاقات مسبقة الدفع على نوعين:**

### النوع الأول: البطاقات السِّلْعية

وفيها يدفع المستفيد مبلغاً من المال فيرصد له فيها قيمة سلع أو منافع يستوفيها من الجهة المصدرة.

وهذه البطاقات تشبه عقد السلم؛ لأن الثمن فيهما معجل والمثمن موصوف لم يقبض، إلا أنها تختلف عنه في أمرين:

**الأول:** أن الأصل في السلم تأجيل المسلم فيه، بينما هذه البطاقات ليس فيها تأجيل؛ إذ يتمكن المستفيد من الحصول على السلع والخدمات المرصودة فيها فور شرائه للبطاقة.

**والثاني:** أن المسلم فيه يقدر بالوزن أو الكيل ونحو ذلك، بينما المعقود عليه في هذه البطاقات يقدر بالقيمة.

### أمثلة على هذا النوع:

قد يكون المبلغ المرصود ثمن خدمة، مثل بطاقات الهاتف والإنترنت مسبقة الدفع. وقد يكون ثمناً لسلعة، كما في البطاقات التي تصدرها بعض شركات الوقود.

وعادة ما تتضمن هذه البطاقات خصماً للمستفيد لأجل تعجيله دفع ثمن المنفعة أو السلعة. فقد يشتري بطاقة الهاتف –مثلاً– بتسعين، وتمكنه من الاتصال بما يعادل مئة.

### حكمه:

هذه البطاقات **يجوز** إصدارها، وتداولها. والمعقود عليه فيها موصوف في الذمة، فإن كان سلعاً فالعقد بيع لسلعٍ موصوفة، وإن كان خدمات فالعقد إجارة لمنفعةٍ موصوفة. والخصم الذي يحصل عليه المستفيد جائز، وهو نظير الخصم الذي يحصل عليه المشتري في عقد السلم بسبب تعجيل الثمن.

### النوع الثاني: البطاقات النقدية

وفيها يدفع المستفيد مبلغاً من المال فيرصد له ذلك المبلغ في البطاقة، ويستطيع سحبه من خلال أجهزة الصرف الآلي، أو الشراء بها عبر الوسائط الإلكترونية.

وتصدر هذه البطاقات عادة البنوك[1]، وتسمى البطاقات الذكية (سمارت كارد).

### مثالها:

أراد شخص السفر إلى خارج المملكة ولا يرغب في حمل النقود في جيبه فطلب من البنك أن يصدر له بطاقة نقدية، بحيث يدفع للبنك عشرة آلاف دولار ويرصد له ذلك المبلغ في البطاقة.

### حكمها:

تأخذ هذه البطاقات حكم النقد المرصود فيها، وعلى هذا **فيجوز** إصدارها واستخدامها في السحب النقدي، وفي الشراء من نقاط البيع، **بشرط مراعاة قواعد الصرف**. فلو أعطى البنك دولارات ليرصد له فيها دولارات، فيجب التقابض والتساوي بين المبلغ المدفوع والمبلغ المرصود، ويجوز للبنك أن يأخذ رسوماً بقدر تكلفة الإصدار فقط، ولو دفع ريالات ليرصد له فيها دولارات فيجب التقابض فقط، وأما رسوم الاستخدام والسحب النقدي فهي جائزة؛ لأنها مقابل عملٍ معلوم.

---

(1) تصدر البنوك ثلاثة أنواع من البطاقات:

1- البطاقات الائتمانية، وفيها يدفع البنك عن المستفيد قيمة استخدامه للبطاقة، ثم يطالبه بسدادها بعد ذلك.

2- بطاقات الخصم الفوري: وفيها يتم خصم قيمة استخدام العميل للبطاقة من حسابه لدى البنك فور استخدامه.

3- البطاقات النقدية (الذكية): وفيها يدفع المستفيد قيمة البطاقة أولاً قبل استخدامها وترصد له في البطاقة.

وسوف يتم تناول أحكام النوعين الأول والثاني بالتفصيل في الوحدة الثالثة من هذا الكتاب، درس (البطاقات المصرفية).

## نشـاط

1- اذكر مثالًا صحيحًا على كل مما يأتي:

أ- عقد الاستصناع: .....

ب- عقد المقاولة: .....

ج- عقد التوريد: .....

2- ما الفرق بين البطاقات السلعية مسبقة الدفع، والبطاقات النقدية مسبقة الدفع؟

.....

.....

# بيع الزروع والثمار [1]

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

إذا أراد شخص أن يبيع ثمرة وهي في شجرتها، أو يبيع حبًّا وهو في سنبله، فلا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

## الحالة الأولى

أن يبيع الثمرة قبل بُدُوّ صلاحها مع أصلها، أو الزرع قبل أن يشتد حَبُّه مع أصله.

**مثال ذلك:** أن يبيع نخلة وما عليها من ثمر، قبل بدو صلاحه، أو يبيع شجرة رمان وما عليها من رمان، قبل بدو صلاحه، ومثل أن يبيع الزرع قبل اشتداد حبه مع الأرض.

**حكم البيع في هذه الحالة: جائز**، لأن الثمر تابع للشجرة والزرع تابع للأرض، ويجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، يدل لذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أُبِّرَتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع»[2]؛ فدل الحديث بمفهومه على أن من باع نخلاً قبل تأبيرها فثمرتها للمشتري، والتأبير لا يكون إلا قبل بُدُوّ الصلاح.

## الحالة الثانية

أن يبيع الثمرة مستقلة بعد بُدُوّ صلاحها، أو يبيع الحب مستقلا بعد اشتداده.

**حكم البيع في هذه الحالة: جائز**، والدليل على هذا: مفهوم حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع النخل حتى يزهو[3]، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة[4]، نهى البائع والمشتري»[5]؛ فيؤخذ منه جواز البيع بعد بُدُوّ الصلاح.

---

(1) الزروع: ما يستنبت بالبذر كالبر والشعير. والثمار: ما تحمله الأشجار كالتمر والرمان.

(2) رواه البخاري برقم ( 2204 )، ومسلم برقم (1543).

(3) أي تظهر الحمرة والصفرة في ثمره.

(4) العاهة: الآفة.

(5) رواه مسلم برقم ( 1535 ).

## الحالة الثالثة

أن يبيع الثمرة قبل بُدُوّ صلاحها منفردة عن أصلها أي دون الشجرة، أو يبيع الزرع قبل اشتداد حبه منفرداً عن أصله أي دون الأرض.

**مثال ذلك:** أن يبيع عنبًا وهو في شجرته قبل أن يبدو صلاحه دون الشجرة.

**حكم البيع في هذه الحالة: محرم**، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري»[1].

**والحكمة في تحريم هذه الحالة:** أن الثمر قبل بُدُوّ صلاحه، والزرعَ قبل اشتداد حبه عرضة للتلف وحدوث العاهة أكثر منه بعد بُدُوّ الصلاح واشتداد الحب، فإذا حصل البيع قبل ذلك ثم تلفت الثمرة كان في ذلك غبن للمشتري وظلم له حيث أُخذ ماله دون مقابل، ولهذا قال ﷺ: «أرأيت إذا منع الله الثمرة؛ بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟»[2].

### ما يعرف به صلاح الثمر والحب

يعرف بُدُوُّ الصلاح في الثمر والحب بأن يطيب أكله ويظهر نضجه، وذلك لأنه ﷺ: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب»[3].

**ولذلك علامات منها:**

1. علامة صلاح ثمر النخل أن يحمر أو يصفر، لأنه ﷺ: «نهى عن بيع ثمر التمر حتى يَزْهُو»، قيل لأنس رضي الله عنه: وما زَهْوُها؟ قال: تحمر أو تصفر[4].
2. علامة صلاح العنب، أن يظهر ماؤه حُلواً، إذا كان أبيض، وإن كان أسود فبأن يظهر فيه السواد، لقول أنس رضي الله عنه: «نهى النبي ﷺ عن بيع العنب حتى يَسْوَدَّ»[5].
3. علامة صلاح الحَبِّ أن يشتدَّ أو يَبْيَضَّ.

---

(1) رواه مسلم برقم (1535).

(2) رواه البخاري برقم (2198).

(3) رواه البخاري برقم (2189)، ومسلم رقم (1536).

(4) رواه البخاري برقم (2208).

(5) رواه أبو داود برقم (3371)، والترمذي برقم (1228)، وابن ماجه برقم (2217) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

## نشـاط

بيِّن حكم البيع في الحالات الآتية مع ذكر السبب:

| الحالة | الحكم | السبب |
|---|---|---|
| شخص باع عشر نخلات ثمرها لم ينضج بعد | | |
| شـخص باع ثمر عشر شجرات من زيتون لم يتبين نضجها بعد | | |

## التقويـم

1 اكتب مفهومًا من إنشائك لكل مما يأتي:

أ- خيار الغبن.

ب- الادخار.

ج- الاستصناع.

د- عقد التوريد.

2 مثِّل لكل مما يأتي:

أ- خيار الغبن.

ب- الادخار.

ج- البطاقات السلعية مسبقة الدفع.

3 لخِّص حالات بيع الثمار والزروع؛ مع بيان حكم كل حالة منها.

# الوحدة الثالثة

## بيع التقسيط والمعاملات المصرفية

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبةبعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تُحدد شروط صحة بيع التقسيط.

2- تقارن بين بيع التقسيط، وبيع المرابحة للواعد بالشراء.

3- تميز بين أنواع البطاقات المصرفية وأحكامها.

4- توضّح المراد بـ (خصم الأوراق التجارية).

5- تفصّل القول في أنواع الصناديق الاستثمارية وحكم كل نوع.

6- تُبيّن كيف يدخل الربا في بعض المعاملات المصرفية.

7- تحذر من المعاملات المصرفية المحرمة.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

الدرس 10

# بيع التقسيط

## تعريفه

ينتشر بيع التقسيط في العالم، على ضوء معارفك السابقة: اكتب تصورًا عن حقيقة هذا النوع من البيوع.

.....

.....

رتب الكلمات الآتية لتحصل على تعريف مناسب لبيع التقسيط.

**في أوقات - مفرقاً - معلومة - بيع - يدفع - بثمن - أكثر - الحال - على أجزاء - من ثمنها - مؤجل - سلعة.**

.....

وضح بيع التقسيط بمثالين:

المثال الأول: .....

.....

المثال الثاني: .....

.....

## حكمه

بيع التقسيط **جائز**؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾[1].

فالآية عامة في جميع عقود المداينات ومنها بيع التقسيط.

(1) سورة البقرة الآية 282.

## شروطه

يشترط لصحة بيع التقسيط أربعة شروط:

1- ألا يكون المبيع ذهباً أو فضةً أو نقودًا؛ فلا يجوز مثلاً بيع الذهب بالتقسيط، ولا شراء العملة بالتقسيط، لوجوب التقابض في مبادلة الذهب بالنقود.

2- أن يكون المبيع مملوكاً للبائع وقت العقد، فلا يجوز أن يبيع سلعة قبل أن يملكها ثم يذهب فيشتريها ويسلمها للمشتري؛ لحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق فقال: «**لا تبع ما ليس عندك**»[1]، وفي رواية عنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «**إذا اشتريت بيعًا، فلا تبعه حتى تقبضه**»[2].

3- ألا يشترط البائع على المشتري زيادة في الثمن إذا تأخر عن أداء ما عليه في الوقت المحدد؛ لأن هذا من الربا، كأن يقول: تدفع عن كل قسطٍ تتأخر في أدائه غرامة عن التأخير.

4- أن يكون المبيع مقبوضًا للبائع فلا يجوز أن يبيع سلعة قد اشتراها، ولكنه لم يقبضها.

## نشاط

بين لماذا يحرم ما يأتي:

أ – شراء الذهب والفضة والعملات بالتقسيط.

.....

.....

ب – بيع السلعة قبل ملكها.

.....

.....

(1) رواه أحمد برقم (15315)، وأبو داود برقم (3503)، والترمذي برقم (1232)، وهذا لفظه، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ، والنسائي برقم (4613)، وابن ماجه برقم (2187)، وصححه ابن حزم في المحلى 7/475، وابن الملقن في البدر المنير 6/448، والألباني في إرواء الغليل 5/132.

(2) رواه أحمد برقم (15316).

الدرس 11

# بيع المرابحة للواعد بالشراء

## تعريفه

هو شراء سلعة بناء على طلب شخص، ثم بيعها بالأجل بربحٍ معلومٍ لذلك الشخص. سمي بذلك؛ لأن البائع يبيع السلعة بثمنها الأول الذي اشتراها به وربحٍ معلوم.

## مثاله

أن يرغب شخص في شراء سيارةٍ ثمنها خمسون ألف ريال، فيطلب من المصرف أن يشتريها لنفسه، ويعده بأنه إذا تملكها – أي المصرف – فإنه يشتريها منه بالأجل بثمنها الأول وربح 10٪، أي بخمسةٍ وخمسين ألف ريال يدفعها بالتقسيط خلال سنتين.

وقد تكون السلعة معينة، كأن يقول: اشتروا هذه الدار، أو هذه السيارة، أو هذه الأسهم، ثم سأشتريها منكم.

وقد تكون موصوفة من غير تعيين، كأن يقول: اشتروا سيارةً مواصفاتها كذا وكذا، أو حديداً مواصفاته كذا وكذا، ثم سأشتريها منكم.

**مثال آخر:** .....

.....

.....

## نشـاط

ما وجه العلاقة بين هذا النوع من البيع، وبيع التقسيط؟ وما الفرق بينهما؟

.....

.....

.....

## حكمه

هو بيع جائز؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[1].

(1) سورة البقرة الآية 275.

## شروطه

يشترط لصحته الشروط الأربعة السابقة المذكورة في بيع التقسيط، فلا يجوز للمصرف (البائع) أن يبيع السلع على العميل حتى يملكها ملكاً حقيقياً لا صورياً، ويقبضها القبض المعتبر شرعاً بحيث تدخل في ضمانه؛ لحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه السابق.

ويضاف إلى الشروط السابقة شرط واحدٌ وهو: ألا يكون الوعد السابق مُلْزِماً لأي منهما، بل يجب أن يبقى الخيار لهما جميعاً، فإذا اشترى المصرف السلعة بناءً على طلب عميله، فله أن يبيعها عليه أو على غيره، كما أن للعميل أن يشتريها أو أن يعدل عن الشراء؛ لأن الإلزام بالشراء أو بالبيع ينافي الرضى بالعقد وهو شرط لصحة البيع.

## تصرفات خاطئة

1- بعض المصارف تأخذ من العميل عربوناً للتأكد من التزامه بتنفيذ وعده، فإذا اشترى المصرف السلعة ثم عدل العميل عن الشراء منه لم يرد إليه ذلك العربون، وهذا محرم ومن أكل المال بالباطل، لأن العربون لا يُدفع إلا بعد تمام العقد – إلا أنه عقد معلق – وفي مرحلة المواعدة في المرابحة للآمر بالشراء لم يتم العقد، لأن المصرف لم يملك السلعة بعدُ.

2- بعض المصارف توكل العميل بالشراء الأول والقبض. فمثلاً قد يرغب العميل في شراء سيارة ثمنها ثمانون ألف ريال، فيعطيه المصرف شيكاً بذلك المبلغ، ويوكله بشراء السيارة وتسلمها من المعرض، وفي الوقت نفسه يقيد في ذمة العميل تسعين ألف ريال ثمناً لبيع السيارة عليه بالأجل. وهذا التصرف يعد حيلة على الربا، لأن تملك المصرف صوري، فإن حقيقة هذه المعاملة أن المصرف أقرضه ثمانين ليردها تسعين، فهو قرض بفائدة.

3- بعض المصارف تبيع السلع قبل أن تقبضها القبض المعتبر شرعاً، فمثلاً قد يشتري المصرف أسهماً مباحة بناءً على طلب العميل،ثم يبيعها قبل أن تسجل في محفظته [1]، فهذا لا يجوز؛ لأن قبض الأسهم يكون بتسجيلها في المحفظة الاستثمارية.

(1) أي لم تقيد في حسابه.

الدرس 12

# البطاقات المصرفية

## تعريفها

هي بطاقات لدائنية[1] ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها، وتستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات.

## أنواعها

**البطاقات المصرفية على نوعين:**

### النوع الأول: بطاقات الخصم الفوري

وفيها يتم الخصم فوراً من رصيد العميل الموجود لدى المصرف. أي أن هذه البطاقات لا تعطى إلا لمن كان له رصيد لدى المصرف، ولا يتمكن من استعمالها إلا بمقدار ذلك الرصيد.

**استخدامها**

**تستخدم بطاقات الخصم الفوري في أمرين:**

الأول: إجراء العمليات المصرفية الاعتيادية عبر "أجهزة الصرف الآلي"، كالسحب النقدي من الرصيد، والإيداع، والاستعلام عن الرصيد، والحوالات، وتسديد الفواتير.

والثاني: دفع ثمن المشتريات من سلعٍ وخدمات عبر "نقاط البيع"، وهي أجهزة موجودة لدى التجار الذين يقبلون البطاقة، يتم من خلالها خصم المبلغ من حساب العميل إلكترونياً وتحويله إلى حساب التاجر فور إجراء عملية البيع.

## حكمها

هذه البطاقات يجوز إصدارها والتعامل بها؛ لأنها لا تستخدم إلا في حدود رصيد العميل، فليس فيها قرض من المصرف للعميل.

(1) أي بلاستيكية.

والأجور التي يأخذها المصرف على هذه البطاقات جائزة أيضاً، سواء أكانت مقابل الإصدار أم السحب النقدي أم دفع ثمن المشتريات [1]، وسواء أكانت تلك الأجور بمبلغٍ مقطوعٍ أم بنسبةٍ من المبلغ المسحوب أو من ثمن الشراء، لأن هذه الأجور مقابل الخدمات المقدمة من المصرف، ولا يترتب على أخذها محظور شرعي.

حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات

يجوز استخدام بطاقة الخصم الفوري في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن خصم النقود من المشتري وقيدها في حساب البائع يتم فوراً عند الشراء.

## النوع الثاني: بطاقات الائتمان

هي بطاقات لا يلزم أن يكون لحاملها حساب لدى المصرف المصدر لها، بل يدفع المصرف المبالغ المستحقة على العميل عند استخدامه للبطاقة ثم يطالبه بعد ذلك بأداء هذه المبالغ له.

ففي هذه البطاقات يعطى العميل فترة سماح للسداد، ويكون لها سقف ائتماني - أي حد أعلى للاستخدام - لا يتجاوزه العميل.

استخدامها

تستخدم هذه البطاقات في أمرين:

الأول: الحصول على النقد في حدود مبلغٍ معين من أجهزة الصرف الآلي، حيث يقرضه المصرف المصدر للبطاقة تلك النقود على أن يردها العميل بعد أجلٍ متفق عليه، ويأخذ المصرف رسوماً من العميل مقابل عملية الإقراض هذه، وقد تكون هذه الرسوم مبلغاً مقطوعاً، مثل 40 ريالاً عن كل عملية اقتراض، أو بنسبةٍ من مبلغ القرض، مثل 1% من المبلغ المقترض في كل عملية.

والثاني: شراء السلع واستئجار الخدمات، فيدفع المصرف مبلغ الشراء عن العميل للبائع الذي يقبلها ثم يطالب العميل بدفع ذلك المبلغ لاحقاً. ويأخذ المصرف عمولة على البائع وليس على العميل مقابل هذه الخدمة، وتتراوح هذه العمولة مابين 1-8% من الثمن.

(1) والذي جرى عليه العمل في المملكة أن الذي يتحمل هذه الأجور هو المصرف المصدر للبطاقة، فلو استخدم العميل بطاقته في السحب النقدي أو الشراء من جهاز لمصرف آخر، فإن المصرف المصدر للبطاقة يدفع للمصرف مالك الجهاز أجور العملية، وهو جائز أيضاً.

مثال ذلك: لنفرض أن شخصاً أراد أن يشتري سلعة بمائة ريال ويدفع ثمنها بالبطاقة الائتمانية، فإن البائع يمرر هذه البطاقة عبر جهازٍ خاص لإرسال معلومات الصفقة للمصرف المصدر للبطاقة لأخذ موافقته عليها، فإذا تمت الموافقة فإن المصرف يحول الثمن لحساب البائع مخصوماً منه العمولة المتفق عليها بينه وبين البائع، ولنفرض أنها 2%، أي أنه سيقيد لصالح البائع 98 ريالاً، ثم إن المصرف يطالب حامل البطاقة بدفع الثمن كاملاً أي مئة ريال، وذلك بعد مضي فترة السماح المتفق عليها بينهما.

## أنواع البطاقات الائتمانية

تصنف البطاقات الائتمانية بحسب طريقة تسديد الدين الذي على العميل إلى نوعين، هما:

### أ- بطاقات الخصم الشهري:

وهي بطاقات يطالب حاملها بتسديد المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة بدون زيادة، بعد مضي فترة سماح متفق عليها، تتراوح عادة ما بين ثلاثين وستين يوماً.

فإذا استخدمها العميل في شراء سلعةٍ بألف ريالٍ مثلاً، فإن المصرف يطالبه بدفع ألف ريالٍ بعد أربعين يوماً.

ومن أمثلة هذه البطاقات: بطاقة " الأمريكان إكسبريس" وبطاقتا " الفيزا" و " الماستر كارد" اللتان تصدرهما المصارف الإسلامية.[1]

### حكمها:

تجوز هذه البطاقات بشرطين:

الأول: ألا يشتمل عقد البطاقة على اشتراط غرامة عند تأخر حامل البطاقة في السداد للمصرف؛ لأن هذا الشرط ربوي.

والثاني: ألا يستخدمها حامل البطاقة في السحب النقدي إذا كان المصرف يأخذ عمولة نسبية عن كل عملية سحب، وكذا إذا كان يأخذ أجراً مقطوعاً يزيد عن قدر التكلفة الفعلية لتلك العملية.

(1) أما إذا كان المصدر لها المصارف الربوية فلا تخلو عادة من الربا المحرم.

فإذا تحقق هذان الشرطان فلا حرج إن شاء الله في استخدامها، وأما العمولة التي يأخذها المصرف من البائع فإنها تكيف شرعاً على أنها أجرة مقابل السمسرة للبائع، وأجرة السمسار يجوز شرعاً أن تكون مبلغاً ثابتاً وأن تكون بنسبة من ثمن البيع.

**حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات**

يجوز استخدام بطاقة الخصم الشهري في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن المصرف يقيد الثمن لصالح البائع فور إجراء عملية البيع [1]، والقيد في الحساب يعد في العرف قبضاً ولو لم تسلم النقود بالفعل؛ ولأن قبض التاجر فاتورة البيع الموقعة من العميل في قوة قبض محتواها، فهي كالشيك المصدق، بل أقوى منه، لأنها واجبة الدفع متى استوفت شروطها.

**ب - بطاقات الدَّين المتجدد:**

وهي بطاقات يتم فيها تقسيط الدين المستحق على العميل على فترات وتزداد قيمة الدين بزيادة فترة التقسيط.

فمثلاً: لو أن شخصاً استخدم البطاقة في شراء سلعٍ بخمسة آلاف ريال، فلا يطالب بتسديد المبلغ كاملاً في نهاية فترة السماح، وإنما يعطى فرصة للتسديد على أقساطٍ لمدة ستة أشهر في كل شهرٍ ألف ريال، أي يصبح المبلغ ستة آلاف ريال.

ومن أمثلة هذه البطاقات: بطاقتا (فيزا) و(ماستر كارد) اللتان تصدرهما المصارف الربوية.

**حكمها:**

بطاقات الدين المتجدد محرَّمة، لأن الدين يزيد فيها بزيادة المدة، وهذا هو الربا.

(1) وتأخر التسوية النهائية ليوم أو يومين لا يعني عدم تحقق القبض؛ لأن القبض حصل بالقيد المصرفي، والتسوية أمر زائد على ذلك.

الدرس 13

# خصم الأوراق التجارية

## المراد به

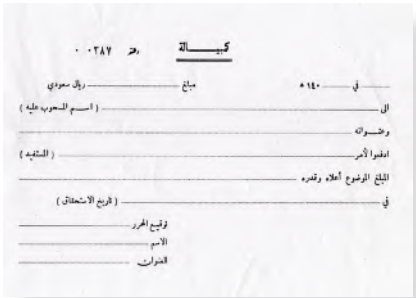
كمبيالة

يحدث في بعض المعاملات التجارية أن يشتري التاجر بضاعة بثمن مؤجل، فيكتب للبائع ورقة تتضمن المال الذي له على المشتري،لها تاريخ لاستلام المبلغ الذي تحمله؛ يستلم هذا المبلغ عند حلول وقته من المشتري نفسه أو من طرف ثالث يكون مصرفاً أو غيره، تسمى هذه الورقة (الكمبيالة)[1] أو السند الإذني.

والأصل أن ينتظر حامل (الكمبيالة) أو السند الإذني إلى وقت حلول دفع المبلغ، ثم يقدم هذه الورقة ويتسلم بها المبلغ الذي تحمله، ولكنه قد يحتاج إلى سيولة قبل حلول الأجل، فيذهب إلى أحد المصارف فيتفق معه على أن يأخذ هذه الكمبيالة بما فيها من مبلغ، على أن يسلمه المصرف أقل مما تحمله الكمبيالة نقداً؛ فإذا حل الأجل صار المبلغ الذي في الكمبيالة للمصرف، وتسمى هذه العملية: خصم الأوراق التجارية.

## مثاله

باع مزارع لشركة الصوامع مائة طن من القمح بمليون ريال مستحقة الدفع بعد ثلاث سنوات، وحررت له الشركة كمبيالة بذلك المبلغ، وأراد أن يخصم هذه الورقة ويتعجل قيمتها، فباعها على أحد المصارف بثمانمئة ألف ريالٍ نقداً، وبذا يستحق المصرف الكمبيالة على شركة الصوامع.

مثال آخر:

.....

.....

.....

.....

(1) الكمبيالة: ورقة تجارية مثل الشيك لكنها مؤجلة.

## نشـــاط

لماذا سميت هذه العملية بـ: خصم الأوراق التجارية؟

.....

.....

.....

**حكمها:**

خصم الأوراق التجارية محرم؛ لأنه يجمع بين ربا الفضل والنسيئة، فحقيقة العقد أن المزارع باع المليون المؤجلة بثمانمائة ألفٍ حالة؛ لأن البنك حصل على مئتي ألف ريال وهي زيادة ربوية.

ولتصحيح العقد يمكن أن تباع الورقة المؤجلة بغير النقود؛ كأن يسلمه المصرف أرضاً أو عروضاً أو أسهماً مباحة قيمتها ثمانمائة ألف ريال.

## نشـــاط

لخص المراد بخصم الأوراق التجارية حسب فهمك، مع ذكر مثال مختصر عليه.

.....

.....

.....

الدرس 14

# الصناديق الاستثمارية

من الأعمال المصرفية ما يسمى بالصناديق الاستثمارية، ويقصد بها: أوعية معنوية تنشئها المصارف لتجميع أموال المستثمرين وتنميتها؛ بالمتاجرة بها في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي المقابل يأخذ المصرف عمولة لقاء هذه الخدمة.

### التكييف الشرعي للصندوق الاستثماري

تكيف العلاقة بين المصرف والمستثمرين على أنها وكالة بأجر، فالمستثمرون وكلوا المصرف في الاتجار بأموالهم، وفي المقابل يأخذ المصرف أجراً على هذه الوكالة.

### ضوابط عامة في الصناديق الاستثمارية

1- يد المصرف يد أمانة، فهو لا يضمن أموال المستثمرين إلا في حال تعديه أو تفريطه.

2- لا يجوز أن يضمن المصرف للمستثمرين عدم الخسارة، وبناءً عليه فإن الصناديق المضمونة محرمة.

3- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في أنشطةٍ محرمة، كالسندات، والأسهم المحرمة.

## أنواع الصناديق الاستثمارية

**تتنوع الصناديق بحسب محتواها إلى أنواعٍ متعددة، من أبرزها ما يأتي:**

**1- صناديق البضائع**

وفيها تستثمر الأموال بشراء معادن دولية نقداً ثم بيعها بالأجل بربح.

**حكمها**

هذه الصناديق جائزة، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية في البيع والشراء.

**2-صناديق الأسهم**

وتستثمر فيها الأموال في المتاجرة بالأسهم.

**حكمها**

يختلف حكمها بحسب نوع الأسهم التي يتاجر بها، فإن كان نوع الأسهم مما يجوز المتاجرة فيها فهي جائزة، وإن كانت الأسهم مما لا تجوز المتاجرة فيها؛ فهي محرمة، وسيأتي تفصيل أحكام الأسهم في موضوع شركة المساهمة إن شاء الله تعالى.

### 3- صناديق السندات

وتستثمر الأموال في هذه الصناديق في المتاجرة بالسندات.

حكمها

هذه الصناديق محرمة؛ لأن الاستثمار في السندات محرم؛ كما سيأتي بيانه في موضوع شركة المساهمة إن شاء الله تعالى.

## نشـاط

ما وجه العلاقة بين هذا النوع من البيع، وبيع التقسيط؟ وما الفرق بينهما؟

| م | صورة المعاملة | حكمها | السبب |
|---|---|---|---|
| 1 | صندوق استثماري في البضائع، يدفع للمستثمرين نسبة مئوية ثابتة من المبالغ التي يدفعها المستثمرون | | |
| 2 | صندوق للاستثمار في الأسهم المباحة؛ يأخذ من المستثمرين مبلغًا محددًا مقابل استثمار أموالهم | | |
| 3 | صندوق للاستثمار في السندات لا يضمن للمستثمرين فيه عدم الخسارة | | |
| 4 | صندوق للاستثمار في الأسهم المباحة؛ يدفع للمستثمرين مبلغا محددًا مقابل استثمار أموالهم | | |

## نشـاط

أحضر أي عقد من عقود شركات التقسيط في منطقتك، ثم قم بتحليله ودراسته من الأوجه الآتية:
مدى انضباط العقد مع شروط جواز بيع التقسيط التي درستها - استخراج البنود الصحيحة وغير الصحيحة في العقد- إذا وجد فيه مخالفة للضوابط الشرعية فكيف يمكن تصحيحها لتكون متوافقة مع الأحكام الشرعية.

## التقويـم

1. بالنظر إلى الواقع، وباستحضار ما تعرفه من أحكام بيع التقسيط وشروطه:اذكر صورتين يجوز فيهما البيع بالتقسيط، وصورتين يحرم فيهما البيع بالتقسيط.
2. لخص ما يتعلق بالبطاقات المصرفية.
3. ما الحالات التي يجوز فيها التعامل بصناديق الاستثمار، والحالات التي يحرم التعامل بها؟
4. بيِّـن حكم ما يأتي:

باع مصنع للملابس لأحد تجار بيع الملابس الكبار بضاعة بمبلغ مليوني ريال مستحقة الدفع بعد سنة، وحرر له التاجر كمبيالة بهذا المبلغ، فأراد المصنع قيمة هذه الكمبيالة نقداً، فاتجه مندوبه إلى أحد المصارف الربوية، واتفق معهم على أن يدفعوا له مبلغ مليون وسبعمئة ألف نقدًا؛ على أن يتنازل لهم عن المبلغ الذي في الكمبيالة.

5. ما الفوائد التي تستنبطها من الأدلة الآتية فيما يتعلق بالوحدة التي درستها:

أ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾.

ب - قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾.

ج - قوله ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»؟

# الوحدة الرابعة

## توثيق الديون ونقلها

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبة بعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تَذْكُرَ تعريف الضمان وأهم أحكامه.

2- تَذْكُرَ تعريف الكفالة وأهم أحكامها.

3- تُفَرِّقَ بين الضمان والكفالة.

4- تَذْكُرَ تعريف الرهن وأهم أحكامه.

5- تَذْكُرَ تعريف الحوالة وأهم أحكامها.

6- تُمَثِّلَ لكل من: الضمان والكفالة والرهن والحوالة.

7- تُدْرِكَ أهم الحِكم لمشروعية كل من: الضمان والكفالة والرهن والحوالة.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الضمان

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

لما كان من المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية حفظ المال الذي به قوام الحياة، فقد شرع الله لنا الوسائل التي تحفظه من الضياع والتلف. ومن تلك الوسائل: توثيق الديون وضبطها بالإشهاد والكتابة والضمان والرهن والكفالة وغيرها. ولعظم شأن هذا الأمر فإن الله سبحانه قد خصه بالحديث في أطول آية في كتابه، وهي آية الدين فقال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾[1].

**وفيما يأتي دراسة موجزة لأهم العقود المشروعة لتوثيق الديون.**

## تعريفه

**الضمان لغة: الالتزام.**

**واصطلاحاً: التزام شخص بما وجب على غيره من الحقوق المالية.**

**مثاله:**

أراد محمد أن يشتري من صالح سيارة بعشرين ألف ريال مؤجلة إلى سنة، فطلب منه ضامنًا، فقال خالد: بعه وأنا أضمن لك الثمن.

**ففي هذا المثال:**

| الضامن | صاحب الحق | المضمون عنه | المضمون به |
|---|---|---|---|
| خالد | صالح | محمد | العشرون ألفاً |

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

**حكمه:**

الضمان **جائز** ، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾ ﴾[1].

أي: كفيل.

ومن السنة قوله ﷺ: « **الزعيم غارم**»[2].

وقد أجمع العلماء على جواز الضمان.

وهو **مندوب** للضامن؛ لما فيه من الإحسان وبذل المعروف.

## ما يصح ضمانه ولزوم الضمان

يصح ضمان الديون، مثل القرض، وثمن المبيع المؤجل، وأجرة الدار، ومتى ثبت الحق في ذمة المضمون عنه فإن الضمان يلزم الضامن وليس له الرجوع فيه، أما قبل ثبوت الحق فيحق له الرجوع.

**من أمثلته:**

أراد سليمان شراء سيارة بثمن مؤجل من فهد ، فقال سعود: بعه وأنا أضمن الثمن، فلسعود هنا أن يتراجع عن الضمان قبل تمام عقد البيع ، وأما إذا تم البيع فقد لزمه الضمان ولا يحق له التراجع عنه.

**مثال آخر**

.....

.....

(1) سورة يوسف الآية رقم (72).

(2) رواه أبوداود برقم (3565)، والترمذي برقم (1265) وقال: حسن غريب.

## ما ليس بشرط في الضمان

**لا يشترط في الضمان:**

1- معرفة الضامن بالمضمون عنه أو بصاحب الحق، فيصح أن يضمن مجهولاً، كأن يقول: من استدان منك فأنا أضمنه، أو يقول: زوج ابنتك من شئت وأنا أضمن المهر أو النفقة. ويصح أن يضمن لمجهول، كأن يقول: من باع زيداً كذا فأنا أضمنه، أو من أجره فأنا أضمن الأجرة، أو من زوجه فأنا أضمن النفقة. ومنه: ضمان البنك حامل البطاقة الائتمانية أمام التجار الذين يتعامل معهم.

2- العلم بالمضمون به، فيصح ضمان المجهول إذا كان يؤول إلى العلم، كأن يقول: ما أعطيت زيداً فأنا ضامنه.

## الأحكام المترتبة على الضمان

1- الضمان يفيد اشتراك الضامن مع المضمون عنه في التزام الحق، ولا يترتب عليه براءة المضمون عنه.

2- لصاحب الحق إذا حلَّ الدين مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه؛ لثبوت الحق في ذمتيهما جميعاً.

3- إذا أدى الضامن الدين لصاحب الحق، فيحق للضامن أن يرجع على المضمون عنه فيطالبه بما دفعه.

## انتهاء الضمان

**انتهاء الضمان يعني براءة الضامن، والضامن يبرأ بأحد أمرين:**

**الأول:** أن يُبَرِّئَهُ صاحب الحق من الضمان.

**والثاني:** أن يَبْرَأَ المضمون عنه من الحق الذي عليه إما بأدائه، أو بإبراء صاحب الحق له.

## أخذ الأجر على الضمان

الضمان عقد إرفاق، فلا يجوز للضامن أن يشترط على المضمون عنه أجراً مقابل ضمانه، كأن يقول: أضمنك بشرط أن تدفع لي ألف ريال ، أو 10 ٪ من المبلغ المضمون؛ وذلك لأن الضامن في حال أدائه عن المضمون عنه يكون مقرضاً له، فإذا رجع على المضمون عنه بمثل ما أدى فقد استرد منه مثل ما أقرضه وزيادة، وهي الأجر الذي شرطه، وهذا من الربا، وفي حال عدم أداء الضامن عن المضمون عنه فإن ما أخذه الضامن من أجر على الضمان يُعَدُّ من أكل المال بالباطل؛ لأنه أخذ للمال بلا مقابل.

الدرس 16

# خطاب الضمان المصرفي

## تعريفه

هو عقد ضمان يكون الضامن فيه بنكاً [1].

## مجاله

يغلب استخدام خطاب الضمان في المناقصات العامة[2] للدخول في عقود المقاولات أو التوريد ونحوها، حيث تشترط الجهة التي تطرح المناقصة على كل متنافس تقديم خطاب ضمان ابتدائياً يؤهله للدخول في المناقصة؛ وذلك للتأكد من جِدِّيته وقدرته على الوفاء بالعمل.

ثم إذا رست المناقصة على أحدهم فإنه يتقدم بخطاب ضمان نهائي قد يصل مبلغ الضمان فيه إلى نصف تكلفة المشروع؛ وذلك للتأكد من قدرته على تنفيذ العقد. ومتى تخلف هذا الشخص عن تنفيذ التزاماته فيحق للجهة التي طرحت المناقصة أن تطلب من البنك دفع مبلغ الضمان المحدد في الخطاب.

ويأخذ البنك عند إصدار الخطاب تعهداً من عميله بالرجوع عليه فيما إذا ألزم البنك بدفع قيمة الخطاب إلى الجهة الطالبة للضمان.

## رسومه

**يأخذ البنك من العميل المضمون عنه نوعين من الرسوم عند إصدار الخطاب:**

**الأول:** أجر يقدر بحسب المصروفات الإدارية لإصدار الخطاب.

**والثاني:** عمولة نسبية مرتبطة بمبلغ الضمان ومدته.

**حكمه:**

خطاب الضمان **جائز** إذا كانت رسومه في مقابل مصروفاته الإدارية؛ لأنها أجر على عملٍ معلوم، أما إذا كانت في مقابل مبلغ الضمان ومدته بحيث تزيد بزيادتهما وتنقص بنقصانهما **فلا يجوز**؛ لأن الضمان **لا يجوز** أخذ الأجر عليه.

(1) سيتم تناول أحكام الضمان المصرفي (البنكي) بالتفصيل في الوحدة الحادية عشرة، الدرس (45)، باعتبارها من أحكام فقه التوازل.

(2) المناقصة: طريقة يقصد بها الوصول إلى المتعاقد الذي يتقدم بأقل عرض. كأن ترغب جهة حكومية في إنشاء مبنى، فتطرح مناقصة عامة يتنافس فيها المقاولون على تقديم عروضهم في مظاريف مغلقة، ثم تشكل لجنة لاختيار العرض المناسب لتنفيذ المشروع بأقل سعر.

الدرس 17

# الكفالة

## تعريفها

الكفالة لغة: الضمان.

واصطلاحاً: التزام شخص بإحضار من عليه حق مالي إلى صاحبه.

**من أمثلتها:**

أراد محمد أن يقترض من صالح مالاً، فطلب منه كفيلاً، فقال خالد: أنا كفيل ببدن محمد، أو بنفسه، ونحو ذلك.

ففي هذا المثال:

الكفيل: خالد

وصاحب الحق: صالح

والمكفول: محمد

والصيغة: قوله " أنا كفيل ببدنه" .

وهذه هي الأركان الأربعة للكفالة.

ولو قال الكفيل: أنا كفيل بماله، فهو ضمان وليس كفالة.

**حكمها:**

الكفالة بالنفس **جائزة**، ودليلها من السنة قوله ﷺ: «الزعيم غارم»[1].

وهي **مندوبة** للكفيل؛ لما فيها من الإحسان وبذل المعروف.

## ما تصح فيه الكفالة وما لا تصح

تصح الكفالة ببدن من عليه دين أو بيده عين مضمونة، على التفصيل السابق في الضمان.

ولاتصح ببدن من عليه حد، ولا من عليه حق مرتبط بشخصه، كالشاهد ونحوه؛ لأن هذه حقوق لا يمكن استيفاؤها من الكفيل إذا تعذر عليه إحضار المكفول.

(1) سبق تخريجه ص 59.

## ما يترتب عليها

إذا كفل شخص آخر لزمه إحضاره إلى صاحب الحق في الموعد المحدد، فمتى أحضره برئت ذمته، سواء تمكن صاحب الحق من استيفاء حقه منه أم لم يتمكن.

وإذا تعذر على الكفيل إحضاره في الموعد المحدد فإن الكفالة تنقلب ضماناً مالياً فيغرم الكفيل ما على مكفوله من الدين؛ لقوله ﷺ: «الزعيم غارم»[1].

## أخذ الأجر عليها

ذهب عامة العلماء إلى أن الكفالة من عقود الإرفاق التي لا يجوز أخذ الأجر عليها؛ لأنها ليست مالاً ولا عملاً، والأجر إنما يستحق في مقابل أحدهما.

## من التطبيقات المعاصرة للكفالة

**أولاً: كفالة الموقوف**[2]، كأن يوقف شخص بسبب ضررٍ ألحقه بغيره، فيكفله شخص آخر ويخلى سبيله إلى أن يتم تقدير التعويض المالي من المحكمة.

## ومن أحكامها

1- يلزم الكفيل إحضار مكفوله إلى الجهات الرسمية متى طلب منه ذلك، فهذا هو مقتضى عقد الكفالة.

2- لا يجوز للكفيل أن يأخذ أجراً من مكفوله مقابل الكفالة؛ لأن الكفالة عقد إرفاق لا معاوضة.

(1) سبق تخريجه ص 59.

(2) يقصد بالموقوف هنا: المحبوس مؤقتاً لدى الجهات الأمنية.

**ثانيًا: كفالة المستقدَم**، وهي: أن يكفل أحد المواطنين العامل الذي يستقدمه من خارج البلاد ليعمل عنده.

ويسري على هذه الكفالة أحكام الكفالة المتقدمة، ويضاف إليها:

1- لا يجوز لشخصٍ أن يوظف عاملاً مكفولاً لغيره، وهو من أكل المال بالباطل؛ لما فيه من تعديه على حق غيره بغير إذنه.

2- يجب الوفاء بالشروط المتفق عليها في عقد الاستقدام، كنوع المهنة، ومقدار الراتب، ومدة العمل. ولا يحق للكفيل أن يسيِّب مكفوله بلا عملٍ ولا راتب.

3- يجب على الكفيل أن يعطي العامل أجره في وقته المحدد، ومن الظلم المماطلة فيه، ففي الحديث القدسي: «يقول الله عز وجل: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة» وذكر منهم: «ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يُعْطِه أجره»[1].

## نشـاط

بعد معرفتك للضمان وأحكامه؛ بيِّن الحكمة التي تفهمها من مشروعيته، وذلك ببيان فائدته لكل من:

1- المكفول:.....

2- المكفول له:.....

3- الكافل:.....

## الفرق بين الضمان والكفالة

**من خلال ما درست: قارن بين الضمان والكفالة؛ بذكر أوجه الشبه والاختلاف بينهما:**

| | أوجه الشبه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|
| الضمان | ..... | |
| الكفالة | ..... | |

(1) رواه البخاري برقم (2270).

الدرس 18

# الرَّهْنُ

## تعريفه

**الرَّهْنُ في اللغة:** الثبوت والدوام.

**وفي الاصطلاح:** توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه أو بعضه منها أو من بعضها.

**مثاله:**

اشترى شخص هاتفاً محمولاً بألفي ريالٍ مؤجلة، ورهن ساعته لدى البائع حتى يأتيه بالثمن.

**ففي هذا المثال:**

| المرتهِن | الراهن | المرهون أو الرهن | المرهون به |
|---|---|---|---|
| البائع (الدائن) | المشترى (المدين) | الساعة | ثمن الهاتف المحمول |

**حكمه:**

الرَّهْنُ **جائز**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [1].

ومن السنة: ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، ورهنه درعه»[2].

وقد أجمع العلماء على جوازه.

## ما يصح رهنه

كل ما يصح بيعه يصح رهنه، لأن المقصود من الرهن بيعه للاستيفاء من ثمنه عند تعذر الوفاء من الراهن، وما لا يصح بيعه لا يمكن الاستيفاء منه، فلا يصح رهن البطاقة الشخصية أو رخصة القيادة أو أسهم محرمة، ونحو ذلك.

(1) سورة البقرة الآية رقم (283).

(2) رواه البخاري برقم (2509)، ومسلم برقم (1603). وفعله عليه الصلاة والسلام دليل على جواز التعامل مع غير المسلمين بالبيع والشراء ونحو ذلك.

## نشـاط

**بعد معرفتك لما تقدم؛ أذكر أمثلة لما يأتي:**

**أ- ما يصح رهنه:**

1- ..... 2- .....

**ب- ما لا يصح رهنه:**

1- ..... 2- .....

**ج- مثالًا واقعيًا لعقد الرهن.**

.....

## لزوم الرهن

الرهن لازم للراهن ليس له فسخه إلا بإذن المرتهن، سواء أكان المرهون في يده أم في يد المرتهن؛ ولذلك فإنه لا يجوز له بيعه أو التصرف فيه تصرفًا يؤدي إلى تلفه؛ لأنه مرهون في حق يمكن استيفاؤه منه؛ فلو بيع أو أتلف لم يمكن الاستيفاء منه.

وهو عقد جائز بالنسبة للمرتهن؛ يجوز له فسخه متى شاء؛ لأن الحق له وقد رضي بإسقاطه، فإذا فسخه جاز للراهن أن يستفيد منه مطلقًا، وجاز له بيعه.

## الرهن الحيازي والرهن الرسمي

الرهن الحيازي هو الرهن الذي يكون فيه المرهون بيد المرتهن.

وأما الرهن الرسمي فالمرهون يبقى بيد الراهن ويكتفى بالتسجيل في الأوراق الرسمية بأنه مرهون، وهذا النوع هو الأكثر انتشاراً في المعاملات المعاصرة، مثل أن يشتري سلعة بالتقسيط ويرهن سيارته أو بيته أو أسهمه للدائن، ويبقى المرهون في يد المدين يتصرف فيه؛ إلا أنه لا يجوز له بيعه ، ولذلك يجري العمل على وضع ختم على صك البيت أو شهادة الأسهم يبين أنها مرهونة للدائن؛ لئلا يبيعها المدين[1].

(1) ومن ذلك توثيق قرض صندوق التنمية العقاري بالتأشير على صك الأرض التي يطلب القرض للبناء عليها بأنها مرهونة لصالح البنك.

## حفظ الرهن

يجب على المرتهن إذا قبض الرهن أن يحافظ عليه، فهو أمانة عنده، ولو تلف منه شيء فلا يضمن إلا في حال تعديه أو تفريطه؛ لأن يده يد أمانة، ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه.

## مؤونة الرهن ونماؤه

الرهن ملك للراهن، فمؤونته عليه، ونماؤه المتصل والمنفصل له؛ لحديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا يَغْلَقُ الرهنُ من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه» [1].

**أمثلة:**

1- طلب عميل بطاقة ائتمانية من البنك فاشترط عليه أن يودع تأميناً نقديًّا[2]، فيجب على الراهن –وهو العميل– أن يزكي هذا المال إذا بلغ النصاب كلما حال عليه الحول.

2- اشترى من البنك سلعة بالتقسيط ورهنه أسهماً في إحدى الشركات، ثم ارتفعت قيمتها، ووزعت الشركة أرباحاً لكل سهم. فالنماء الأول متصل، والنماء الثاني منفصل، وكلاهما للراهن، ويجب عليه مؤونة هذه الأسهم من زكاةٍ أو رسوم أو غير ذلك.

3- رهن داراً مؤجرة، فنماؤها المتصل هو ارتفاع القيمة، ونماؤها المنفصل هو الأجرة للراهن، وتكلفة صيانتها عليه.

## الانتفاع بالرهن

للراهن الانتفاع بالرهن مادام مقبوضاً بيده، ولو بلا إذن المرتهن؛ لأنه ملكه. وأما المرتهن فليس له الانتفاع بالرهن إلا بإذن الراهن، ويستثنى من ذلك ما إذا كان الرهن في قرض فإنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن ولو أذن الراهن؛ لأنه حينئذٍ يكون قرضاً جر نفعاً، فهو ربا.

(1) رواه البيهقي بهذا اللفظ في معرفة السنن والآثار برقم (11210) وإسناده صحيح من طرق أخرى. ومعنى قوله: لا يغلق: أي لا يحبس ويمنع.

(2) إذا كان الرهن نقوداً محجوزة في الحساب البنكي فقد جرى العرف المصرفي على تسميته تأمينًا نقديًّا.

**مثاله:**

أقرضه مئة ألف ليردها مئة ألف بشرط أن يرهنه سيارته وينتفع بها –أي الدائن- خلال مدة الاقتراض، فلا يجوز ذلك لأنه يدخل في القرض الذي جر نفعا، وهو من الربا المحرم.

## فكاك الرهن وتسليمه

إذا سدد الراهن ما عليه من الدين كاملاً انفك المرهون ووجب على المرتهن تسليمه للراهن.

## الاستيفاء من الرهن

**متى حل الدين لزم الراهن أداءه كالدين الذي لا رهن به. وإن امتنع من أدائه، ففيه حالان:**

**الحال الأولى:** إن كان الراهن أذن للمرتهن في بيع الرهن باعه، ووفى الدين، فإن فضل منه شيء فللراهن؛ لأنه مالكه، وإن بقي من الدين شيء لم يف به الرهن فعلى الراهن.

**وإذا قال الراهن للمرتهن:** إن جئتك بحقك في يوم كذا وإلا فالرهن لك لم يصح هذا الشرط؛ لأنه من غلق الرهن عن الراهن، لاحتمال أن تكون قيمة الرهن عند الوفاء أكثر من الدين.

**الحال الثانية:** إذا لم يأذن الراهن ببيعه أجبره القاضي على الوفاء أو بيع الرهن والوفاء للمرتهن، فإن امتنع باعه القاضي ووفى دينه، وليس للمرتهن بيع الرهن إلا بإذن صاحبه أو يتولى القاضي بيعه.

## تطبيقات معاصرة على الرهن

### 1- اشتراط تحويل الراتب

يجوز أن يشترط البنك على عميله في بيع التقسيط أن يحول راتبه على البنك؛ ليتمكن من استيفاء الأقساط الشهرية منه.

### 2- رهن السلعة المبيعة بالتقسيط

يجوز أن يتفق البائع والمشتري على أن تكون السلعة المبيعة مرهونة بثمنها، بحيث ترهن رهناً رسميًّا، كأن يبيع بالتقسيط داراً أو سيارة أو أسهماً ويؤشر على صك الدار أو رخصة السيارة أو شهادة الأسهم بأنها مرهونة للبائع إلى أن يسدد المشتري ثمنها.

## نشـاط

**مما تعين به الدولة المواطنين:** إنشاء صندوق التنمية العقاري، والذي يقرض المواطنين مبالغ مالية تعينهم في بناء منازل مناسبة لهم، ولكن بعض الناس الذين يحصلون على القرض من البنك يتساهلون في سداد هذا القرض الذي يجب عليهم سداده؛ بحجة أنه مال الدولة، من خلال تفهمك لهذه المشكلة: تعاون مع مجموعتك في النقاش حول المحاور الآتية:

**ما رأيك في هذا التصرف؟** .....

.....

**هل معنى الاقتراض من الدولة إنه لا يلزم تسديد القرض؟** .....

.....

**ما الوسائل المناسبة لحل مثل هذه المشكلة؟** .....

.....

### إثراء

نظام الرهن العقاري المسجل: هو أحد الأنظمة التي صدرت بمرسوم ملكي، لتنظيم كل ما يتعلق برهن العقار، وضبط حقوق الدائنين، وآثار الرهن على الراهن والمرتهن، وحق الغير على الرهن، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالرهن.

وصدر النظام في ست وأربعين مادة.

عن طريق أحد مصادر التعلم، استعرض مع زملائك (نظام الرهن العقاري المسجل)، وتعرف على بعض المعلومات التي درستها في الكتاب وما يتوافق معها في النظام.

الدرس 19

# الحَوَالَةُ

## تعريفها

**الحَوَالَةُ لغةً:** مشتقة من التحول، بمعنى الانتقال.

**واصطلاحاً:** نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى.

**مثالها:**

محمد مدين لصالح بعشرين ألفاً، وخالد مدين لمحمد بعشرين ألفاً، فأحال محمد صالحاً على خالد ليقضي دينه منه.

**ففي هذا المثال:**

| المحيل | المحال | المحال عليه | المحال به | الدين المحال عليه |
|---|---|---|---|---|
| محمد | صالح | خالد | الدين الذى لصالح على محمد | الدين الذي لمحمد على خالد |

**حكم الحوالة:**

الحوالة **جائزة** بالإجماع، وقد دل على جوازها قول النبي ﷺ: «فإذا أُتْبِعَ أحدُكم على مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ»[1].

## الحكمة منها

الحوالة عقد إرفاق، فيها تيسير على الناس وإرفاق بهم؛ فالمحيل يخف عنه ثقل الدين، والمحال يأخذ ماله ولا يضيع حقه بمماطلة المحيل، والمحال عليه يقضي الدين الذي عليه وتبرأ ذمته.

(1) رواه البخاري برقم (2287)، ومسلم برقم (1564).

## شروطها

**يشترط لصحة الحوالة ثلاثة شروط:**

**1- رضا المحيل، وأما المحال عليه فلا يشترط رضاه، وأما المحال فينظر:**

أ - فإن أحيل على مليء -وهو القادر على الوفاء غير المماطل- فلا يشترط رضاه؛ للحديث السابق.

ب- وإن أحيل على غير مليء - كالمعسر أو المماطل- فيشترط رضاه، فإن رضي صحت الحوالة ولزمته، وإن لم يرض فلا تلزمه؛ لمفهوم قوله ﷺ في الحديث السابق: (على مليء) [1].

**2- أن يكون المحيل مديناً للمحال، والمحال عليه مديناً للمحيل، فلو أحاله على غير مدين فهي وكالة في الاقتراض وليست حوالة.**

**3- إمكانية المقاصة بين الدينين، بأن يتفقا في الجنس والقدر والأجل، كأن يحيله بألف ريالٍ حال على مثله حال، أو بألف دولارٍ مؤجلٍ إلى سنة على ألف دولارٍ مؤجلٍ إلى سنة. ويصح أن يحيل بالأقل على قدره من الأكثر، كأن يحيله بألفٍ على ألفٍ من ثلاثة آلاف.**

## ما يترتب على الحوالة

**إذا تمت الحوالة بشروطها فيترتب عليها الآتي:**

1- براءة ذمة المحيل من الدين بمجرد الحوالة.

2- وجوب قبول المحال للحوالة إذا كان المحال عليه مليئاً. ولا يحق له الرجوع على المحيل.

3- وجوب قبول المحال عليه للحوالة وأداء الدين الذي عليه للمحال.

## نشـاط

**بعد معرفتك لعقد الحوالة أكمل ما يأتي:**

**أ- مثال صحيح على الحوالة؛ تبين فيه أطرافها**

.....

.....

**ب- الآثار المترتبة على العقد في المثال المذكور**

.....

.....

(1) سبق تخريجه ص 70.

## تطبيقات معاصرة على الحوالة

### أولاً: الحوالة بالشيك.

**الشيك:** أداء وفاء حالَّة، يحرر وفقاً لشكل معين، يتضمن أمراً من محرره إلى المصرف المسحوب منه بدفع مبلغ معينٍ للمستفيد.

#### من أمثلتها

اشترى محمد من صالح سيارة وحرر له شيكاً بقيمة عشرة آلاف ريال مسحوبة على أحد البنوك. فمحرر الشيك هو محمد، والمستفيد منه صالح، والمسحوب منه البنك.

**علاقته بالحوالة:** يعد الشيك حوالة من محرره للمستفيد على البنك المسحوب عليه. ففي المثال السابق محمد مدين لصالح، والبنك مدين لمحمد، فالمحيل: محمد[1] والمحال: صالح، والمحال عليه: البنك.

#### من أحكامه

1- لا يجوز للشخص أن يحرر شيكاً بلا رصيد؛ لما فيه من الكذب على المستفيد.

2- يجوز تظهير الشيك لمستفيدٍ ثانٍ، كأن يكتب المستفيد الأول خلف الشيك: «ومني لأمر فلان» ويعد التظهير حوالة أخرى، فالمستفيد الأول أحال المستفيد الثاني على دينه المستحق له بالشيك.

### ثانياً: الحوالة المصرفية القيدية

هي: وكالة من العميل للمصرف في تحويل مبلغ من المال إلى حسابٍ له أو لغيره لدى مصرفٍ آخر.

وتتم عملية التحويل هذه برقيًّا أو هاتفيًّا أو إلكترونيًّا.

#### من أمثلتها

تقدم شخص بمبلغ ألف دولار إلى مصرفٍ في الرياض طالباً تحويله إلى مصرفٍ في القاهرة.

(1) لأن الحساب الجاري يكيف على أنه قرض من صاحب الحساب للبنك.

**حكمها**

الحوالة القيدية **جائزة**، والرسوم التي تأخذها المصارف مقابل عملية التحويل جائزة أيضاً؛ لأنها أجرة نقل النقود، والعقد فيها عقد وكالة بأجر وليس حوالة.

وتسميتها حوالة لا يعني أن لها حكم الحوالة بمعناها الفقهي، فهي تختلف عنها في أمرين:

الأول: أن الحوالة بمعناها الفقهي فيها إرفاق بالمحيل ولهذا يكون طلب التحويل منه فهو الذي يطلب من الدائن التحول إلى المحال عليه، بينما في الحوالة المصرفية يكون طلب التحويل من الدائن (المحال).

والثاني: أن الحوالة بمعناها الفقهي يلزم أن يكون فيها دينان يسبقان الحوالة: دين للمحال في ذمة المحيل، ودين للمحيل في ذمة المحال عليه، بينما في الحوالة المصرفية لا يلزم أن يكون المصرف المحيل دائناً للمصرف المحال عليه، كما أن العميل المحال لا يلزم أن يكون دائناً للمصرف المحيل، فقد لا يكون له رصيد لدى المصرف أصلاً.

## الوسائل المشروعة والممنوعة لاستيفاء الدين من المدين المماطل

درست في هذه الوحدة جملة من العقود التي يراد منها توثيق الديون وحمل المدين على الوفاء، وفيما يأتي بيان بعض الوسائل المشروعة والممنوعة لاستيفاء الدين من المدين المماطل.

### فمن الوسائل المشروعة

1- توثيق الدين بكتابته أو بالإشهاد عليه، أو بهما معاً، ولا مانع من استخدام الوسائل المعاصرة، كتحرير الكمبيالات [1]، أو سندات ضد على المدين، وفق ضوابطها الشرعية.

2- توثيق الدين بأحد عقود التوثيق السابقة، وهي: الضمان والكفالة والرهن، ولا مانع من أن يجمع أكثر من عقد توثيق في عقد مداينة.

3- قبول تحول الدائن بدينه من مدينه المماطل إلى مدين مليء.

4- إذا ماطل المدين في الوفاء فيحق للدائن شكايته لدى الجهات القضائية؛ لإلزامه بقضاء الدين، فإن أصر فيعزره القاضي بالحبس أو غيره حتى يوفي الدين الذي في ذمته. وللدائن أن يرفع دعوى تعويض عن النفقات الفعلية التي تكبدها في شكايته للمدين، كأجرة المحامي ونحو ذلك.

(1) الكمبيالات هي: سَنَد تجاريّ أو وثيقة يَتعهَّد فيها المَدين بدَفْع مَبْلَغ مُعيَّن في تاريخ مُحدَّد لأَمر الدَّائن

5- للدائن أن يشترط على المدين بأنه في حال مماطلته في دفع بعض الأقساط أن يحل من الأقساط الآتية لها بعدد الأقساط المتأخرة أو بأي عددٍ يتفقان عليه.

وفي جميع الأحوال متى ثبت للدائن إعسار المدين فيجب عليه إنظاره؛ عملاً بقول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [1].

## ومن الوسائل الممنوعة

1- اشتراط غرامة مالية على المدين في حال تأخره عن قضاء الدين، سواء أكانت تلك الغرامة بمبلغ مقطوع كمئة ريال، أو بنسبة من مبلغ الدين كواحد بالمئة من مبلغ الدين، وسواء أكان الدين بسبب شراء سلعة، أم بسبب استئجار دار أو سيارة أو غيرها، أم بسبب الحصول على خدمة كالفواتير المستحقة لشركات الخدمات العامة من كهرباء أو هاتف أو انترنت، وغير ذلك.

2- اشتراط غرامة تأخير على المدين وصرفها في الجهات الخيرية، فالزيادة في الدين من الربا سواء أخذها الدائن أم تبرع بها لغيره.

3- الاتفاق على إعادة جدولة الدين، بأن يزيد الدائن في مدة قضاء الدين، ويخفض القسط الواحد، ويزيد المدين في مجموع الدين، كما لو كان الدين عشرة آلاف مقسطة في عشرة أشهر فيتفقان على جعله مقسطاً في خمسة عشر شهراً في كل شهر ثمان مئة، ليصبح المبلغ بعد الجدولة اثني عشر ألفاً بدلاً من عشرة آلاف.

## نشاط

**ميِّز الحوالة الصحيحة من غيرها فيما يأتي؛ مع بيان السبب:**

| الحوالة | حكمها | السبب |
|---|---|---|
| شخص له على آخر دين مؤجل إلى سنتين، فأحال عليه شخصًا آخر يطالبه بقيمة سلعة اشتراها منه بثمن حالٍّ. | | |
| شخص له على فقير مبلغ خمسين ألف ريال، فأحال عليه شخصًا آخر يطالبه بمبلغ ثلاثين ألف ريال. | | |
| شخص له على رجل مليء باذل مبلغ مئة ألف ريال، فأحال عليه شخصًا آخر يطالبه بمبلغ عشرين ألف ريال، فلم يرض المحال بذلك. | | |

(1) سورة البقرة الآية رقم (280).

## التقويـم

1 عرِّف كلًّا مما يأتي بتعريف من إنشائك مستفيدًا مما درسته:

أ- الحوالة.

ب- الدَّيْن.

ج- الضمان.

د- الكفالة.

2 يتكون عقد الحوالة من عدة أطراف، ما هي؟ مع التطبيق عليها بمثال.

3 ما الأحكام المترتبة على الضمان؟

4 حدِّد الأحوال التي يبرأ فيها كل من:

أ- الضامن.

ب- المضمون.

5 اذكر اثنين من الفروق بين الضمان والكفالة.

6 ما من شيء شرعه الله تعالى إلا وهو متضمن للحكمة والمصلحة، فما الحكمة التي تراها في مشروعية كل من:

أ- الحوالة.

ب- الضمان.

ج- الكفالة.

7 بيِّن ما يصح رهنه وما لا يصح رهنه مما يأتي، مع بيان السبب:

السيارة – استمارة السيارة – كتاب موقوف – مزرعة – البطاقة الشخصية – قلم.

8 ما الحالة التي لا يجوز فيها للمرتهن أن ينتفع بالرهن؟ ولماذا؟ ثم اذكر مثالاً عليها.

9 اذكر مثالاً من إنشائك على الرهن محدداً فيه: الرهن والراهن والمُرْتَهِن.

10 مثل بمثال صحيح على كل مما يأتي:

أ- الدَّيْن.

ب- الضمان.

ج- الكفالة.

# الوحدة الخامسة

## الصلح والشفعة

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبة بعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تُبيّن المراد بـ (الصُّلح).

2- تُوضّح أهمية الإصلاح بين المتخاصمين.

3- تُفَرِّقَ بين أنواع الصلح.

4- تُبَيِّنَ معنى الشفعة وأهم أحكامها.

5- تُمَثِّلَ للشفعة المستوفية لشروطها.

6- تُدْرِكَ أهم الحِكم لمشروعية الصلح والشفعة.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الصلح

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «اشترى رجل من رجل عقارًا له، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب، فقال له الذي اشترى العقار: خذ ذهبك مني إنما اشتريت منك الأرض ولم أبتع منك الذهب، وقال الذي له الأرض: إنما بعتك الأرض وما فيها. فتحاكما إلى رجل فقال الذي تحاكما إليه: ألكما ولد؟ قال أحدهما: لي غلام. وقال الآخر: لي جارية. قال: أنكحوا الغلام الجارية، وأنفقوا على أنفسهما منه، وتصدقا».[1]

## تعريفه

**الصلح لغة:** قطع المنازعة.

**واصطلاحاً:** عقد يتوصل به إلى إصلاح بين متخاصمين.

**حكمه**

الصلح **جائز**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾[2].

ومن السنة قول النبي ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرَّم حلالاً أو أحَلَّ حراما»[3].

**وقد أجمع العلماء على جوازه من حيث الجملة.**

## أنواعه

**الصلح نوعان:**

**النوع الأول: الصلح على إقرار**

**وله صور، منها:**

1- الصلح عن الدين الحالِّ ببعضه، وهو أن يدعي شخص على آخر ديناً، فيقر المدعى عليه، ثم يتصالحا على أن يسقط الدائن بعض دينه.

(1) رواه البخاري برقم (3472)، ومسلم (1721).
(2) سورة النساء الآية رقم (128).
(3) رواه الترمذي برقم (1352) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه برقم (2353).

**مثاله:**

أن يدعي صالح ديناً له على محمد قدره عشرة آلاف ريال، ومحمد مقر له بذلك إلا أنه عاجز عن أداء المبلغ كله، فيتصالحان على أن يؤدي له سبعة آلاف ويسقط عنه الباقي.

**حكمه:**

هذا الصلح **جائز**؛ لأن للدائن أن يسقط بعض حقه، يدل على ذلك حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حَدْرَد ﷺ دَيْنًا كان له، وهما في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سجف حجرته، فنادى: «يا كعب»، فقال: لَبَّيْكَ يا رسول الله، فأشار بيده أن ضع الشطر. فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «قم فاقضه»[1].

2- الصلح عن الدين المؤجَّلِ ببعضه حالًا، وهو أن يكون لشخصٍ على آخر ديناً مؤجلاً فيعجل المدين قضاءه في مقابل أن يضع الدائن بعضه.

ويسمى: «صلح الحطيطة[2]»، و «ضع وتعجل».

**مثاله:**

سيارة ثمنها نقداً ثمانون ألف ريال، اشتراها شخص بمئة ألف مقسطة على أربع سنوات، وبعد مضي سنتين اتفق المشتري مع شركة التقسيط على أن يعجل دفع جميع الأقساط وتخصم الشركة الثمن ليصبح تسعين ألفاً.

**حكمه**

هذا الصلح **جائز** بشرط ألا يكون مشروطاً في أصل العقد. فلا يجوز أن يتفقا في العقد على نسبة الخصم التي يلزم بها الدائن في حال تعجيل المدين قضاء الدين، بل يتفقان على ذلك عند رغبة المشتري في التعجيل.

والدليل على جوازه أن الأصل في المعاملات هو الحل، ولا دليل على المنع منه، ولا يصح قياسه على الربا؛ لأن الربا زيادة مقابل التأجيل، وهذا خصم مقابل التعجيل، كما أن فيه مصلحة للمدين بتعجيل براءة ذمته، وللدائن بتعجله استيفائه لدينه، فالمصلحة لهما جميعاً.

### النوع الثاني: الصلح على إنكار

**وله صور، منها:** أن يدعي شخص على آخر ديناً أو عَيْنًا، فينكر المدعى عليه، ثم يتصالحا على أن يدفع المدعى عليه للمدعي مبلغاً من المال لإنهاء المنازعة.

(1) رواه البخاري، برقم (2710)، ومسلم برقم (1558).

(2) سمي بذلك لأن الدائن يحط - أي يضع- من الدَّيْن.

## مثاله في الدَّيْن

ادعى محمد أن له ديناً على صالح مقداره عشرة آلاف ريال، فأنكر صالح ذلك، فأراد محمد أن يرفع عليه دعوى لدى المحكمة، فعرض صالح أن يعطيه خمسة آلاف ريال وينهي الخصومة، فوافق محمد على ذلك؛ رغبة منهما في إنهاء الخصومة.

## مثاله في العين

يدعي سعيد ملكية أرض في حيازة أحمد، فينكر أحمد ذلك، ثم يتصالحان على أن يعطي أحمدُ سعيدًا مبلغاً من المال في مقابل أن ينهي الخصومة.

## حكمه

يختلف حكم هذا الصلح بحسب حال الشخص، فإن كان أحدهما يعلم أنه على غير حق في دعواه أو في إنكاره، **فالصلح في حقه محرم**، وما أخذه من المال حرام عليه؛ لأنه أكل مال أخيه بالباطل.

أما إن كان كل منهما يعتقد أنه على حق، فلا إثم على أي منهما، **والصلح بينهما جائز**؛ لعموم قوله ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين»[1].

## نشـاط

**أ- مثِّل بأمثلة من عندك لكل مما يأتي:**

1- صلح عن الدين الحالِّ ببعضه

.....

2- صلح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً

.....

**ب- إذا وقعت لك مشكلة مالية مع صاحب لك؛ وكان الحق لك، فاجتهد غريمك- أو شخص ثالث تدخل بينكما- لكي ينتهي الأمر بينكما بالمصالحة، فما يمكن أن يكون موقفك؟**

.....

**ج- بالتعاون مع مجموعتك: اذكر بعض الحكم من مشروعية الصلح بين المتخاصمين.**

1- .....

2- .....

(1) سبق تخريجه ص 78.

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

# الشُّفْعَةُ

جاءت الشريعة المباركة بسد كل باب يؤدي إلى الشقاق والنزاع بين المسلمين، أو يؤدي للإضرار بهم؛ ومن ذلك أنه إذا تملّك شخصان- فأكثر- عقارًا مشاعًا بينهما بحيث إنه لم يميز نصيب كل واحد منهما عن صاحبه؛ فليس لأحدهما بيع نصيبه منه حتى يستأذن شريكه؛ حتى لا يؤدي ذلك للإضرار به بمشاركةِ من لا يريده؛ فإن رغب في شرائه وإلا باعه لغيره، فلو تعجّل الشريك، وباع نصيبه من غير استئذان شريكه؛ فهنا قد جعل الشرع للشريك الحقَّ في انتزاع الحصة المباعة ممن انتقلت إليه؛ لأنه أحق بها، ويكون ذلك بالثمن الذي بيعت به، وهذا ما يسمى في الفقه الإسلامي بحق الشفعة.

## تعريفها

**الشُّفْعَةُ لغة:** مأخوذة من الشَفع وهو الزوج، سميت بذلك لأن الشفيع يضم حصة شريكه إلى ملكه الذي كان منفرداً.

**واصطلاحاً:** استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه ممن انتقلت إليه بعوض مالي بثمنه الذي استقر عليه العقد.

**مثالها :**

محمد وصالح شريكان في أرض، لكلٍ منهما نصفها، وحصة كل منهما من الأرض مشاعة - أي غير معينة-، فباع محمد نصيبه إلى شخصٍ آخر بخمسين ألف ريال، فلصالح أن يأخذ هذا النصيب المباع بالثمن الذي بيع به، وهو خمسون ألف ريال.

**ففي هذا المثال:**

| الشفيع | المشفوع عليه | المشفوع فيه |
|---|---|---|
| صالح | محمد | نصيب محمد من الأرض |

### حكمها

الشفعة مشروعة بالإجماع، وقد دل على مشروعيتها حديث جابر بن عبد الله ﷺ:

«أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل ما لم يُقْسَم، فإذا وقعت الحدود وصُرِّفت الطرق فلا شفعة»[1].

## محلها

تثبت الشفعة للشريك في **العقار غير المقسوم** وما اتصل به، كالأرض والدار والبستان المشترك بين شخصين فأكثر إذا كان نصيب كل من الشريكين مشاعاً.

وعلى هذا فلا شفعة للجار؛ لأنه ليس بشريك، ولا للشريك في العقار المقسوم (أي: غير المشاع)، ولا للشريك في غير العقار من المنقولات كالسيارات والأثاث.

## شروطها

1- أن ينتقل نصيب المشفوع عليه إلى آخر بعوض مالي، فإن انتقل بغير عوض كالهبة والوصية والإرث، فلا شفعة.

2- أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة من حين علمه ببيع شريكه. فإن تأخر لغير عذر مع علمه سقط حقه في الشفعة.

3- أن يأخذ الشفيع نصيب شريكه كاملاً بكل الثمن الذي استقر عليه العقد، فإن عجز عن الثمن أو بعضه أو أراد أن يأخذ نصف المبيع، فلا شفعة.

(1) رواه البخاري برقم ( 2257 )، ومسلم برقم ( 1608 ).

## تطبيق على الشفعة

### الشفعة في المساهمات العقارية

**المساهمة العقارية:** شركة مضاربة تجمع فيها أموال المساهمين لشراء أرض وإصلاحها ثم بيعها.

والأغلب أن تقسم الأرض إلى قطعٍ صغيرةٍ ثم تباع في مزادٍ علني.

ويثبت لجميع المساهمين الشفعة عند تصفية المساهمة، أي عند بيع الأرض محل المساهمة أو بعضها، وكذا في حال بيع أحد المساهمين لأسهمه فتثبت للبقية الشفعة.

## نشـاط

**أ- بالتعاون مع زميلك: اذكر ثلاثاً من فوائد الشفعة:**

1-.....

2-.....

3- .....

**ب- اذكر مثالًا صحيحًا على الشفعة مستوفيًا شروطها.**

.....

.....

## التقويـم

1 عرِّف كلًّا مما يأتي -حسب فهمك- بأسلوبك الخاص مستفيدًا من التعريف المعطى:

أ- الصلح.

ب- الشفعة.

2 ينقسم الصلح إلى قسمين، اذكرهما مبينًا كلًّا منهما بمثال.

3 بيِّن في الحالات الآتية هل يستحق الشريك الشفعة أم لا؟ مع ذكر السبب:

أ. أرض مشتركة بين اثنين لكل واحد منهما نصفها، قد قسماها وتحدد نصيب كل واحد فيها، فباع أحدهما نصيبه.

ب ـ منزل مشترك بين اثنين مكون من طابقين لأحدهما الطابق السفلي وللآخر العلوي، فباع صاحب الطابق العلوي نصيبه.

ج ـ اشترك اثنان في شراء أرض لكل واحد نصفها ولم يقسماها بينهما.

د ـ اشترك اثنان في أرض فاستأذن أحدهما صاحبه في بيع نصيبه منها فأذن له فباعه.

هـ ـ اشترك اثنان في شراء أرض كبيرة، فباع أحدهما نصيبه منها، فأراد شريكه أخذ نصف نصيب صاحبه دون الباقي لأنه لا يستطيع شراءه كله.

# الوحدة السادسة

## الوكالة والعارِيَّة

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبةبعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- توضّح تعريف الوكالة لغةً واصطلاحًا.

2- تُحدِّد الفرق بين أنواع الوكالة.

3- تبيّن الحكمة من مشروعية الوكالة.

4- تفصّل القول في أحكام الوكالة.

5- توضّح تعريف العارِيَّة لغةً واصطلاحًا.

6- تستدل على مشروعية العارِيَّة من السنة.

7- تبيّن الحكمة من مشروعية العارِيَّة.

8- تستنبط شروط العارِيَّة.

9- توضح أهمية المحافظة على العارِيَّة ومتى يضمنها المستعير.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

الدرس 22

# الـوَكَـالــة

- إذا أردت شراء سيارة ولديك مشاغل كثيرة لا تمكنك من شرائها بنفسك.
- إذا أردت بيع جهازك الجوال ولديك مشاغل كثيرة لا تمكنك من بيعه بنفسك.
- إذا كان لديك سفر مهم، كما أن لديك معاملة لابد من إنجازها سريعًا.

**ماذا تفعل في هذه الحالات؟**

.....

.....

من خلال هذا الدرس يمكنك التعرف على تفاصيل أحكام إنابة الآخرين في عمل بعض ما يخصك، وكذا حكم إنابة الآخرين لك، وهذا ما يسمى: التوكيل أوالتفويض.

## تعريف الوَكَالة

### الوَكَالة لغة:

**الوكالة في اللغة بمعنى التفويض، تقول وكلّت فلاناً بهذا العمل إذا فوضته ليقوم به مكانك.**

### الوَكَالة اصطلاحاً:

إقامة الإنسان غيره مكانه ليقوم بعمل ما بدلاً عنه.

**مثال ذلك:** أذكر أمثلة من الواقع على عقد الوكالة:

.....

.....

**أتأكد من فهمي:** أعرف الوكالة بتعريف آخر حسب ما فهمت

.....

.....

## أنواع الوَكَالة

العمل الموكَّل فيه قد يكون عملاً واجباً على الموكل وقد يكون مستحباً وقد يكون مباحاً.

مثال العمل الواجب: التوكيل في أداء الحج الواجب عليه، أو في إخراج الزكاة، أو توكيله في دفع النفقات الواجبة عليه لأهله، كأن يكون شخص مسافراً، ويوكل أخاه في الإنفاق على أهله مدة سفره.

مثال العمل المستحب: التوكيل في إخراج الصدقة للفقراء.

مثال العمل المباح: التوكيل في الأعمال التجارية.

## صيغة الوَكَالة

تصح الوكالة بكل قول أو فعل دل عليها.

**بالتعاون مع زملائي أذكر مثالا على كل صيغة من واقعنا المعاصر:**

**صيغة قولية:** .....

**صيغة فعلية:** .....

## حكم عقد الوَكَالة

عقد الوَكَالة جائز بإجماع العلماء؛ للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة؛ ومنها: قوله تعالى:

﴿قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾﴾ [1].

بيِّن وجه الدلالة من هذه الآية .....

.....

.....

ومن الأدلة كذلك أن النبي ﷺ كان يوكل أصحابه في القيام ببعض الأعمال.

(1) سورة الكهف الآية 19.

## نشـاط

**1/ تأمـل الأحاديث الآتيـة وميِّز منها ما تضمَّن الوكالة وما لم يتضمَّنها، مبيِّنًا صورة الوكالة الواقعة في الأحاديث الدالة عليها:**

**أ - عـن عـروة بـن الجعـد البارقـي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبـي ﷺ أعطاه دينارًا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه.** (1)

**ب- عـن البـراء بـن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ: «تلك شاة لحم». فقال: يا رسول الله، إن عندي جذعة من المعز، فقال: «ضح بها، ولا تصلح لغيرك»، ثم قال: «من ضحى قبل الصلاة فإنما ذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين».** (2)

| الحديث | دلالته على الوكالة | صورة الوكالة الواقعة في الحديث - إن وجدت - |
|---|---|---|
| الحديث الأول | | |
| الحديث الثاني | | |

**2/ قـد يتصـل بعقـد الوَكَالـة مـا يغيـر هـذا الحكم، فتكون الوكالة محرمـة إذا كان الفعل الموكل فيه محرمـا، بالتعاون مع زميلي أمثل على الوكالة المباحة والمحرمة:**

| وكالة مباحة | وكالة محرمة |
|---|---|
| | |
| | |
| | |

(1) رواه البخاري برقم (3642).

(2) رواه البخاري برقم (5556)، ومسلم برقم (1961)، وهذا لفظه.

## الحكمة من مشروعية الوَكَالة

لاشك أن الوَكَالة لم تشرع عبثا، ولو لم يكن لها من حكمة لكانت مشروعيتها نوعا من العبث، ولو تأمل الإنسان ذلك لاستنبط عدة حكم من مشروعيتها.

### نشـاط

**بالتعاون مع مجموعتك: فكر في ذكر الحكم التي أبيحت الوكالة من أجلها.**

.....

.....

.....

.....

## شروط عقد الوَكَالة

1- أن يكون الموكِّل مالكاً للشيء الموكل فيه.

2- أن يكون الموكِّل والوكيل جائِزِي التصرف، فلا تصح وكالة المجنون والصبي.

3- أن يكون العمل الموكَّل فيه عملاً مباحاً، فلا يجوز التوكل عن الآخرين في الأعمال المحرمة.

4- أن يكون العمل الموكَّل فيه عملاً تدخله النيابة، فلا يصح أن يوكل المسلم غيره في الصلاة عنه؛ لأن الصلاة عمل لا تدخله النيابة.

## مخالفة الوكيل للوكالة

على الوكيل أن يلتزم بما وكله فيه موكله، فلا يفعل ما لم يؤذن له فيه، فإذا خالف الوكيل فاشترى لموكله ما لم يأمره به، أو اشترى له شيئاً معيباً فإنه لا يلزم الموكل قبوله؛ لأنه لم يوكله في هذا العمل.

وإذا وكله بالبيع بثمن فله أن يبيع بأكثر منه، وليس له أن يبيعه بأقل، فلو قال: بع سيارتي بخمسين ألفاً، فله أن يبيعها بستين ألفاً، وليس له بيعها بأربعين، وإذا كانت الوكالة بأجرة والأجرة نسبة مئوية،فلا يجوز للوكيل حبس السلعة والمغالاة في ثمنها من أجل أن يكثر نصيبه من الأجرة.

## توكيل الوكيل

ليس للوكيل أن يوكل غيره ليقوم بالعمل بدلاً عنه، إلا أن يأذن له الموكل سواء أكان الإذن إذناً لفظياً (كأن يقول: أذنت لك أن توكل غيرك في هذا العمل) أو إذناً عرفياً (كأن يكون من عادة الناس التوكيل في هذا العمل وعدم قيام الشخص نفسه بالعمل ).

**بالتعاون مع زميلي أمثل على الإذن العرفي في التوكيل:**

أ – إذا وكل شخص آخر في إصلاح عطل في أسلاك الكهرباء،والعادة أنه لا يعمل ذلك إلا الكهربائي فهو إذن له في ذلك.

ب – .....

ج – .....

## ما يدخل في عقد الوَكَالة

يدخل في عقد الوَكَالة كل الأعمال التابعة عرفاً للعمل الموكل فيه، فلو وكله ببيع سيارته فله أن يركبها، وله أن يقودها إلى موضع بيع السيارات، وله إعطاؤها لمن يريد شراءها ليجرِّبها، وله أن يضعها في أحد المعارض الموثوقة لعرضها للبيع، ونحو ذلك من الأعمال التي تدخل في العرف تبعاً للعمل الموكل فيه، ما لم ينص الموكل على عدم القيام ببعض هذه الأعمال، كما لو قال: بع سيارتي، ولكن لا تعرضها في أي محل للبيع، بل بعها بنفسك.

## الأجرة على الوَكَالة

يجوز أخذ الأجرة على العمل في عقد الوَكَالة، ولكن يشترط في الأجرة أن تكون معلومة، سواء أكانت معينة (كأن يقول: وكلتك على شراء سيارة ولك خمسمئة ريال) أو كانت نسبة مئوية (كأن يقول: وكلتك على تحصيل دَيني الذي على محمد ولك منه عشرة في المائة).

## نوع عقد الوَكَالة ومتى ينفسخ

الوَكَالة عقد غير لازم للطرفين، فيحق للموكل أو الوكيل أن يفسخ الوكالة متى شاء، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر أحد الطرفين.

وينفسخ عقد الوكالة: بموت الموكل أو الوكيل أو جنونه.

هناك أمر آخر – سبق ذكره – ينفسخ به عقد الوكالة، ما هو؟.....

## ضمان الوكيل

الوكيل أمين على المال الذي معه، فلا يضمن ما تلف منه بغير تعدٍ ولا تفريط.

**بالتعاون مع زميلي أمثل على تعدي الوكيل وتفريطه**

| أمثلة على التعدي | أمثلة على التفريط |
|---|---|
| | |
| | |
| | |

## توثيق الوَكَالة

تصح الوكالة من غير كتابة بل بمجرد القول كما تقدم، والأولى توثيقها بالكتابة والشهود في الأمور المهمة؛ وذلك حتى تتضح الأمور، ولا يقع الطرفان في الخصومة فيما بعد، فكثيراً ما يدخل بعض الناس في العقود بناءً على الثقة فيما بينهم، ثم ينتهي بهم الحال إلى الخصومة والشقاق واتهام كل منهم الآخر، ولو أنهم من البداية وثّقوا أعمالهم لكان الأمر واضحًا،وقلت الخصومات، ولهذا قال الله سبحانه وتعالى في الدَّين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ (1).

(1) سورة البقرة الآية 282.

## نشـاط

1/ أين تكتب الوَكالات الشرعية الموثقة من قبل الدولة؟

.....

2/ اكتب عقد توكيل لشخص تريد أن توكله في أمر من أمورك المهمة :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

## إثراء

في إطار سعي المملكة العربية السعودية إلى تحقيق فكرة المجتمع القائم على المعرفة وسرعة الاستجابة والتفاعل، مع الأخذ في الحسبان أهمية عامل الوقت؛ سهّلت كل ما يلزم لتمكين التعاملات الحكومية المتنقلة، لتكون بمثابة امتداد للتعاملات الإلكترونية الحكومية، في توفر الخدمات الحكومية من أي مكان وفي أي وقت من خلال الأجهزة الذكية لخدمة المستفيدين بفعالية وكفاءة؛ لذا بذلت وزارة العدل جهودًا جبارة في تبني وتنفيذ معاملات الحكومة الإلكترونية المتنقلة بإتاحة عدد كبير من خدماتها العدلية من خلال تطبيق (ناجز)، الذي يشمل جميع خدمات القضاء والعقارات والتنفيذ والأحوال الشخصية والوكالات وخدمات المحامين ومأذوني الأنكحة وغيرها.

ناجز najiz
الخدمات العدلية الإلكترونية
Judicial Electronic Services

للآيفون

للأندرويد

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

الدرس 23

# العارِيَّة

## تعريف العارِيَّة

### العارِيَّة لغة:

العارِيَّة في اللغة مأخوذة من العُرِيِّ، وهو التجرد.

### العارِيَّة اصطلاحاً:

عرف الفقهاء العارية بتعريف تستطيع التوصل إليه بعد ترتيب هذه الكلمات ترتيبًا صحيحًا

لآخر - ينتفع - مقابل - يعطي - شيئاً - به - ويرده - أن - من غير - شخص

.....

**مثال ذلك:**

كون مما يأتي مثالا للعارية:

**أحمد - عبدالعزيز - كتاب.**

.....

أنا أستطيع أن أعلل التسمية بهذا الاسم فقد سميت العارية بهذا الاسم لأنها .....

.....

## صيغة العارِيَّة

تصح الإعارة بكل لفظ أو فعل دل عليها، فلو أشرت إلى زميلك بأنك تريد منه قلما فأعطاك إياه، فقد طلبت من زميلك استعارة القلم، وأعارك إياه؛ وإن لم تتلفظا بشيء.

## حكم العارِيَّة

وردت عدة نصوص تتعلق بحكم العارية فبالنسبة للمستعير مثلاً ورد أن النبي ﷺ استعار أدرعاً من صفوان بن أمية [1]، واستعار فرساً لأبي طلحة[2].

وأما بالنسبة للمعير، فهناك أدلة كثيرة منها: قول أم عطية رضي الله عنها: أمرنا (أي رسول الله ﷺ) أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزل الحُيَّض عن مصلاهن، قالت امرأة: يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب قال: «**لتلبسها صاحبتها من جلبابها**» [3].

**استنبط من هذه النصوص حكم الإعارة، والاستعارة.**

.....

(1) رواه أحمد برقم(15302)، وأبو داود برقم (3562).
(2) رواه البخاري برقم (2627)، ومسلم برقم (2307).
(3) رواه البخاري برقم (980)، ومسلم برقم (890).

## الحكمة من مشروعيتها

في مشروعية العارِيَّة فوائد عظيمة، منها: أنها دليل على ترابط أفراد المجتمع وتآخيهم، ومنها أنها جالبة للمودة والألفة بين الناس، وفي العارية مساعدة الناس بعضهم لبعض، فالإنسان قد يحتاج إلى بعض الأشياء لفترة مؤقتة وقد تكون حاجته عاجلة فيأتي إلى أخيه ويطلب منه أن يعيره الشيء الذي يحتاجه، وفي العارية تعويد على تحمل المسؤولية والحفاظ على ممتلكات الآخرين.

**وهناك حكم أخرى تعاون مع مجموعتك في التوصل إليها:**

.....

.....

.....

## شروط العارِيَّة

1- أن يكون المعير مالكاً للعين المعارة.

2- وأن يكون مختاراً غير مكره.

3- أن تكون العين المعارة فيها منفعة مباحة، أما إن كانت منفعتها محرمة فلا يجوز إعارتها.

## نشـاط

**قال الله تعالى:** ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ ﴾.

**هذه الآية الكريمة قاعدة شرعية عظيمة نستفيد منها ما لا يحصى من الأحكام الشرعية، ومن ذلك أن الاستعارة تكون مستحبة ومرغبا فيها إذا كانت معونة على الخير، بل قد تكون واجبة أحياناً، كما أنها تكون ممنوعة ومحرمة إذا كانت معينة على الشر والفساد.**

**بالتعاون مع مجموعتي أملأ الجدول الآتي:**

| أحوال تجب فيها العارية | أحوال تستحب فيها العارية | أحوال تحرم فيها العارية |
|---|---|---|
| شخص يتعرض للغرق في مسبح ومعي طوق نجاة | إعارة السيارة لمن أراد السفر بها لأداء العمرة | إعارة السيارة لمن أراد التفحيط فيها أو المعاكسة عليها أو نقل مطلوبين أمنيا أو مشبوهين فيها |
| | | |
| | | |

## نوع عقد العارِيَّة

عقد العارية عقد جائز (بمعنى غير لازم) فمتى أراد المعير أو المستعير رد العين المعارة فله ذلك، إلا إن ترتب ضرر على أحد الطرفين، كأن يأذن المعير للمستعير بالسفر بالسيارة ثم الرجوع فيها، فلا يجوز له أن يقول له في الطريق: اعطني سيارتي.

## المحافظة على العارِيَّة وضمانها

على المستعير أن يعتني بالعين المعارة، ويحافظ عليها كما يحافظ على ماله؛ ولا يجوز له شرعاً أن يأخذ العارية من المستعير ثمَّ يُحدث بها ضرراً.

وإذا تلفت العارية فعليه ضمانها؛ لقوله ﷺ لصفوان بن أمية حين استعار منه أدرعاً:

«**بل عارية مضمونة**»[1]، لكن لا يدخل في الضمانِ التلفُ الناشئ عن الاستعمال المعتاد الذي رضيه المعير، فلو أعاره سيارته نصف سنة مثلا فليس عليه ضمان ما تآكل من إطارات السيارة بسبب الاستعمال المعتاد.

## نشـــاط

بالتعاون مع مجموعتك اقرأ الأخبار التالية بتمعن، واستخلص منها - مع ما تعرفه من الأدلة الشرعية العامة - آداب الاستعارة للكتب وغيرها:

١- جاء رجل إلى رجل يستعير منه كتابا فأعاره، وقال له: لا تكن في حبسك له كصاحب القِرْبة.

قال: لا، ولا تكن أنت في ارتجاعك له كصاحب المصباح. قال: لا.

وكان من حديث هذين: أن رجلاً استعار من رجل قربة على أن يستقي فيها مرة واحدة ثم يردها، فاستقى فيها سنة ثم ردها إليه متخرقة.

وأما الآخر: فإن رجلا ضافه ضيف من النهار، فاستعار من جار له مصباحا ليسرجه لضيفه في الليل، فلما كان بعد ساعة أتاه وطالبه برده، فقال له: أعرتني مصباحا للَّيل أو للنهار؟ قال: للَّيل.

قال: فما دخل الليل.

٢- وأعار رجل رجلاً كتاباً وقال له: لا تكن كصاحب السُّلّم.

قال: وما معنى ذلك؟

قال: جاء رجل الى رجل يستعير منه سلما، فقال له: ما أطيق حمله.

قال: سبحان الله، وهل أكلفك حمله؟ أنا أحمله.

قال: صدقت أنت تحمله ولا ترده، فأحتاج إلى أن أجيء وأحمله.[2]

(1) رواه الإمام أحمد (15302) وصححه الألباني في الإرواء (344/5).

(2) ينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي ص 148-149.

٣- استعار رجل من أبي حامد الأسفرائيني الفقيه كتابا،فرآه أبو حامد يوما وقد أخذ عليه عنباً، ثم إن الرجل سأله بعد ذلك أن يعيره كتابا، فقال: تأتيني إلى المنزل، فأتاه، فأخرج الكتاب إليه في طبق وناوله إياه، فاستنكر الرجل ذلك، وقال: ما هذا؟ فقال له أبو حامد: هذا الكتاب الذي طلبته، وهذا طبق تضع عليه ما تأكله، فعلم بذلك ما كان من ذنبه.

٤- استعار رجل من بعض أهل العلم كتابا،ثم رده إليه بعد حين متكسرا متغيرا عليه آثار البزور وغيره، فسأله أن يعيره غيره، فقال له: ما أحسنت ضيافة الأول، فنضيفك الثاني.[1]

٥- قال الزهري: إياك وغلول الكتب،وهو حبسها عن أصحابها.[2]

٦- قال السيوطي: وقد ذم الله تعالى في كتابه مانع العارية بقوله: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾[3]، الكتب أهم من الماعون، قال وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب.[4]

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

## التقويم

1. عدد ثلاثًا من فوائد الوكالة.
2. يسارع بعض الناس بإعارة كل من طلب منه شيئًا، وبعكس ذلك آخرون، ما هي في تصورك الأسباب التي حفزت الأول للإعارة، وثبطت الآخر عنها؟

(1) ينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي ص 148-149.
(2) تدريب الراوي 1/ 524.
(3) سورة الماعون الآية 7.
(4) تدريب الراوي /523.

# الوحدة السابعة

## الشركات

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبةبعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- توضح المراد بـ (عقد الشركة) .

2- تبيّن الشروط العامة للشركات.

3- تميّز بين أنواع شركات الأشخاص.

4- تمثّل لأهم أنواع شركات الأموال.

5- تفصّل القول في حكم المساهمة في الشركات.

6- تتمكن من الحكم على نوع الشركة وحكمها عند قراءة عقد إنشائها.

7- تحذر المساهمة في الشركات المحرمة.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الشركات

الدرس 24

## تعريف عقد الشركة

**نشاط**

**يتردد على أسماعنا اسم شركة وشركات؛ بالتعاون مع مجموعتك؛ ضع تعريفًا مناسبًا للشركة.**

.....

.....

**الخيارات الآتية تعينك على فهم المراد بالشركة؛ ضع علامة (✓) على الخيارات التي تتوفر في الشركة، وعلامة (✗) على الخيارات التي لا تتوفر في الشركة:**

| | |
|---|---|
| الشركة لا تكون إلا تابعة للدولة | |
| الربح ليس من أغراض الشركات الأساسية | |
| قد تكون الشركة مؤسسة فردية لشخص واحد | |
| قد تكون الشركة ملكًا لأفراد عائلة واحدة، أو عدة عوائل | |
| تكون الشركة أحيانًا مفتوحة لمن أرد المشاركة من جميع الناس | |
| قد تقوم الشركة بعمل واحد، وقد تقوم بأعمال كثيرة | |
| الشركة تكون أحيانًا أهلية وأحيانًا مشتركة بين الأهالي والحكومة | |
| الشركات تسهم في تنمية البلاد وتطويرها | |
| الربح من أهداف الشركات الأساسية | |
| الشركات قد يشترك في ملكيتها الرجال والنساء | |

## حكمها

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[1]، والخلطاء هم الشركاء.

وفي الحديث القدسي المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ: «إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما»[2].

تأمل الدليلين السابقين واستنتج منهما حكم الشركة، ثم بين كيف استفدت هذا الحكم منهما.

الحكم الشرعي للشركات: .....

الآية: .....

وجه الدلالة من الحديث: .....

## الشروط العامة للشركات

يشترط لصحة الشركة أياً كان نوعها ما يأتي: (أكمل الفراغات بما يناسبها)

| م | الشروط | مثالها | ضد هذه الشروط | مثالها |
|---|---|---|---|---|
| 1 | أن يكون نشاط الشركة مباحًا | ..... ..... | يحرم الاشتراك في عملٍ محرمٍ | ..... ..... |
| 2 | أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من رأس المال معلوماً | ..... ..... | لا يجوز أن تنشأ شركة لا يعلم مقدار ما يملكه كل واحدٍ من الشركاء فيها | ..... ..... |
| 3 | أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح معلوماً عند العقد | ..... ..... | إذا لم يعين نصيب كل منهما عند إنشاء الشركة لم يجز | ..... ..... |
| 4 | أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح مشاعاً، أي بالنسبة | ..... ..... | لا يجوز أن يحدد لأحدهما مبلغ معين | لك ألف ريالٍ من الربح ولي ما زاد، أو: لك ربح هذا الشهر ولي ربح الشهر الآخر |

(1) سورة ص الآية 24.

(2) رواه أبو داود برقم (3383).

## نشـاط

**بالتعاون مع مجموعتك: تأمل الشروط السابقة للشركات، ثم استنبط الحكمة في اشتراط كل واحد منها:**

الحكمة من الشرط الأول:.....

.....

الحكمة من الشرط الثاني:.....

.....

الحكمة من الشرط الثالث:.....

.....

الحكمة من الشرط الرابع:.....

.....

## مالا يشترط في الشركات

أولاً: لا يشترط تساوي الشركاء في الملك، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين 20٪ وللآخر 80٪.

ثانياً: لا يشترط تساوي الشركاء في الربح بل هو حسب الاتفاق بينهم، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين ثلث الربح وللآخر الثلثين.

الدرس 25

# أنواع الشركات

## شركات العقود على نوعين:

## النوع الأول: شركات الأشخاص

وهي الشركات التي يبرز فيها الجانب الشخصي، وتتكون من شركاء يعرف بعضهم بعضاً، وينفسخ عقد الشريك بموته أو الحجر عليه.

## وشركات الأشخاص أنواع ، أبرزها ما يأتي

**أولاً: شركة العنان**، وهي: اشتراك اثنين فأكثر بماليهما ليعملا فيه ببدنيهما والربح لهما.

**مثالها:** اشترك صالح وخالد بخمسين ألف ريال من كلٍ منهما ليعملا جميعاً بهذا المال في شراء الملابس وبيعها، على أن يقتسما الربح بحسب الاتفاق، وأما الخسارة فيجب أن يتحمل كل منهما نصفها.

**مثال آخر:** .....

.....

**ثانيًا: شركة المضاربة**، وهي: دفع مالٍ لمن يتجر به والربح بينهما.

مثالها: دفع صالح لخالد مئة ألف ريال ليتاجر له بها في شراء التمور وبيعها، على أن يكون لصالح – وهو رب المال– سبعون بالمئة من الربح، ولخالد –وهو العامل– ثلاثون بالمئة. وأما الخسارة فيجب أن تكون على رأس المال، ولا يتحمل العامل من الخسارة شيئاً؛ لأنه سيضيع عليه جهده[1]، إلا إذا حصل منه تعدٍ أو تفريط، فيتحمل من الخسارة بقدر ذلك.

**مثال آخر:** .....

.....

**ثالثًا: شركة الأبدان**، وهي: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانهما.

مثالها: اشترك صالح وخالد في عملٍ معينٍ كخياطة، وسباكة، ونجارة، وإصلاح أجهزة، ونحو ذلك، على أن يقتسما الربح بحسب الاتفاق، ولا خسارة هنا لعدم وجود رأس مال.

**مثال آخـــر:** .....

.....

**وهذه الثلاث المتقدمة كلها معروفة قديما في الفقه الإسلامي.**

(1) وهذا خسارة بالنسبة له.

## نشـاط

**قارن بين أنواع الشركات الثلاث بذكر أوجه الشبه والخلاف بينها.**

| نوع الشركة | أوجه الشبه | أوجه الخلاف |
|---|---|---|
| شركة العنان | ..... | ..... |
| شركة المضاربة | ..... | ..... |
| شركة الأبدان | ..... | ..... |

**رابعًا: شركة التضامن**، وهي اشتراك اثنين فأكثر، بحيث يكونان مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهما عن ديون الشركة.

**مثالها:**

أنشأ صالح وخالد شركة تضامن مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفيت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمئة ألف ريال فقط، فهنا يطالب كل واحدٍ منهما بدفع مئة ألف ريال من ماله الخاص لاستكمال سداد الديون.

**مثال آخر:** .....

.....

**حكمها:**

شركة التضامن جائزة بشرط مراعاة الشروط العامة في الشركات. وتعامل في الشريعة على أنها شركة عنان.

**خامسًا: شركة المُحاصة**، وهي شركة غير مسجلة رسمياً، تنعقد بين شخصين أو أكثر على أن يتولى العمل فيها أحد الشركاء باسمه الخاص.

**مثالها:**

دفع صالح مليون ريال لأخيه خالد الذي يملك معرض سيارات وذلك لإنشاء شركة محاصة بينهما، فكان خالد يشتري السيارات ويتعامل مع الآخرين باسمه الخاص، وتسجل السيارات باسمه، والربح بينهما بحسب الاتفاق والخسارة على حسب رأس المال.

**ومن هذا النوع أيضاً:** المساهمات العقارية، والشركات العائلية غير المعلنة، والمحافظ الاستثمارية الخاصة، وغيرها،حيث يكتتب مجموعة من الناس بمبلغٍ من المال لإنشاء شركة محاصة ويكون نشاط الشركة باسم شخصٍ واحد.

**مثال آخر:** .....

.....

**حكمها:**

شركة المحاصة جائزة متى ما استوفت الشروط العامة في الشركات، وتعامل في الشريعة على أنها شركة مضاربة.

**وهذان النوعان الأخيران من شركات الأشخاص في التنظيمات المعاصرة التي لم تعرف قديمًا.**

## النوع الثاني: شركات الأموال

وهي شركات يغلب فيها العنصر المالي، وقد تتألف من أشخاص لا يعرف بعضهم بعضاً، بل قد يصل عددهم في بعض أنواعها إلى الآلاف، ولا ينفسخ عقد الشريك بموته أو الحجر عليه.

## وتُعُّد شركات الأموال بأنواعها من الشركات الحديثة

**ومن أهم أنواعها:**

**أولاً: الشركة ذات المسؤولية المحدودة**، وهي شركة مؤلفة من اثنين أو أكثر بما لا يزيد على خمسين شريكاً بحيث تكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال.

**مثالها:**

أنشأ صالح وخالد شركة ذات مسؤولية محدودة مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفيت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمئة ألف ريال فقط، فهنا يعطى الدائنون مبلغ تصفية الشركة بالمحاصة فيما بينهم، وأما الدين الزائد على ذلك – وهو المائتا ألف ريال – فإنه يسقط ولا يطالب الشريكان بدفعه من أموالهما الخاصة؛ لأن مسؤوليتهما محدودة بقدر ما يملكانه في الشركة، أي أن غاية ما يخسرانه هي رؤوس أموالهما في الشركة.

**مثال آخر:** .....

.....

**حكمها:**

الشركة ذات المسؤولية المحدودة جائزة متى ما استوفت الشروط العامة للشركات بشرطين:

الأول: أن يكون شرط المسؤولية المحدودة معلناً أمام كل من يتعامل مع الشركة.

والثاني: ألا يكون القصد من شرط المسؤولية المحدودة مخادعة الآخرين والتغرير بهم.

والمسوغ لجواز اشتراط المسؤولية المحدودة أن الدائن قد قبل هذا الشرط عند تعاقده مع الشركة، ولا يترتب على هذا الشرط محظور شرعي، فوجب الوفاء به.

**ثانيًا: شركة المساهمة**، وهي شركة ذات شخصيةٍ اعتبارية مقسمة إلى أسهمٍ متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام.

**مثالها:**

الشركة السعودية للكهرباء، وشركة سابك، وشركة الاتصالات.

ففي جميع هذه الشركات قسم رأس مال الشركة إلى أسهمٍ متساوية القيمة يتم تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية، وتكون ملكية الشخص في الشركة بقدر ما يمتلكه من أسهم، وتوزع الأرباح والخسائر على الأسهم.

وشركات المساهمة عادة تكون شركات ضخمة، حيث يسهم في الشركة الواحدة آلاف، بل ربما ملايين الأشخاص.

**حكمها:**

شركة المساهمة جائزة من حيث الأصل بالشروط العامة للشركات؛ لعدم ما يمنع من صحتها.

**إثراء**

**نظام الشركات:**

أحد أهم الأنظمة السعودية التي تنظم عمل الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، وقد بين النظام أحكام جميع الشركات التي درستها.

يتكون من (281) مادة، تكلمت عن كل ما يتعلق بكيفية تأسيس الشركات وكيفية توزيع الأرباح والخسائر وكيف يتم تصفيتها بعد انتهاء الشركة.

## حكم المساهمة في الشركات:

يختلف حكم المساهمة في أي شركة بحسب نشاط الشركة المصدرة لها، والشركات بهذا الاعتبار على نوعين:

## النوع الأول: الشركات المحرمة

### وتشمل نوعين من الشركات:

1- **الشركات التي يكون أصل نشاطها في أغراضٍ محرمة**، مثل: المصارف الربوية، وشركات التأمين التجاري، والشركات التي تتاجر بالخمور، أو التبغ، أو الإعلام الهابط، ونحو ذلك.

2- **الشركات المختلطة**، وهي الشركات التي أصل نشاطها في أغراضٍ مباحة، كأن تكون شركة زراعية أو صناعية أو تجارية، ولكنها قد تتعامل ببعض المعاملات المحرمة، مثل الاقتراض من المصارف بفائدة، أو إيداع الفائض النقدي لديها عند المصارف بفائدة.

فهذه الشركات قد اختلف العلماء المعاصرون في حكم الاستثمار في أسهمها والمتاجرة بها، والأظهر أنه لا يجوز؛ لما في ذلك من الإعانة على المعصية، وبذلك أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء، وبه صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي.

## النوع الثاني: الشركات المباحة

وهي الشركات التي يكون نشاطها في أغراضٍ مباحة، ولا تتعامل بأي معاملةٍ محرمة.

فهذه الشركات يجوز الاستثمار في أسهمها والمتاجرة بها.

**اكتب تصورا لشركة مساهمة:**

.....

.....

.....

.....

## نشـاط

**1/قارن بين أنواع الشركات من حيث تحمل الخسارة:**

| نوع الشركة | الطرف الذي يتحمل الخسارة | السبب |
|---|---|---|
| العنان | ..... | ..... |
| المضاربة | ..... | ..... |
| الأبدان | ..... | ..... |
| التضامن | ..... | ..... |
| المحاصة | ..... | ..... |
| ذات المسؤولية المحدودة | ..... | ..... |
| المساهمة | ..... | ..... |

2/ ضع خارطة مفاهيم مناسبة لأنواع الشركات.

## نشـاط

1- قم بعمل عقد لإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة مستوفيا شروطها الشرعية، موضحًا فيه كيفية التصرف في حال الربح والخسارة.

2- لو فكرت مع بعض زملائك في تأسيس شركة لطباعة الكتب، ففي أي نوع من الشركات السابقة سوف تعمل؟ وما الصياغة الأولية الصحيحة للعقد الذي سيتم بينكم؟ وكيف ستوزعون الأرباح السنوية؟ وإذا احتجت الى زيادة رأس المال فأي الطرق سوف تسلك؟ ولماذا؟

3- أحضر أي عقد من عقود الشركات الموجودة في بيئتك، ثم قم بتحليله ودراسته من الأوجه الآتية:

نوع الشركة - مدى انضباط العقد مع الشروط العامة للشركات أو الشروط الخاصة في بعض الشركات، واستخراج البنود الصحيحة وغير الصحيحة - إذا وجد فيه مخالفة للضوابط الشرعية فكيف يمكن تصحيحها لتكون متوافقة مع الأحكام الشرعية؟

## التقويـم

1. لماذا لم يشترط تساوي الشركاء في الملك، ولا في الربح؟
2. ما الفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال؟
3. فكر في طرح عدد من البدائل الشرعية الصحيحة التي تغني عن تعامل الشركات بالسندات المحرمة.

# الوحدة الثامنة

## الـجَعَالَةُ والغصب

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبة بعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تبيّن معنى الجَعَالَة لغة واصطلاحًا.

2- تبيّن الحكمة من إباحة الجَعَالَة.

3- تفصّل القول في أحكام الجَعَالَة.

4- تحدد الفرق الجَعَالَة والإجارة.

5- تبيّن معنى الغصب لغة واصطلاحًا.

6- تستدل على تحريم الغصب من الكتاب والسنة.

7- تبيّن ما يضمنه الغاصب.

8- توضح كيفية التخلص من الكسب الحرام.

9- تحذر من غصب أموال الآخرين.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# الجَعَالَةُ

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

## تعريفها

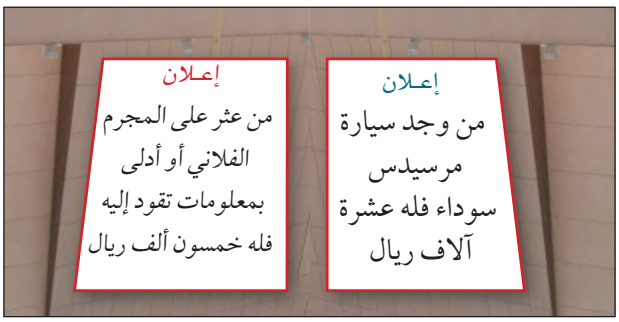


**الجَعَالَةُ –بتثليث الجيم– لغةً:** مأخوذة من الجُعل بمعنى المكافأة، أي ما يعطاه الإنسان على أمر يفعله.

**واصطلاحاً:**
جَعْلُ مالٍ معلوم لمن يعمل عملاً مباحاً معلوماً أو مجهولاً.

## من أمثلتها:

أن يقول: من وجد محفظتي المفقودة فله خمسون ريالاً.

## حكمها:

الجعالة **مباحة**؛ لأن الأصل في العقود هو الحل، ولم يرد في الشرع ما يمنع منها، بل جاء في القرآن والسنة ما يدل على جوازها، ومن ذلك قول الله تعالى – حكاية عن المنادي في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾﴾[1].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناسًا من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حي من أحياء العرب فلم يَقْرُوهم، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك فقالوا: هل معكم من دواء أو رَاقٍ؟ فقالوا: إنكم لم تَقْرونا ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جُعلاً، فجعلوا لهم قطيعا من الشاء، فجعل يقرأ بأم القرآن ويجمع بزاقه ويتفل فبرأ، فأتوا بالشاء فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل النبي ﷺ فسألوه فضحك وقال: «وما أدراك أنها رقية؟ خذوها واضربوا لي بسهم»[2].

(1) سورة يوسف الآية رقم (27).
(2) رواه البخاري برقم (5736)، ومسلم برقم (2201).

## الحكمة من إباحة الجعالة

أبيحت الجعالة توسعة على الناس في معاملاتهم فحاجة الناس قد تدعو إليها لرد مال ضائع، أو عمل لا يقدر عليه الجاعل ولا يجد من يتطوع به، ولا تصح الإجارة عليه لجهالته، فأجازت الشريعة الجعالة توسعة وتخفيفاً على الناس.

## من أحكام الجعالة

1- تجوز مجاعلة الطبيب على البرء، ولا يجوز استئجاره عليه؛ لأنه غير مقدور عليه.

2- الجعالة عقد جائز، لكل منهما فسخها، فإن كان الفسخ من العامل قبل حصول المقصود فإنه لا يستحق شيئاً، **وإن كان من الجاعل فله ثلاثة أحوال:**

أ- أن يكون الفسخ قبل شروع العامل في العمل فلا شيء للعامل.

ب- أن يكون الفسخ بعد شروع العامل فله مثل أجرة عمله.

ج- أن يكون الفسخ بعد انقضاء العمل؛ فلا يصح، وللعامل الجعل كاملًا.

3- يصح أن يكون الجعل مبلغاً محدداً كأن يجاعل محامياً على تخليص حقه بألف ريال، أو أن يكون بنسبة معلومة كأن يجاعله على تخليص حقه وله ربعه.

4- لو عرض أرضه أو سيارته عند سمسار ليبيعها بجزء من ثمنها، ثم طلبها شخص من المالك مباشرة، فإن كان المشتري عرفها عن طريق السمسار فإنه يستحق الجعل المتفق عليه، وإلا فلا.

## الفرق بين الجعالة والإجارة

**الجعالة تشبه الإجارة من بعض الوجوه، ولكنها تختلف عنها في أمور؛ وسنبين لك ما تختص به الجعالة، وبالمقابل تبين ما تختلف به الإجارة من خلال ما سبق لك دراسته؛ لتتم المقارنة:**

| الجعالة | الإجارة |
|---|---|
| عقد جائز من كلا الطرفين؛ لكل واحد منهما فسخه | |
| تصح على العمل المعلوم والمجهول | |
| تصح مع شخص معين وغير معين | |

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

الدرس 27

# الغصب

الغصب خلق ذميم ينافي الأخلاق الإسلامية الحميدة؛ ولا يكون الغصب إلا من صاحب خلق مرذول؛ يتعدى على حقوق الخلق غير آبه بهم ولا بخالقهم جل في علاه، فهو نوع من ظلم الناس الذي حذر منه الشرع وتوعد عليه بالعقوبة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته »، قال: ثم قرأ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾[1].

## تعريفه

**الغصب لغةً:** أخذ الشيء ظلماً.

**واصطلاحاً:** استيلاء شخص على حق غيره قهراً بغير حق.

### حكمه

الغصب **محرم**، وهو من **كبائر الذنوب**، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[2]، وقال ﷺ: «من أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا، فإنَّه يُطَوَّقُهُ يَومَ القِيَامَةِ مِن سَبْعِ أَرَضِينَ»[3].

## ما يضمنه الغاصب

1- يجب على الغاصب أن يرد المغصوب بعينه، فإن تلف في يده فيرد مثله إن كان له مثل كالسيارات والأجهزة الجديدة، فإن لم يكن له مثل كالأشياء المستعملة والحيوانات فيرد قيمته يوم تلفه.

2- إذا كان المغصوب مما جرت العادة بتأجيره كالبيوت والسيارات فيضمن الغاصب أجرته مدة بقائه عنده سواء انتفع به أم لم ينتفع؛ لأنه فوت منفعته على صاحبه.

(1) سورة هود الآية رقم (102)، والحديث رواه البخاري برقم (4686).
(2) سورة البقرة الآية رقم (188).
(3) رواه البخاري برقم (3198)، ومسلم برقم (1610)، واللفظ للبخاري.

3- إذا حقق المغصوب نماءً فيضمنه بنمائه سواء أكان النماء متصلاً أو منفصلاً، فلو غصب نقوداً فربح فيها، أو غصب أسهماً مباحة فحققت أرباحاً، أو غصب شاة فسمنت أو ولدت، فيجب رد المغصوب مع نمائه المتصل به والمنفصل عنه.

4- إذا حصل بالمغصوب عيب وهو عند الغاصب، فيجب عليه مع رده أن يضمن النقص الحاصل في قيمته بسبب العيب.

## كيفية التخلص من الكسب الحرام

**من كسب مالاً بطريق محرم ثم تاب وأراد التخلص منه فلا يخلو من حالين:**

الأولى: أن يكون قد كسب المال بغير رضى صاحبه، كالمال المأخوذ غصباً أو سرقة أو بالغش ونحو ذلك، فلا تبرأ ذمته منه إلا برده إلى صاحبه وضمانه على التفصيل السابق. فإن كان صاحبه قد مات فيرده إلى ورثته، فإن تعذر رده إلى صاحبه أو إلى ورثته فيتصدق به عنه.

والثانية: أن يكون قد كسبه برضى صاحبه، كالمال المكتسب بعقد فاسد، مثل أن يشتري سلعة بعقد محرم أو يبيع سلعة محرمة كالدخان وأشرطة الأغاني والمجلات المحرمة، فله أحوال:

**الحالة الأولى:** إن أمكن رد العوض المحرم إلى صاحبه فيلزمه إبطال العقد ورد العوض إلى صاحبه والسلعة إلى صاحبها؛ لقوله تعالى: - في حق آكل الربا-: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [1] . فنهى الله المرابي عن أخذ الزيادة الربوية التي لم يقبضها من المدين وأمره أن يأخذ رأس ماله فقط.

**الحالة الثانية:** إن كان قد قبض المال وتعذر إبطال العقد وردُّ العوض إلى صاحبه، والسلعة إلى صاحبها فإن كان جاهلاً بالتحريم فلا يلزمه التخلص منه، وإن كان عالما بالتحريم لزمه التخلص من المال الحرام بصرفه في وجوه الخير مع التوبة إلى الله تعالى؛ لقوله سبحانه: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [2] .

(1) سورة البقرة الآية رقم (279).

(2) سورة البقرة الآية رقم (275).

## التقويـم

1. عرِّف كلًّا مما يأتي بتعريف من عندك مستفيدًا من التعريف المعطى:

أ- الجعالة

ب- الغصب.

2. مثِّل بمثالين صحيحين على كل مما يأتي:

أ- الجعالة.

ب- الغصب.

3. ما الحكم إذا تلف الشيء المغصوب؟

4. بيِّن الحكم فيما يأتي:

أ - رجل غصب من الآخر سيارته وذهب بها، ثم أعادها إليه بعد يوم.

ب - رجل غصب من آخر ساعته، ثم أعطاها لشخص آخر يعلم أنها مغصوبة وقال له: احفظها عندك أمانة، فجاء صاحبها لهذا الشخص الآخر وطلبها منه.

ج - رجل غصب من آخر شماغاً جديداً، وآخر مستعملاً، ثم أحرقهما.

# الوحدة التاسعة

## التبرعات الهبة والوقف والوصية

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبةبعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تُبَيِّنَ المراد بالهبة وأهم أحكامها.

2- تَسْتَشْعِرَ عدالة الإسلام في العدل بين الأولاد.

3- تُبَيِّنَ المراد بالوقف وأهم أحكامه.

4- تُدْرِكَ أهمية الوقف في العصر الحاضر.

5- تُبَيِّنَ المراد بالوصية وأهم أحكامها.

6- تُقَارِنَ بين الوقف والوصية.

7- تُدْرِكَ الحكمة من مشروعية كل من: الهبة والوقف والوصية.

8- تَحْرِصَ على البذل والكرم، وتحذر الشح والبخل.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

# الهبة

التبرعات المالية أنواع متعددة؛ فالهبة والعطية والهدية والصدقة، والوقف والوصية؛ كلها ألفاظ تفيد نوعاً من التبرع من غير مقابل؛ فـ (الهبة) و(الهدية) متقاربتان، وكلتاهما يدخل في التبرع لغير الفقير؛ من قريب وصديق ونحوهما، فإن كان الغرض منها جلب المودة والألفة فالغالب تسميتها (هدية)، وإن كان ذلك في مرض الموت فيخصه الفقهاء باسم: (العطية)، وإن كان التبرع للفقير فهو (الصدقة)، وإن كان أمراً بالتبرع بعد الموت فهو (الوصية)، وإن كان التبرع بشيء ثابت له دخل وثمرة مستمرة تصرف في أوجه البر المختلفة فهو (الوقف) أو (السّبَالة).

**وفي هذه الوحدة سوف نتعرف -إن شاء الله تعالى- على أنواع هذه التبرعات وأهم أحكامها.**

## تعريفها

هي التبرع بتمليك المال في حال الحياة.

### حكمها

الهبة **مستحبة**، فإن كان الغرض منها البر وحسن الصلة فهي هدية، وإن كان الغرض منها الإرفاق ودفع الحاجة فهي صدقة، وكلاهما من فضائل الأعمال، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «تهادوا تحابوا»[1]، وعنه أيضا أن النبي ﷺ قال: «من تصدق بعَدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبه كما يربي أحدكم فَلُوَّه، حتى تكون مثل الجبل».[2]

## حكم قبول الهبة

قبول الهدية **جائز**.

و**يستحب** لمن أهدي إليه شيء أن يدعو لمن أهدى إليه يكافئه بهدية منه - إن تيسر- وإلا فيكتفي بالدعاء له، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها»[3].

وأما صدقة التطوع فيكره لغير المحتاج أخذها.

(1) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم (594). قال ابن حجر في بلوغ المرام: إسناده حسن حديث رقم (942).
(2) رواه البخاري برقم (1410)، ومسلم برقم (1014)، والفلو: المهر وهو ولد الفرس.
(3) رواه البخاري برقم (2585).

## حكم الهبة لغير المسلم وقبولها منه

**يجوز** الإهداء لغير المسلم الذي ليس بينه وبين المسلمين حرب، كما تجوز الصدقة عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [1].

**ويستحب** قبول الهدية منه، فعن علي ﷺ قال: أَهْدَى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل منه، وأَهْدَى له قيصر فقبل منه، وأَهْدَتْ له الملوك فقبل منها [2].

## هبة الوالدين لأولادهما

**يجب** على الأب والأم العدل في هبتهما لأولادهما، ذكورهم وإناثهم؛ لما روى النعمان بن بشير ﷺ أن والده نحله غلاماً وأراد أن يُشهد النبي ﷺ على ذلك فقال له: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» [3].

ولا يدخل في النهي ما إذا كان التفضيل في مقابل عمل قام به الولد، مثل أن يكافئ من يعمل معه، أو من يحفظ القرآن.

وإذا كان لأحد أولاده حاجة خاصة، كالعلاج والدراسة ونحو ذلك فيجوز أن يعطيه بقدر حاجته، ولا يعد ذلك من الهبة؛ إنما هو من النفقة المشروعة، والعدل الواجب فيها أن تكون لكل أحد بحسب حاجته.

## أخذ الوالد من مال ولده

**يجوز لكل من الوالدين أن يأخذ من مال ولده بشرطين:**

الأول: أن يكون الوالد محتاجاً لذلك المال، فلو أخذه من غير حاجة أو ليعطيه ولداً آخر لم يصح.

والثاني: ألا يكون الولد محتاجاً لذلك المال، ولا يتضرر بأخذه.

ودليل ذلك ما روى جابر بن عبد الله ﷺ أن رجلا قال: يا رسول الله، إن لي مالاً وولدًا وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك» [4].

---

(1) سورة الممتحنة الآية رقم (8).

(2) رواه أحمد، برقم (747)، والترمذي برقم (1358).

(3) رواه البخاري برقم (2587)، ومسلم برقم (1623).

(4) رواه أحمد برقم (6902)، وابن ماجه برقم (2291). والحديث صححه الألباني (إرواء الغليل 323/3).

## الرجوع في الهبة

إذا قبض الموهوب الهبة فلا يجوز للواهب الرجوع فيها؛ إلا الوالد فيجوز له الرجوع فيما يعطي ولده.

ودليل ذلك قوله ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه» [1].

## الهبة في مرض الموت

الهبة في مرض الموت تسمى عطية.

فمن كان في مرض الموت المخوف[2] فعطيته لها حكم الوصية، فلا يصح أن يعطي أحداً من ورثته إلا إذا رضي بقية الورثة، ولا يصح أيضاً أن يعطي عطية تزيد على ثلث ماله ولو لغير وارث إلا إذا أجازها الورثة.

## هدايا الموظفين

من كان له تعامل مع موظفٍ في جهة عامة فلا يجوز أن يهديه: كما لا يجوز للموظف أن يقبل الهدية؛ خشية أن يكون الغرض منها المحاباة، فتدخل في الرشوة المحرمة.

وإذا انتفت التهمة جازت الهدية، مثل أن يكون من عادته أن يهديه قبل نشوء التعامل بينهما، أو تكون الهدية بعد انتهاء العلاقة بينهما كأن يهدي الطالبُ معلمَه بعد تخرجه.

### نشـاط

**1- من خلال معرفتك لأحكام الهبة: استخرج ثلاثة أحوال تحرم فيها الهبة:**

أ- .....

ب- .....

ج- .....

**2- اكتب نصيحة لموظف لا ينجز عمله حتى تقدم له الرشوة في صورة الهدية:**

.....

.....

(1) رواه البخاري برقم (2589)، ومسلم برقم (1622).

(2) هو: (ما يكثر حصول الموت منه، فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه، ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة) الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية ص191.

الدرس 29

# الوقف

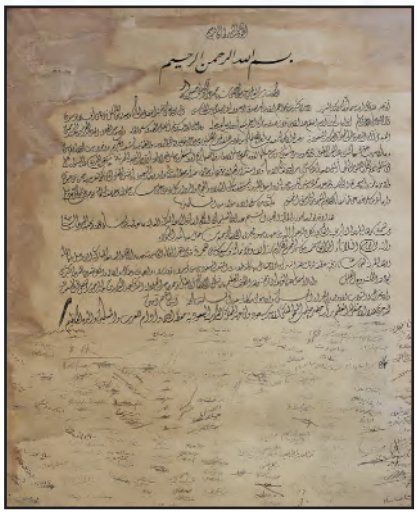

من أبرز الأمثلة على الأوقاف التي لها أثر كبير على المجتمع وقف العين العزيزية التي أوقفها الملك عبد العزيز رحمه الله عام 1366 هـ لسقيا كل منازل مدينة جدة وللمشاركة في خدمة حجاج بيت الله الحرام. وكانت العين العزيزية من أهم أسباب توسع مدينة جدة.

## تعريفه

**الوقف لغة:** الحبس والمنع.

**وشرعاً:** تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة.

## حكمه:

الوقف **مستحب**، قال النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[1].

## أمثلته:

**للوقف صور كثيرة منها:**

1- الوقف للنفع العام؛ مثل: بناء المساجد أو المدارس.

2- الوقف الذي يستفاد من رَيْعِه[2] في وجوه البر المختلفة؛ مثل: وقف عمارة تؤجر على الناس وتصرف أجرتها في أوجه البر، أو وقف مزرعة تصرف ثمرتها على المحتاجين.

3- وقف المصاحف أو الكتب النافعة.

(1) رواه مسلم برقم (1631).

(2) الريع: غلة أو عائد ينتج من العقار.

## أنواع الوقف

**الوقف نوعان:**

النوع الأول: الوقف الأهلي: وهو الذي يكون مصرفه على أهل الواقف من أولاده وأقاربه.

ومما يدل على مشروعيته: حديث أنس ﷺ قال: لما أنزلت هذه الآية ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾ [1] قام أبو طلحة ﷺ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء[2]، وإنها صدقة لله أرجو برَّها وذُخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله، قال: فقال رسول الله ﷺ: «بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعتُ ما قلتَ وإني أرى أن تجعلها في الأقربين»، فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه [3].

النوع الثاني: الوقف الخيري: وهو الذي يكون مصرفه على جهات البرِّ.

ومما يدل على مشروعيته: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن عمرَ ﷺ قال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالًا قط أنفس عندي منه، فما تأمرُ بهِ؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»، قال: فتصدق بها عمر: أنه لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وتصدق بها في: الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف[4].

## نشـاط

**بالتعاون مع مجموعتك: اذكر مثالًا واقعيًا مناسبًا على كل مما يأتي:**

أولًا: الوقف الأهلي: .....

ومصارفه هي: .....

.....

ثانيًا: الوقف الخيري: .....

ومصارفه هي: .....

.....

(1) سورة آل عمران الآية رقم (92).

(2) بيرحاء: اسم للبستان الذي تبرع به أبوطلحة ﷺ وكانت في قبلة مسجد النبي ﷺ، وكان ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب.

(3) رواه البخاري برقم (1461)، ومسلم برقم (998).

(4) رواه البخاري برقم (2737)، ومسلم برقم (1632).

## شروط الوقف

**يشترط لصحة الوقف ثلاثة شروط:**

الأول: أن يكون الواقف ممن يصح تبرعه، وهو البالغ العاقل الرشيد، فلا يصح الوقف من صغير أو مجنون أو سفيه.

والثاني: أن يكون مصرفه على جهة بر، كالأقارب والفقراء والمساجد والمدارس والمستشفيات وتعليم العلم وتحفيظ القرآن. فلا يصح الوقف على تنوير الأضرحة والبناء عليها، ولا على أماكن اللهو المحرم، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون الموقوف مما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، كالدور والأراضي والأثاث والسيارات والأجهزة الكهربائية والمصاحف، وأما ما تستهلك عينه بالانتفاع به –كالطعام– فلا يصح وقفه.

## انعقاده

ينعقد الوقف بكل قول أو فعل يدل عليه، ولا يفتقر إلى حكم قاض، وهو عقد لازم لا يحق للواقف بعد انعقاده أن يرجع فيه.

## التصرف في الوقف

إذا انعقد الوقف فإنه يخرج من ملك الواقف، فلا يجوز له ولا لغيره التصرف فيه ببيع أو هبة أو نحوهما.

ويجب أن يعمل فيه بشرط الواقف، فلو وقف أرضاً ليبنى عليها مدرسة فلا يجوز أن يبنى عليها مسجد، ولا يجوز إبدال الوقف بغيره إلا إذا كان في ذلك مصلحة، مثل مسجد هجر الناس موضعه فتباع أرضه ويشترى بها أرض في موضع آخر، أو سجاد بلي فينقل إلى مسجد بحاجة إلى مثله أو يباع ويشترى به سجاد جديد.

## ناظر الوقف

ناظر الوقف هو من يشرف عليه ويتولى رعايته وصرف ريعه للمستحقين، ويجب العمل بشرط الواقف في تعيين الناظر، وفي الأجر المستحق له على النظارة، ويجب على الناظر أن يتقي الله ويحسن الولاية على الوقف لأنه أمانة أؤتمن عليها.

وينبغي تسجيل الوقف لدى المحكمة الشرعية ولدى الهيئة العامة للأوقاف لتوثيق العقد، وللتأكد من استمرار العمل بشرط الواقف، لاسيما أن كثيراً من الأوقاف تبقى لسنوات طويلة فإذا لم توثق فإنها تكون عرضة للضياع.

## أثر الأوقاف في الحضارة الإسلامية

تعد الأوقاف أحد أهم مصادر الدخل في المجتمعات الإسلامية، وكان لها الأثر الكبير في دعم المسيرة العلمية والدعوة إلى الله، وفي الرعاية الاجتماعية، حيث كانت أموال الأوقاف المصدر الرئيس في بناء العديد من الجامعات والمدارس والمكتبات العامة والإنفاق منها على المعلمين وطلاب العلم، وفي بناء المساجد وكفالة الأيتام والصرف على المحتاجين وغير ذلك من الأعمال الخيرية التي كانت تمول من أموال الأوقاف.

## إثراء

حثت الشريعة الإسلامية على العناية بالأوقاف، والترغيب في المساهمة فيها، لمنافعها المتعددة للفرد والمجتمع، ولذا استحقت أن تكون أفضل الصدقات وأنفعها، وما من أحد من الصحابة ﷺ وهو ذو مقدرة إلا وقف شيئًا من ماله، كما ذكر جابر بن عبد الله ﷺ.

من هذا المنطلق أولت بلادنا المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- عناية خاصة بالأوقاف، واهتماماً منقطع النظير بها، ومن مظاهر ذلك: إنشاء (الهيئة العامة للأوقاف)، والتي تهدف إلى تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية، والأنظمة، ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وقد أطلقت الهيئة عددًا من المبادرات والبرامج، كـ (منصة وقفي)، التي تهدف إلى تحفيز المشاركة المجتمعية في المجال الوقفي، وتتيح الفرصة أمام فئات المجتمع كافة ؛ للمساهمة الجزئية أو الكلية في دعم المشاريع وتمويلها بشكل رقمي من خلال خيارات دفع آمنة.

وتدعم (منصة وقفي) عددًا من المجالات، منها: خدمة ضيوف الرحمن، خدمة بيوت الله، الأوقاف العلمية، الأوقاف الصحية، الفئات الأشد حاجة.

**للاطلاع على منصة وقفي:**

الدرس 30

# الوصية

## تعريفها

**الوصية في اللغة**: الوَصْل، من وَصَيْتُ الشيء إذا وصلتَه، لأن الموصي وصَلَ ما كان له من التصرف في حياته بما بعد موته.

**وشرعًا هي**: التبرع بالمال بعد الموت.

## حكمها:

الأصل في الوصية أنها **مستحبة**، فيشرع للمسلم أن يوصي بشيء من ماله يصرف في وجوه البر؛ ليصل إليه ثواب ما وصى به بعد موته.

**قد تكون الوصية واجبة، أو مكروهة، أو محرمة، وبيان ذلك فيما يأتي:**

| حكم الوصية | بيانها | الدليل |
|---|---|---|
| **الوصية الواجبة** | إذا كان عليه حقوق واجبة لم يؤدها، كمن عليه دين لم يوثقه، أو زكاة لم يدفعها، ونحو ذلك فيجب أن يوصي بأداء تلك الحقوق. | قوله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده»[1]. |
| **الوصية المكروهة** | إذا كان ماله قليلاً وورثته محتاجون؛ لأنه يكون بذلك قد عدل عن أقاربه المحتاجين إلى الأجانب. | لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حين أراد أن يوصي-: «إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس»[2]. |
| **الوصية المحرمة** | 1- أن يوصي بأكثر من ثلث ماله.<br>2-أن يوصي لأحد الورثة.<br>**وفي هاتين الحالتين**: لا تنفذ الوصية في القدر المحرم إلا إذا أجازها الورثة بعد موته. | 1-لقوله ﷺ في حديث سعد: «الثلث والثلث كثير»[3].<br>2-لقوله ﷺ: «إن الله قد أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه؛ فلا وصية لوارث»[4]. |

(1) رواه البخاري برقم (2738)، ومسلم برقم (1627).
(2) رواه البخاري برقم (1295)، ومسلم برقم (1628).
(3) رواه البخاري برقم (2743)،ومسلم (1628).
(4) رواه أبو داود برقم (2870)، والترمذي برقم (2121). من حديث أبي أمامة رضي الله عنه وقد روى الحديث جمع من الصحابة. قال ابن حجر: ولا يخلو إسناد كل منها من مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلا، بل جنح الشافعي في الأم إلى أن هذا المتن متواتر. فتح الباري 372/5، وقال ابن تيمية: اتفقت الأمة عليه. مجموع الفتاوى (18/ 48).

## وقت الوصية

ليس للوصية وقت فيشرع للإنسان أن يكتب وصيته، وتتأكد في مرض الموت. أما تنفيذها فلا يكون إلا بعد الموت.

## ما تثبت به الوصية

تثبت الوصية بالإشهاد، وبالكتابة بخط الموصي، وبالتوثيق لدى الجهات الرسمية.

## من أحكام الوصية

1- لا يجوز للموصي أن يقصد بالوصية الإضرار بالوارث أو حرمانه من التركة، ومن ذلك أن يقر بشيء ليس عليه لأجل حرمان الورثة.

2-ينبغي ألا يصل في وصيته إلى الثلث لقوله ﷺ في الحديث السابق: «والثلث كثير».

3- إذا لم يكن للموصي ورثة فتجوز الوصية بأكثر من الثلث؛ لأن المنع فيما زاد على الثلث لحق الورثة فإذا عدموا زال المانع.

4- يجوز للموصي أن يرجع في وصيته أو أن يغير فيها؛ لأنها لا تلزم إلا بالموت.

5- لا تجوز الوصية لأحدٍ من الورثة.

## نشـاط

**1- قارن بذكر أوجه الشبه والاختلاف بين الوقف والوصية.**

| | أوجه الشبه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|
| الوقف | ..... | ..... |
| الوصية | ..... | ..... |

2- هذه الوحدة التي بين يديك تحارب البخل بجميع صوره، ولكن البخل موجود في بعض النفوس، كيف يمكنك حل مشكلة البخل المتأصلة في نفس أحد من الناس؛ فيما لو عرض لك مشكلته مريدا التخلص منها؟

.....

.....

.....

3- بالرجوع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أو لأي برنامج حاسوبي يتضمن آيات القرآن الكريم؛ اجمع ما يتيسر لك من:

أ- الآيات التي تحث على الصدقة والكرم والبذل:

1- .....

.....

2- .....

.....

3- .....

.....

ب- الآيات التي تذم البخل والشح وتنفر منه:

1- .....

.....

2- .....

.....

3- .....

.....

**4- بذل المال في وجوه الخير من أعظم أنواع البذل، ولكن للبذل صورًا ووجوهًا أخرى غير بذل المال، وقد لا تقل أهمية منه، بالتعاون مع مجموعتك: بين ثلاثة من أنواع البذل الأخرى؛ موضحًا أهميتها وأثرها على الفرد والمجتمع، مستشهدًا بما يتيسر لك من النصوص والآثار.**

النوع الأول:.....

.....

النوع الثاني:.....

.....

النوع الثالث:.....

.....

**5- شارك في كتابة الوصية الآتية مبينًا مصارفها التي تراها على التفصيل:**

## وصيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فهذا ما أوصى به ..... بن ..... الـ..... في حال الصحة من بدنه وعقله وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق والنار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى بخمس ماله يوضع في عمارة أو فيلا بمكان مناسب، يصرف ريعها في: .....

.....، و .....، و.....

ويكون الناظر على الخمس ابني .....، ومن بعده الصالح من ذريتي ثم ذرية أبنائي الذكور، ولمن تولى النظارة الحق في توكيل غيره.

والله على ما نقول شهيد، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شاهدٌ أول: شاهد ثان:

6-بالتعاون مع مجموعتك: استنتج الحكمة من مشروعية كل من:

أ- الهبة.

1-.....

.....

2-.....

.....

ب- الوقف.

1-.....

.....

2-.....

.....

ج- الوصية.

1-.....

.....

2-.....

.....

## التقويم

1. عرِّف ما يأتي بتعريف من إنشائك حسب ما فهمته من الدرس:

أ- الهبة.

ب- العطية.

ج- الوقف.

د- الوصية.

2. اذكر حالة تلزم فيها الهبة ولا يجوز الرجوع فيها، وحالة أخرى لا تلزم فيها، مع ذكر السبب في التفريق بينهما.

3. بيِّن بالتفصيل حكم الهبة في مرض الموت.

4. دلل على مشروعية كل مما يأتي:

أ- الهبة.

ب- الوقف.

ج- الوصية.

5. الوقف أحد العقود الشرعية، فما نوعه من حيث اللزوم وعدمه؟ وما الأثر المترتب على ذلك؟

6. متى يجوز إبدال الوقف؟ اذكر ثلاث صور لذلك.

7. أين الحكم في الحالات الآتية مع التعليل:

أ. شخص لا وارث له، فأوصى بجميع ماله أن يصرف في وجوه البر.

ب. شخص فقير ليس له سوى هذه الدار التي يسكنها مع أولاده فأراد أن يوصي بثلثها في أحد وجوه البر.

ج. شخص أوصى بسيارته لأحد أولاده.

8. متى تجب الوصية؟ اذكر الدليل على ذلك.

# الوحدة العاشرة

## أحكام وآداب القضاء

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبة بعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تَذكُرَ تعريف القضاء لغة واصطلاحاً.

2- تُبيِّنَ حكم القضاء.

3- تُعدِدَ الشروط الواجب توفرها في القاضي.

4- تَتعرَّفَ على آداب القاضي.

5- تَصِفَ الإجراءات القضائية.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# أحكام وآداب القضاء

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

## تعريف القضاء

يطلق القضاء في اللغة على عدة معانٍ أهمها:

1- الحُكم، كما قال تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[1].

2- إحكامُ الشيء وإتقانُه، كما قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[2].

**والقضاء اصطلاحاً هو:** فَصْلُ الخصومات بين الناس، بحكمٍ شرعيٍّ، على سبيل الإلزام.

## حُكم القضاء

تولِّي القضاء فرضُ كفاية، وقد دل على ذلك نصوص كثيرة منها:

قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾[3]،

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[4].

قال الإمامُ أحمد: لا بُدَّ للناسِ من حاكِم، أَتذهبُ حُقوق الناس؟![5]

**حكم تَوَلِّي شخصٍ بعينه للقضاء:** وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وله حالتان:

الحالة الأولى: أن لا يوجد من يَصلح للقضاء غيره، وتكون عنده القدرة على تولِّي هذا المنصب، فيجب عليه ذلك، قال ابنُ القاسم: سُئل مالك: أيُجْبَرُ الرجلُ على وِلاية القضاء؟ فقال: لا، إلَّا أن لا يوجد منه عِوَضٌ. قيل له: أيُجْبَرُ بالحبس والضرب؟ قال: نعم.[6]

الحالة الثانية: أن يعلم الشخص من نفسه العجزَ عن منصب القضاء، وعدمَ القدرة على القيام بأعبائه، وهذا يَحْرم عليه ذلك.

## نشاط

**ما الاحتمالات المتوقعة عندما يمتنع عن العمل في القضاء من يصلح له؟**

.....

(1) سورة طه الآية رقم (72).
(2) سورة فصلت الآية رقم (12).
(3) سورة النساء الآية رقم (105).
(4) سورة النساء الآية رقم (65).
(5) ذكره في المغني 32/10، والمبدع 140/8.
(6) ذكره في الاستذكار 99/7، وتبصرة الحكام 12/1.

## مشروعية القضاء

القضاء للفصل بين المتنازعين مشروع باتفاق المسلمين، وعلى وليِّ أمر المسلمين تعيينُ القضاة لفضِّ الخصومات، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[1].

عن عَمْرو بن الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّهُ سمع رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «إذا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وإذا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».[2].

وقد أجمع المسلمون على مشروعية القضاء والْحُكم بين الناس.

## الحكمة من مشروعية القضاء

القضاء أمر لازم لقيام الأمم وسعادتها وحياتها حياة طيبة، وذلك لما فيه من تحصيل المصالح ودفع المفاسد.

### نشاط

**بالتعاون مع مجموعتك: عدِّد ما تراه من الحكم والمصالح من مشروعية القضاء.**

.....

## الشروط الواجب توفرها في القاضي

لما كان القضاء منصبًا رفيعًا، وولاية جليلة القدر، فإنه لا يصلح أن يتولاها أي أحد، ولذلك اشترط العلماء لولاية القضاء عدة شروط استنبطوها من النصوص الشرعية، وذلك لكي يتمكن القاضي من أداء مهمته على الوجه الأكمل، وهذه الشروط هي:

**أولاً: البلوغ**، فلا يجوز تَولِيةُ الصبي القضاء وإذا وُلِّيَ فلا يصح قضاؤه ولا ينفذ، وذلك لأن القضاء نوع ولاية، والصبي لا ولاية له على نفسه؛ فلا تكون له وِلاية على غيره.

(1) سورة النساء الآية رقم (65).

(2) رواه البخاري برقم (7352)، ومسلم برقم (1716).

ثانيًا: العقل، فلا يجوز تَولِيةُ المجنون أو المعتوه أو مَن ضعُفَ إدراكه لكبر سن أو مرض، وإذا وُلِّيَ أحد هؤلاء فلا يصح قضاؤه ولا ينفذ.

ثالثًا: الإسلام، فلا يجوز تَولِيةُ غير المسلم، وذلك لأن القضاء وِلاية، ولا تجوز وِلاية غير المسلم على المسلم، قال تعالى: ﴿ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١ ﴾[1].

رابعًا: العدالة، والمقصود بها أن يكون القاضي قائمًا بالفرائض، صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، بعيدًا عن المآثم، بعيدًا عما يخرم المروءَة، ولا تجوز تَولِيةُ الفاسق للقضاء؛ لأن القضاء من أعظم الأمانات، والفاسق مُتَّهَمٌ في دينه.

خامسًا: الاجتهاد، وهو الأهلية لاستنباط الأحكام من مصادر التشريع؛ فلا تصح تَولِيةُ المقلِّد.

سادساً: سلامة الحواسِّ، والمراد بها السمع والكلام؛ فلا تجوز تَولِيةُ الأصم؛ لأنه لا يسمع كلام الخصمين، ولا تجوز تَولِيةُ الأخرس؛ لأنه لا يمكنه النطق بالحكم، ولا يَفهم جميع الناس إشارته.

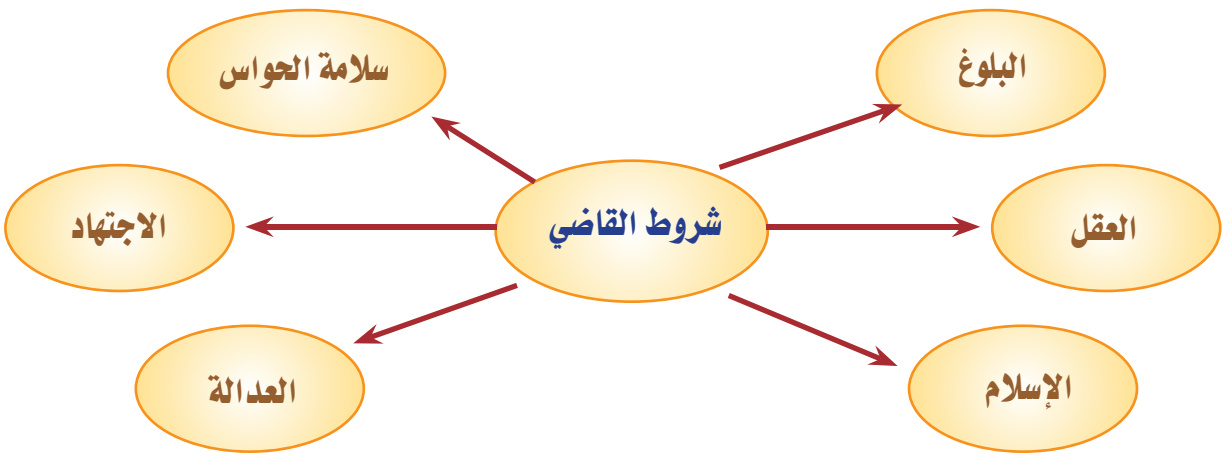


## تَولِيةُ القاضي

القضاء منْصِبٌ من مناصب الدولة؛ فلا يجوز تعيين القاضي إلا من جهة ولي الأمر، ولولي الأمر أن يعمِّمَ ولاية القاضي أويخصِّصَها، فيجوز أن يولِّيَ قاضيًا في جميع الدولة، وفي كل دعوى، كما يجوز أن يولِّيَه القضاء في مكان معيَّن لا يتعداه، أو في نوع من الدعاوى كالحكم في قضايا النكاح دون غيرها، أو قضايا الدماء. ولا يجوز للقاضي أن يتجاوز حدود وِلايته المكانية أو النَّوعية؛ لأنه إنما أُنيب في ذلك دون سواه، وهذا ما يسمى بـ: (الاختصاص القضائي).

(1) سورة النساء الآية رقم (141).

## نشـاط

**بالرجوع إلى أحد مصادر التعلم تعرَّف على أوَّل من عَيَّن قاضيًا في الإسلام؟ ومن هو القاضي؟**

.....

## استقلال القضاء

يجب على القاضي أن يحكم بالعدل، ومن أجل تحقيق العدل الكامل فإنه لا يجوز التدخل في القضاء، أو التأثير على القاضي في أدائه بأي وجه من الوجوه ما دام يحكم بالعدل، كما لا يجوز للقاضي أن يحيف في حكمه لإرضاء أحد كائنا ما كان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾[2].

## آداب القاضي

### أولاً: آداب القاضي في نفسه

1- أن يكون حال المحاكمة هادئًا غير غضبان، فعن أبي بكرة ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ».[3].

2- أن يتجنب كلَّ ما يَشغله عن متابعة سير القضاء ويشوِّش ذهنه، مثل: الجوعِ المُفرِط، والعطشِ الشديدِ، والفرحِ الشديدِ، والحزنِ أوالهمِّ المُشغل، والوجعِ الشديد، ومدافعةِ الأخبثين، وشِدَّةِ النُّعاس.

3- أن يكون مستعدًّا ومُتَهَيِّئًا لسماع ما يقدمه المدَّعي من بيِّنات، وما يقدِّمه المدَّعَى عليه من دَفْعٍ لها.

4- أن لا يَتَعَجَّل في الحكم حتى يظهر له وجه الحق.

5- أن لا يؤخِّر القضايا ويماطلَ فيها؛ بل يحرصُ على البتّ فيها أوَّلَ ما يتبين له الحق.

6- أن يجتهدَ في إقامة الحق والعدل وإن سخط عليه الناس، ولا يُحابِي في ذلك أحدًا كائنًا من كان، ومعلوم أن بعض الناس- أو كثير منهم- قد يسخط على القاضي إذا حكم عليه، قيل لشريح القاضي: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت وشطرُ الناس عَلَيَّ غضبان.[4]

(1) سورة النحل الآية رقم (90).
(2) سورة النساء الآية رقم (58).
(3) رواه البخاري برقم (7158)، ومسلم برقم (1717).
(4) ذكره الخطابي في غريب الحديث 503/1، والسرخسي في المبسوط 71/16، والراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء 244/1.

## نشـاط

**اذكر لكل أدب من الآداب السابقة فائدة تتحقق عند مراعاته ومفسدة تحصل عند تركه.**

| الأدب | المصلحة من مراعاته | المفسدة من تركه |
|---|---|---|
| | | |

### ثانيًا: آداب القاضي فيما يتعلق بالمتخاصمين

إذا ادَّعى شخص على آخر أمر القاضي بحضور المدَّعَى عليه (الخصم)، فإن حضر من تلقاء نفسه وإلا أحضره القاضي، فإذا حضر هو وخصمه مجلس القضاء استحب التزام الآداب الآتية:

1- يجلسهما القاضي أمامه بحيث يستطيع أن يسمع كلامهما، ويستطيعان أن يسمعا كلامه دون حاجة إلى رفع صوت.

2- يُسوِّي بينهما بحيث لا يُفَضّل أحدهما على الآخر في شيء، ويعم ذلك كل ما يمكن التسوية بينهما فيه؛ كالنظر، ولين الكلام، والبشاشة فلا يبتسم لأحدهما ويعبس في وجه الآخر، والاهتمام فلا يصغي لأحدهما دون الآخر، وهكذا.

3- يَعِظُ القاضي الخصمين، ويُذَكِّرهما بالله تعالى، ويُحذِّرهما من الخصومة بالباطل.

4- لا يُلقن القاضي أحد الخصمين حجته، ولا ما قد يكون فيه ضرر على خصمه مثل: أن يريد المدعى عليه الإقرار فيلقنه الإنكار، أو يريد النكول [1] عن اليمين فيُجرِّئُه عليها.

5- ليس للقاضي أن يُعَنِّت الشاهدَ أو يعنِّفه، وإذا أَحسَّ منه التوقفَ عن الشهادة فليس له أن يُجرِّئَهُ عليها، أو أَحسَّ منه الإقدامَ على أدائِها فليس له أن يوقِفَهُ عنها؛ إلا إذا أحسَّ منه الشهادةَ بالزور؛ فإنه يعِظُه ويخوِّفه من شهادة الزور.

(1) النكول: هو الامتناع عن اليمين في مجلس القضاء.

# الإجراءات القضائية (١)

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

تسير الجهات القضائية في سبيل قطع النزاع والحكم بين المتخاصمين على إجراءات عديدة حتى تنتهي القضية، وهذه الإجراءات تتلخص في أربع خطوات أو مراحل، نجملها فيما يأتي، ثم نتكلم على كل منها بشيء من التفصيل:

**أولاً: الدَّعوى.**

**ثانيًا: الإثبات.**

**ثالثًا: الحكم.**

**رابعًا: التنفيذ.**

وإليك بيانها بشيء من التفصيل.

## أولاً: الدَّعوى

لا ينظر القاضي في منازعات الناس وخصوماتهم إلا إذا رفعوها إليه في دعوى طالبين الفَصْلَ فيها، فإذا رُفعت إليه الدعوى فإنه يتحقق من صحتها أولاً، فإذا انطبقت عليها شروط الدعوى الصحيحة فإنه يحدد موعدًا يستدعى فيه الخصوم لينظر في ثبوت الدعوى بالوسائل المعتبرة لإثباتها، ثم يحكم فيها بالعدل الذي يراه موافقًا للشرع.

فالدعوى هي: القول الذي يصدر من المدَّعِي أمام القاضي لإخباره بأن له حقًّا معيَّنًا في ذمة المدَّعى عليه، وأنه يطالبه به، ويريد من القاضي الحكم له به على المدَّعَى عليه.

## مَحَلُّ رفع الدعوى

يراعى في رفع الدعوى أمران:

الأول: أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى، فإذا كانت الدعوى ماليَّة ففي المحكمة التي تنظر في القضايا المالية، وإن كانت الدعوى تختص بالنكاح أو الطلاق ففي المحكمة التي تنظر في قضايا الأسرة، وهكذا.

الثاني: أن تكون هذه المحكمة في محلِّ إقامة المدَّعَى عليه، فلا ترفع الدعوى في محلِّ إقامة المدَّعِي نفسِه، بل ترفع إلى قاضي البلد أو المحلِّ الذي يقيم فيه المدَّعَى عليه.

## نشـاط

**لماذا تُرفع الدعوى في محل المُدَّعى عليه وليس المدعي؟**

.....

## شروط قَبول الدعوى

الدعوى التي يسمعها القاضي هي الدعوى الصحيحة، وهي التي توفرت فيها الشروط الآتية:

1 - أن يكون كل من المُدَّعِي والمُدَّعَى عليه عاقلاً.

2- أن يكونَ الحقُّ المُدَّعَى به معلومًا.

3- أن يكون الحقُّ المُدَّعَى به ممكنًا لا مستحيلاً، فلو ادعى شخص أن فلانًا ابنه وكان أكبر منه سنًّا لم تقبل دعواه، أو ادعى فقير مشهور بالفقر أنه أقرض شخصا غنيًّا أموالاً طائلة لم تقبل دعواه.

## الوَكالةُ في الخصومة والمحاماة

الأصل أن صاحب الحق إذا كان أهلا لمباشرة الدعوى بأن يكون بالغًا عاقلًا غير محجور عليه لسفه ونحوه أنه هو الذي يرفع الدعوى إلى القاضي للمطالبة بحقه، ويجوز له أن يوكل غيره في رفع دعواه نيابة عنه أمام القاضي، وتوكيله أيضا في النيابة عنه عندما تقام الدعوى ضده.

ويشترط لصحة هذه الوكالة أن يكون صاحب الحق الموكل كامل الأهلية، فإن كان ناقص الأهلية ناب عنه في إقامة الدعوى وليُّه الشرعي.

### نشـاط

**من خلال معلوماتك السابقة بيِّن معنى: «كامل الأهلية».**

.....

### إثراء

خطت المملكة العربية السعودية في سبيل تطوير مرفق القضاء خطوات كبيرة تقدمت فيها على كثير من الدول، ومن ذلك إصدار عدد من الأنظمة العدلية التي تضبط أعمال التقاضي، ومن تلك الأنظمة:

1- نظام القضاء.

2- نظام المرافعات الشرعية.

3- نظام الإجراءات الجزائية.

4- نظام التنفيذ.

5- نظام الأحوال الشخصية.

6- نظام الإثبات .

7- نظام المعاملات المدنية.

ولجميع هذه الأنظمة لوائح تنفيذية توضح آلية العمل بكل نظام.

## نشـاط

**اذكر مثالاً على الدعوى بأمر مستحيل غير ممكن:**

.....

## الادِّعاء العام

لما كانت الجرائم ضررًا بمصلحة الأفراد والمجتمع، وفسادًا في الأرض، والشريعة الإسلامية تأمر بإزالة الضرر والفساد؛ كان من واجب ولي الأمر أن يتخذ كافة الوسائل المباحة لتحقيق هذا الغرض، ومن هذه الوسائل: تعيين هيئةِ نيابةٍ عامَّةٍ لتقوم بمهمة ملاحقة المجرمين ورفع الدعاوى عليهم أمام القضاء، وتُعدَّ وهي تمارس عملها هذا - نائبةً عن المجتمع والأفراد المتضررين بالجريمة في إقامة الدعوى وملاحقة المجرمين، وتسمى: (النيابة العامة)، وهي تملك رفع الدعوى الجزائية ضد المجرمين والمطالبة بإنزال العقاب بهم.

## ثانيًا: الإثبات

الإثبات هو: تحقُّق القاضي من صحة الدعوى بوسائل مختلفةٍ معتبرةٍ شرعًا، تسمى: (البيّنات) أو (وسائل الإثبات).

إذا أحضر القاضي الخصمين، وسمع الدعوى من المدعي، توجه للمدَّعى عليه بطلب الإجابة عن الدعوى، فإما أن يُقِرَّ بالدعوى، فَيَحكم عليه بها، أو يُنكرها، فهنا يَطلب القاضي من المدَّعي إثباتَ دعواه، وللإثبات وسائل متعددة بيانها فيما يأتي.

## وسائل الإثبات

يثبت الحق على المدَّعَى عليه بوسائل عديدة، من أهمها:

**الوسيلة الأولى: الإقْرارُ**، وهو: الاعترافُ بالْحَقِّ.

**الوسيلة الثانية: الشهادة**، وهي: إخبار الشخص بصدقٍ عما يَعْلَمُه.

**الوسيلة الثالثة: اليمين**، وهي: الحَلِفُ، وتكون مشروعةً في جانب المدَّعَى عليه إذا لم يكن للمدَّعي بيِّنة، فإذا حلَفَ رُدت الدَّعوى بيمينه، وقد تكون في جانب المدَّعي إذا لم يكن معه إلا شاهدٌ واحدٌ.

**الوسيلة الرابعة: النُّكول عن اليمين**، وهو: امتناع المدَّعَى عليه من اليمين إذا طلبها القاضي منه، وذلك عندما لا يكون للمدَّعي بيِّنة، فيُطلب من المدَّعَى عليه أن يحلف على عدم صحة الدَّعوى، فإن حَلَفَ سقطتْ مطالبتُه، وإن لم يحلف رُدَّت اليمين إلى المدَّعي، وحُكم له في الدَّعوى.

**الوسيلة الخامسة: القرينةُ القَويَّة**، وهي علامة تبلغ اليقين أو غلبة الظن؛ تدل القاضي على وجه الحق في الدَّعوى.

ولذلك أمثلة كثيرة منها: إقامة حد الخمر على من تقيأها، والحكم بالكتابة الرسمية أو المختومة أو الموقعة إذا أُمن فيها التزوير، والأخذ بالْبَصَمات.

وفيما يأتي سوف نأخذ بالتفصيل ما يتعلق بالوسيلتين: الأولى والثانية.

## الوسيلة الأولى: الإقرار

الإقرار هو: الاعترافُ بِالْحَقِّ.

إذا رفع المدعي دعواه فإن القاضي يسأل المدَّعى عليه عن الدعوى، فإن أقر بالدعوى ثبت عليه الحق بإقراره، والإقرار أقوى البيِّنات، وهو حُجَّة شرعية متفق عليها، وقد دل على اعتبارها الكتاب والسنة:

1- قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾[1].

2- عن أبي أمية المخزومي رضي الله عنه قال: أتي رسول الله ﷺ بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع، قال له رسول الله ﷺ: (ما أخالك سرقت)، قال: بلى، فأعادها عليه مرتين أو ثلاثاً، فأمر به فقطع.[2].

وإذا ثبت الإقرار بشروطه المعتبرة شرعًا؛ فعلى القاضي أن يحكم به على المدَّعَى عليه.

## شروط صحة الإقرار

حتى يكون الإقرار صحيحًا فإنه يشترط في المُقِرِّ ثلاثة شروط هي:

1- أن يكون بالغًا.

2- أن يكون عاقلاً.

3- أن يكون مختارًا.

## ويشترط في الْمُقَرِّ لَهُ (صاحبِ الحق) عدة شروط هي:

1- أن يكون ممن يثبت له الحق، فإن لم يكن كذلك لم يصح الإقرار له، كما لو أقرَّ لبهيمة بمبلغ من المال؛ لم يصح إقراره لأن البهيمة لا تملك المال.

2- أن يُصدِّقَ المُقِرَّ في إقراره.

وإذا توفرت هذه الشروط في الإقرار لزم المُقِرَّ ما أقرَّ به من مال أو قِصاص أو غيرهما.

## الإقرار حُجَّةٌ قاصرةٌ

الإقرار حُجَّةٌ قاصرة على المُقِرِّ لا يتعداه إلى غيره، فيؤاخذ به المُقِرُّ وحدَه دون سواه.

مثاله: من أقر أنه سرق مع مجموعة أشخاص، فلا يكون إقراره بالسرقة هنا حجة على الآخرين.

ومما يدل على ذلك: عموم قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[3]، يعني: أنه لا يحمل أحد جريرة غيره، وأجمعت الأمة على أن الإقرار حجة على المقر فقط دون غيره.

(1) سورة النساء الآية رقم (135).

(2) رواه أبو داود برقم (4380)، وأحمد في المسند برقم (22508).

(3) سورة فاطر الآية رقم (18).

## نشـاط

**أقر أحمد أنه استدان هو وهشام مبلغ مليون ريال من علي، وأنكر هشام ذلك.**

**هل يُعَدُّ إقرار أحمد حجة على هشام؟ ولماذا؟**

**الحكم:** .....

**السبب:** .....

## الوسيلة الثانية: الشهادة

الشهادة هي: إخبار الشخص بصدقٍ عما يَعْلَمُه.

وشهادة الشهود العدول هي أقوى البيِّنات بعد الإقرار، ولذلك فإن أكثر الفقهاء يخصُّونها باسم: (البيِّنة)؛ لأنها تُبَيِّن الحقَّ وتُظهره فيما تنازع فيه المتخاصمون.

والشهادة حُجة شرعيةٌ متفق عليها، وقد دل على اعتبارها الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[1].

## حكم تحمل الشهادة وأدائها

تحمّل الشهادة وأداؤها نوعان[2]:

النوع الأول: في حقوق الآدميين، مثل: الديون والنكاح، فهذه تحمُّلها فرض كفاية؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾[3]

وإذا تحمَّلها كان أداؤها فرضَ عينٍ إذا دُعي إليه؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[4]

لكن إن لحقه بتحمُّل الشهادة أو أدائها ضررٌ لم يلزمه التحمُّل ولا الأداء؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾[5].

النوع الثاني: في حقوق الله تعالى، مثل: الحدود كلِّها كحدِّ الزِّنا والسَّرِقة، فهذه تحمُّلها مباح، وأداؤها مباح، إن شاء أدَّاها وإن شاء تَرَكَها.

---

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

(2) تحمل الشهادة: أن يشهد على الشيء الذي تشرع له الشهادة، كما لو دعي للشهادة على عقد النكاح، وأداء الشهادة: أن يخبر بشهادته إذا طلب منه عند القاضي.

(3) سورة البقرة الآية رقم (282).

(4) سورة البقرة الآية رقم (282).

(5) سورة البقرة الآية رقم (282).

## نشـاط

**ميِّز بين ما يكون حكم تحمل الشهادة فيه فرض كفاية، وما يكون مباحاً، في كل مما يأتي:**

**الشهادة على: القتل - شرب الخمر - النكاح - السرقة - الوصية - الوكالة - أداء الصلاة مع الجماعة.**

| تحمل الشهادة فرض كفاية | تحمل الشهادة مباح |
|---|---|
| ..... | ..... |
| ..... | ..... |
| ..... | ..... |
| ..... | ..... |

## شروط قَبول الشهادة

يشترط في قبول شهادة الشاهد عدة شروط بيانها فيما يأتي:

1- أن يكون مُسلمًا، لقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[1]، ويستثنى من ذلك: شهادة غير المسلم على الوصية في السفر؛ إذا لم يوجد أحد من المسلمين.

## نشـاط

**بالرجوع إلى سورة المائدة آية ( ١٠٦ ) استخرج الدليل على قبول شهادة غير المسلم على الوصية في السفر.**

.....

.....

2- أن يكون بالغًا، فلا تصح شهادة صبيٍّ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ ﴾[2]، والصبيُّ لا يُسمى رجلاً، ويستثنى من ذلك: شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع بينهم.

3-أن يكون عاقلاً، فلا تصح شهادة مجنون ولا سكران، لحديث علي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ».[3]

---

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

(2) سورة البقرة الآية رقم (282).

(3) رواه أحمد رقم (1183) وأبو داود برقم (4403) وهذا لفظه، والترمذي برقم(1423)، وابن ماجه برقم (2041)، قال الترمذي: حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه، وصححه ابن خزيمة 102/2(1003)، وابن حبان 356/1(143)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم (2350)، وقال البخاري (علل الترمذي 225/1): هو عندي حديث حسن، وصححه ابن حزم (المحلى 206،332/9)، والنووي (شرح صحيح مسلم 14/8) والألباني في إرواء الغليل 4/2 (297).

4- أن يكون عَدْلاً؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[1]، والمراد بالعدالة أن يكون الشاهد مستقيمًا في دينه؛ محافظًا على الواجبات تاركًا للكبائر والفواحش، متجنبًا للإصرار على الصغائر وبخاصة الكذب، وإذا اعتبر الناس شخصًا عدلاً، وأْتَمَنُوهُ على أمورهم قُبلت شهادته وإن ظهر منه التقصير في بعض الأمور، فالقاضي يراعي في العدالة في الشهادة كلَّ قوم بِحَسَبِهم.

5- أن يكون عالمًا بما يشهد به؛ إما برؤية له أو سماع مباشر؛ لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾[2]، فلا يصح أن يشهدَ بما لم يَرَ أو يسمع، أو يشهدَ بشيء يَسْتَنْتِجُه مما رأى أو سمع؛ بل يَنقل للقاضي ما رآه أو سمعه فقط، ويصرح به فلا يقول: أشهد بمثل ما شهد به فلان.

6- أن يكون ضابطًا حافظًا لما يُحفظُ عادةً، فلا تقبل شهادة المُغَفَّل، ولا كثيرِ السهو والغلط؛ لأنه لا تَحصلُ الثقةُ بقوله.

7- أن يكون غير متَّهم في شهادته، وذلك بأن يحتمل أن يجر لنفسه منفعة بالشهادة، أو يدفع عن نفسه مضرة، ومن أمثلة ذلك:

أ- أن يكون بَيْنَهُ وبين المشهود عليه عداوة.

ب- أن يكون بَيْنَهُ وبين المشهود عليه قرابة شديدة، كأن يشهد لأبيه أو ولده أو زوجته، وتُقبل شهادته لغير هؤلاء من الأقارب؛ كالأخ والعم وغيرهما.

وللقاضي أن يقبل شهادتهم إذا غلب على ظنه انتفاءُ التُّهمة.

8- سلامةُ الحواسِّ فيما يتعلق بالمشهود عليه، فإن كانت الشهادة في مرئيٍّ فلا بد أن يكون مبصرًا، وإن كانت في مسموع فلا بد أن يكون سميعًا، واخْتُلِف في النُّطق، والصحيح أنه ليس بشرط إذا أمكن أن يؤدي شهادته بإشارة مفهومة، فالشريعة الإسلامية تراعي حال ذوي الإعاقة، ومن ذلك قبول شهادتهم بما لا يتعارض مع إعاقتهم.

9- أن يَبْلُغَ عددُ الشهود النصابَ المحدَّد شرعًا، وهو يختلف بحسب ما يشهدون عليه، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في ذكر مراتبِ الشهادة.

(1) سورة الطلاق الآية رقم (2).

(2) سورة الزخرف الآية رقم (86).

## نشـاط

**لخص شروط قبول الشهادة في المخطط الآتي:**

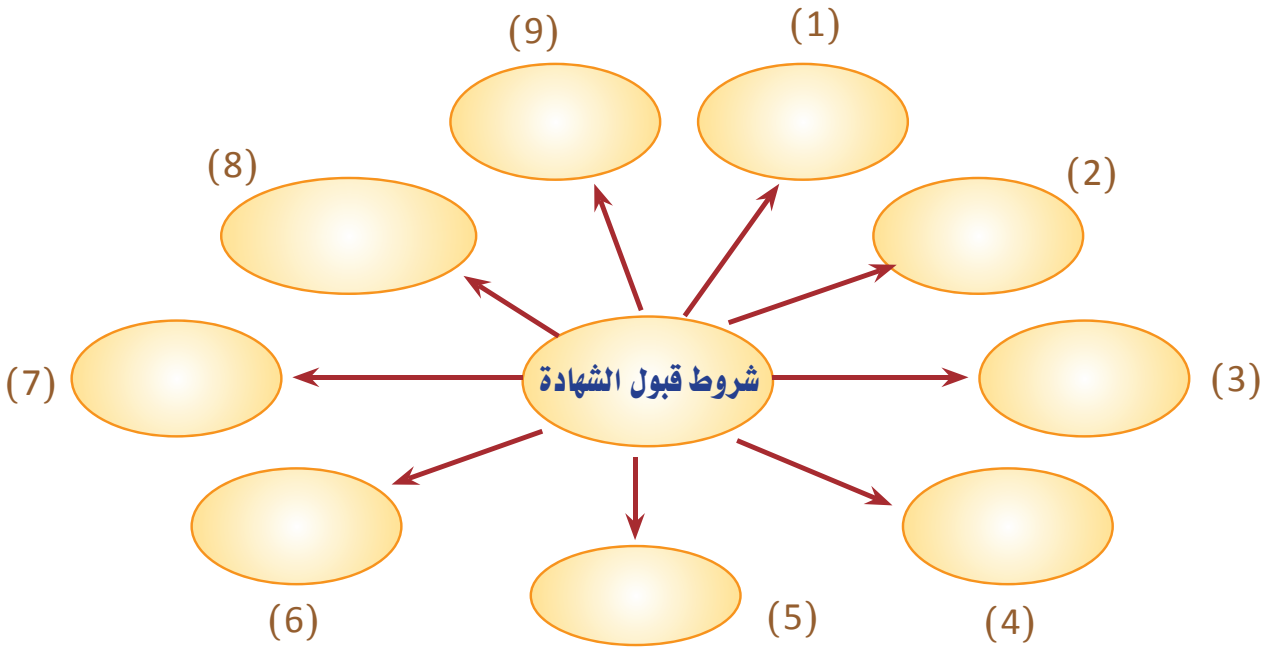


## أنواع الشهادة

للشهادة عدة أنواع أهمها ما يأتي:

**النوع الأول: الشهادة الأصلية**، وهي شهادة الشاهد بما رآه أو سمعه بنفسه، وهي الأصل في الشهادات.

**النوع الثاني: الشهادة الفرعية**، وهي شهادة الشخص بأن فلانا من الناس يشهد بكذا، وتُسمى: (الشهادة على الشهادة)، أو (شهادة النَّقْل)، ويُحتاج إليها عند العجز عن أداء الشهادة الأصلية، بموت الشاهد أو مرضه أو غيابه، وقد أجمع العلماء على قبولها في الأموال، واختلفوا في قبولها في الحدود.

**النوع الثالث: الشهادة بالاستفاضة والشهرة والتسامع**، وهي ما قامت فيه الشهرة مقام الرؤية والسماع، كالشهادة بأن فلاناً المعروف هو ابن فلان وهو لم ير ولادته، والشهادة بالأنساب عمومًا، وبموت شخص استفاض عند الناس موته وإن لم يشاهد ذلك، وملك منزل أو سيارة استفاض عند الناس أنها ملك فلان، وإن لم يشهد شراءها.

**النوع الرابع: شهادة أهلِ الْخِبرة**، والمراد بها: إخبار أهل المعرفة بأمرٍ من الأمور، عن حقيقته المتنازع فيها، بطلبٍ من القاضي، مثل: شهادة الأطباء في الخصومات المتعلقة بالجراح والكسور والحكم بالجنون وعدمه على الجاني، وشهادة المهندسين في الخصومات المعمارية، وشهادة بائعي السيارات في الخصومات المتعلقة بالسيارات، وشهادة العقاريين في خصومات الأراضي، وشهادة خبراء الخطوط في كشف التزوير في الكتابة والتوقيع.

## مراتب الشهادة

يختلف نصاب الشهادة بحسب الشيء المشهود عليه، ويمكن تقسيم ذلك إلى عدة مراتب، بيانها فيما يأتي:

**المرتبة الأولى: ما يُشترط فيه شهادة أربعة رجالٍ عُدول**، وهو الزِّنا، وأَلْحَقَ به جمهور الفقهاء: الشهادة على اللواط.

**المرتبة الثانية: ما يُشترط فيه شهادة ثلاثة رجالٍ عُدول**، وهو ثبوت دعوى الفقر لأخذ الزكاة أو الإعسار ممن كان معروفًا باليَسار والغِنى من قبل.

**المرتبة الثالثة: ما يُشترط فيه شهادة رجلين عَدْلَيْن**، وهو الأصل في أكثر الشهادات، مثل: الشهادة على بقية الحدود وهي: القذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر والردة، وكذلك الشهادة فيما يوجب القِصاص، وكذا الشهادة في النكاح والطلاق والرجعة والإيلاء في قول جمهور الفقهاء، والإعسار ممن لم يكن معروفًا بالغِنى من قبل.

**المرتبة الرابعة: ما يُكتفى فيه بشهادة رجلين**، أو رجلٍ وامرأتين، وهو قسمان:

أ-الأموال، مثل: الشهادة على القروض والديون كلِّها، والغصب.

ب-ما يُقصد به المال، مثل: الشهادة على الوقف والوصية والشركة، والجنايات الموجبة للدِّية كالخطأ وشبه العمد، وجناية الصبي الصغير والمجنون.

وأما الحدود والقصاص فلا تثبت بشهادة النساء.

**المرتبة الخامسة: ما يُكتفى فيه بشهادة رجلٍ واحد مع يمين المدَّعي**، وقد ذهب إلى الإثبات بذلك جمهور الفقهاء، والدليل على ذلك عدَّةُ أحاديث أصحُّها: حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ»[1]، ويثبت به كل ما يثبت بشهادة الرجل والمرأتين من الأحكام، وهي الأموال، وما يقصد به المال كما تقدم، وأما الحدود فلا تثبت باليمين بلا خلاف بين الفقهاء، قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: لا نعلم خلافا في عدم مشروعية اليمين في الحدود.[2]

**المرتبة السادسة: ما يكتفى فيه بشهادة امرأتين مع يمين المدَّعي**، وقد ذهب إلى الإثبات بذلك المالكية وأحد الوجهين عند الحنابلة، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، ويدل على هذا عموم حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال للنِّسَاءِ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟».[3]، وحديث عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قال للنِّسَاءِ: «فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ».[4]، وإذا صح الحكم بشهادة رجل واحد مع اليمين، فتصح شهادة امرأتين مع اليمين، ويثبت به كل ما يثبت بشهادة الرجل والمرأتين من الأحكام، وهي الأموال، وما يقصد به المال كما تقدم.

**المرتبة السابعة: ما يُكتفى فيه بشهادة النساء وحدهن دون أن يكون معهن رجل**، وذلك في الأمور التي يطَّلعُ عليها النساء غالبًا دون الرجال، مثل: الشهادة في الولادة والرَّضاع والحيض والعِدَّة والحمْل وعُيوب النساء الدَّاخليَّة، ومعرفة الثُّيوبَة والْبَكَارة. وقد اختلف الفقهاء في اشتراط العدد في هذا الموضع، فقيل: يكفي امرأة واحدة عدْلَةٌ، وقيل لا بد من اثنتين، وقيل أربع.

(1) رواه مسلم برقم (1712).
(2) المغني 10/214 بتصرف يسير.
(3) رواه البخاري برقم (304، 2658).
(4) رواه مسلم برقم (79).

## ثالثًا: الحكم في الدعوى

القاضي مطالب بالإسراع في الحكم بعد سماع البينات وظهور الحق في الدعوى، لأن الغرض من نصب القاضي فصل الخصومات وحسم المنازعات، وكلما كان الفصل سريعاً كان ذلك أدعى لوصول الحق إلى صاحبه.

## استشارة القاضي لأهل العلم

إذا تبين للقاضي الحكم في القضية التي بين يديه مما دل عليه صريح الكتاب أو السنة أو الإجماع حكم به من غير حاجة إلى المشاورة، وإن لم يتبين له ذلك، واحتاج إلى الاجتهاد استُحب له مشاورة أهل العلم فيما يعرض له من ذلك؛ لما في هذا من إعانته في الوصول إلى الحكم الصحيح في الدعوى، وانكشاف ما قد يخفى عليه منها.

## الإصلاح بين الخصوم

الأصلُ أن القاضي يحكم بين الخصمين إذا تبين له وجه الحق في الدعوى، ولكنه في بعض الأحوال ينبغي له أن يَدْعُوَ المتخاصمَين إلى الصلح، وأهمها حالتان:

**الحالة الأولى:** إذا رأى أن من المصلحة الإصلاح بينهما لسبب من الأسباب كأن يكونا قريبين، أو لخشية الفتنة بينهما إذا قَطَعَ الحكمَ لأحدهما، أو لغير ذلك من الأسباب؛ فيستحب له في هذه الحالة أن يدعوَهما إلى الصلح قبل أن يُصدرَ حكمه في الدعوى، فإن أجابا إلى الصلح فالصلح خير، وذلك لأن القضاء لأحدهما على الآخر في مثل هذه الأحوال قد يورث البَغضاء، ويثير الأحقاد والعداوات، وإذا رفضا الصلح وجب على القاضي الحكمُ بينهما بما ظهر له أنه الحق في القضية دون محاباة، وليس له أن يُلزم صاحبَ الحق بالصلح، ولا أن يُشَدِّدَ عليه في ترك حقه والقَبولِ بالصلح؛ فإن هذا مما يضيِّعُ حقوق الناس.

**الحالة الثانية:** إذا لم يظهر للقاضي وجهُ الحقِّ في الدعوى، فله في هذه الحالة أن يدعوَهما إلى الصلح، فإن اصطلحا فالصلح خير، وإن لم يصطلحا وجب عليه أن يرجئَهما حتى ينظر في المسألة، ويتبين له الحق فيها.

ومن الأدلة على مشروعية الصلح في الجملة: قول الله تعالى: ﴿ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٌ ﴾[1]، وجاء في كتاب عمر بن الخطاب ﷺ لأبي موسى الأشعري ﷺ: «البيِّنةُ على مَن ادَّعى، واليمينُ على من أنكر، والصُّلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أَحَلَّ حرامًا، أو حرَّم حلالاً»[2]، وقال عمر ﷺ أيضًا: «ردُّوا الخصومُ حتى يصطلحوا؛ فإن فصلَ القضاءِ يورث بين القومِ الضغائنَ»، وفي رواية له زيادة: «إذا كان بينهم قرابة».[3]

## رابعًا: تنفيذ الحكم ووسائله

تنفيذ الحكم هو المرحلة الأخيرة من القضاء، والقضاء بدون تنفيذ لا قيمة له؛ إذ لا معنى للحكم إلا التنفيذ، ولهذا جاء أيضًا في كتاب القضاء الذي كتبه عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ﷺ: «وأَنفِذ الحقَّ إذا وضَحَ؛ فإنَّهُ لا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لا نَفَاذَ لَهُ».

فإذا أصدر القاضي حكمه فإنه ينفِّذه بنفسه إن أمكن ذلك كما لو كان المحكوم به عقارًا أو حيوانًا استحقه المحكوم له، فيُلزم القاضي المحكومَ عليه بتسليمه.

وإن كان المحكوم به قِصاصًا أو حدًّا من الحدود فهذا لا يقام إلا بإذن الإمام أو من فوَّض إليه الإمام ذلك، ويجوز لولي الأمر تعيين قضاة خاصين لتنفيذ الأحكام يقومون بهذه المهمة دون غيرهم من القضاة.

ويجوز للقاضي حَمْلُ المحكوم عليه على تنفيذ الحكم بعدة وسائل منها: منْعهُ من السفر إذا كان مدينًا حتى يؤدي الدَّين، أو حبْسهُ حتى يقضيَ دَيْنه، أو الحجزُ على ماله حتى يُؤَدِّيَ ما عليه، أو بيعُ بعض ماله إذا امتنعَ ويُؤدَّى ما عليه.

## خصائص النظام القضائي في الإسلام

يتميز النظام القضائي في الإسلام بخصائص ليست لأي نظام قضائي آخر في الماضي والحاضر، وذلك لأنه نظام نابع من شريعة الله تعالى التي جاءت بالعدل والإنصاف، فمما امتاز به:

1- قيامه على العدل المطلق المأخوذ من الكتاب والسنة.

2- النزاهة المطلقة، فلا مجال فيه للرشوة أو الواسطة، أو الميل لطرف على حساب طرف آخر لأي سبب كان.

3- البساطة الخالية من كل التعقيدات والشكليات، والبعد عن الاستعلاء على الآخرين.

4- حرَّيةُ كلِّ واحدٍ من المتخاصمين في الإدْلاء بحجته، والدفاع عن حقه.

5- السلوك المثالي للقضاة، والذي يتمشي مع الأخلاق الإسلامية النَّبيلة، يدفعهم في ذلك: الرغبة فيما عند الله تعالى من الثواب، والخوف من العقاب.

---

(1) سورة النساء الآية رقم (128).

(2) رواه الدارقطني4/206، والبيهقي برقم (11474)، وابن عبد البر في الاستذكار 103/7، وابن شبَّة في تاريخ المدينة 769/2، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق 71/32، قال ابن عبد البر: هذا الخبر روي عن عمر بن الخطاب ﷺ من وجوه كثيرة من رواية أهل الحجاز وأهل العراق وأهل الشام ومصر.اهـ وقال ابن القيم في أعلام الموقعين 72/1: هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول.

(3) رواه الدار قطني برقم (4471) والبيهقي في السنن الكبرى برقم (20460).

## نماذج وأمثلة على القضاء

لقد حفل التاريخ الإسلامي بنماذج للقضاة العادلين، وامتلأ بصور من أقضيتهم ومواقفهم الرائعة، وإليك بعض الصور التي تمثل التطبيق الحق للقضاء في الإسلام:

### 1- قضيةُ عمرَ وأُبَيٍّ وتحاكمهما إلى زيد ﷺ

قال عامر الشَّعْبِيِّ: كان بين عُمَرَ بن الْخَطَّاب وأُبَيِّ بن كَعْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُنَازَعَةٌ وَخُصُومَةٌ في حَائِطِ نَخْلٍ، فقال عُمَرُ: بَيْنِي وَبَيْنَك زَيْدُ بن ثَابِتٍ. فَأَتَيَاهُ في مَنْزِلِهِ، فطَرَقَ عُمرُ البابَ، فعرفَ زيدٌ صوتَه، فَفَتَحَ البابَ، فقال: السَّلامُ عَليكَ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلاَ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ حتى آتِيَك؟ فقال له عُمَرُ: أَتَيْنَاكَ لِتَحكُمَ بَيْنَنَا، وفي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ، فَلَمَّا دَخَلا عَلَيْهِ وسَّع له زيدٌ عن صَدرِ فِراشه، وأَخْرَجَ وِسَادَةً فَأَلْقَاهَا، وقال: هَا هُنا يا أميرَ الْمُؤْمِنينَ، فقال له عُمَرُ: جِرْتَ في أَوَّلِ القَضاءِ، ولكِنْ أَجْلِسُ مَعَ خَصْمِي، فجَلَسَا بينَ يَدَيْهِ، فَتَكَلَّمَا، فادَّعى أُبَيٌّ، وأنكر عُمَرُ، فقال زَيْدٌ لأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ: بَيِّنَتُك، ولم تَكُنْ لأُبَيٍّ بيِّنَة، فقال زيد لأُبي: إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُعْفِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ من الْيَمِينِ فاعْفه، وما كنتُ لأسأَلَهَا لأَحدٍ غيرِه، فقال عُمَرُ: تَاللهِ إِنْ زِلْتَ ظَالِمًا،«السَّلامُ عَليكَ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»،«هَا هُنا»،« اعْفِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»، وَلِمَ يُعْفِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! إِنْ كانَ لي حقٌّ اسْتَحْقَقْتُهُ بِيَمِينِي وإِلاَّ تَرَكْتُهُ، فَحَلَفَ عُمَرُ، فقالَ: واللهِ الَّذي لا إِلهَ إِلاَّ هُو إِنَّ النَّخْلَ لَنَخْلِي، ومَا لأَبَيٍّ فِيهَا حَقٌّ، ثمَّ أقسمَ عُمَرُ: لا يُدْرِكُ زَيْدٌ بابَ القضاءِ حتَّى يكونَ عُمَرُ ورَجُلٌ مِنْ عَرْضِ المسلمينَ عِنْدَه سَوَاء. فلمَّا خَرَجَا وَهَبَ النَّخْلَ لأُبَيٍّ، فَقِيلَ لهُ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَهَلاَّ كانَ هذا قَبلَ أَنْ تَحلفَ؟ قال: خِفْتُ أن أتركَ اليمينَ فتصيرَ سُنَّة، فلاَ يَحلفُ الناسُ عَلى حُقُوقِهم.[1]

(1) رواه سعيد بن منصور في سننه كما نقله في المغني بسنده 120/10، وعمرو بن شبّة في أخبار المدينة 400/1-401، ووكيع في أخبار القضاة 108/1-109، والبيهقي 145/10، وابن عساكر في تاريخ دمشق 318/19، وابن حزم في المحلى381/9.

## 2- قضية المنصور مع الجمَّالين

قال نُمَيْرٌ المَدَني: قدم إلى المدينة النبوية أميرُ المؤمنين المنصورُ الخليفةُ العباسيُّ الكبير، وكان القاضي فيها: محمد بن عِمْران الطَّلْحِي وأنا كاتبه، فاسْتَعْدَى الجمَّالون على أمير المؤمنين في شيء ذكروه، فأمرني القاضي أن أكتب إلى أمير المؤمنين كتابًا بالحضور مع الجمَّالين لمجلس الحكم وإنصافِهم، فقلت: تُعفيني من هذا فإنه يعرف خطِّي، فقال: اكتب، فكتبت، ثم ختَمه، فقال: لا يمضي به والله غيرك.

فمضيت به إلى الربيع وجعلت أعتذر إليه، فقال: لا عليك، فدخل عليه بالكتاب، ثم خرج الربيع، فقال للناس وقد حضر وجوه أهل المدينة والأشرافُ وغيرُهم: إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام، ويقول لكم: إني قد دُعيت إلى مجلس الحكم فلا أعلمنَّ أحدًا قام إليَّ إذا خرجت أو تَدَانَى بالسلام، ثم خرج والمسيَّب بين يديه والربيع وأنا خلفه، وهو في إزار ورداء، فسلَّم على الناس، فما قام إليه أحد، ثم مضى حتى بدأ بالقبر فسلم على رسول الله ﷺ، ثم التفت إلى الربيع فقال: يا ربيع ويحك، أخشى إن رآني ابنُ عمران أن يدخل قلبَه لي هيبةٌ، فيتحول عن مجلسه، وبالله لئن فعل لا وَلِيَ لي وِلَايةً أبدًا.

فلما رآه وكان مُتَّكِئًا أطلق رداءَه عن عاتقه، ثم احْتَبى به، ودعا بالخصوم وبالجمَّالين، ثم دعا بأمير المؤمنين، ثم ادَّعى عليه القوم، فقضى لهم عليه، فلما دخل أمير المؤمنين الدار قال للربيع: اذهب فإذا قام وخرج مَن عنده من الخصوم فادْعُهُ، فقال: يا أمير المؤمنين ما دعا بك إلا بعد أن فَرَغَ من الناس جميعًا. فلمّا دخل عليه سلَّم، فقال: جزاك الله عن دِينك وعن نبيِّك وعن حَسَبك وعن خليفتك أحسن الجزاء، قد أمرتُ لك بعشرة آلاف دينار، فاقبضها. وكانت عامّة أموال محمد بن عمران من تلك الصِّلَة. [1]

(1) تاريخ مدينة دمشق 32/326-327.

## التقويم

1. عرِّف القضاء لغة واصطلاحاً.
2. استدل بدليل من القرآن على كل ما يأتي:
   أ- تولي القضاء فرض كفاية.
   ب- أداء الشهادة في حقوق الآدميين فرض عين إذا دُعي إليها من تحملها.
3. ما الشروط الواجب توفرها في القاضي إجمالاً؟
4. استدل بدليل من السنة على كل ما يأتي:
   أ- مشروعية القضاء والحكم بين الناس.
   ب- لا يحكم القاضي وهو غضبان.
5. هل يجوز للإنسان أن ينصِّب نفسه قاضياً على مجموعة من الناس؟ وضَّح ما تقول.
6. مثل بمثال واحد من عندك لكل مما يأتي:
   أ- من آداب القاضي أن لا يُلقِّن أحد الخصمين حجته.
   ب- دعوى صحيحة.
   ج- نكول عن اليمين.
   د- الإقرار حجة قاصرة على المقرِّ لا يتعداه إلى غيره.
   هـ- شاهد لا تُقبل شهادته.
   و- قضية يُكتفى فيها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين.
   ز- حكمٌ لا يُنفَّذ إلا بإذن الإمام أو نائبه.
7. يُراعى في محل رفع الدعوى أمران، فما هما؟
8. متى تصح شهادة الصبي؟
9. ما الفرق بين الشهادة الأصلية والشهادة الفرعية؟
10. لماذا يُكتفى بشهادة النساء وحدهن دون أن يكون معهن رجل في مثل الشهادة في الرضاع؟
11. تحدث فيما لا يزيد عن خمسة أسطر عن الصلح بين المتخاصمين وأهميته عندما يكونا قريبين.

# الوحدة الحادية عشرة

## فقه النوازل

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبةبعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تُبيِّن المراد بـ (فقه النوازل).

2- تُبادرَ لحفظ الحقوق المعنوية لأصحابها.

3- تُقارنَ بين صور (بدل الخلو) وحكم كل صورة.

4- تُعللَ لحرمة إنشاء بنوك النطف والأجنة وبُنوك الحليب.

5- تُبيِّن طرق التلقيح الصناعي (أطفال الأنابيب)، وحكمها.

6- تَتعرَّفَ على أنواع قتل الرحمة وحكم كل نوع.

7- تقارن بين معنى الموت الدماغي طبياً وشرعياً.

8- تُعدِّدَ شروط جواز نقل الأعضاء.

9- تُبيِّن أنواع الاستنساخ وحكمه.

10- توضّح أظهر المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية (البورصة).

11- تَتعرَّفَ على أنواع الضمان البنكي وحكم كل نوع.

12- تَتعرَّفَ على الاعتمادات المستندية وحكمها.

13- تَصفَ صناديق الأمانات وتبيِّن حكمها.

14- تُحلِّل أحكام التبادلات النقدية.

15- تُعدِّدَ آثار غسل الأموال على الفرد والمجتمع.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# فقه النوازل

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

## تعريف النوازل

جمع نازلة، وهي: «الشّدة من شدائد الدهر تنزل بالناس»[1].

والنازلة في الاصطلاح الفقهي: المسألة الجديدة التي لم يبحثها الفقهاء سابقاً.

ومن أمثلة النوازل الفقهية: نقل الأعضاء، والاستنساخ، وأطفال الأنابيب، وأسواق الأوراق المالية، وغسل الأموال.

وشريعة الله كاملة وشاملة إذ لا يوجد أي نازلة في واقع الناس إلا ولها حكم شرعي، من خلال استنباط العلماء للحكم من الأدلة الشرعية.

ومن أجل معرفة الحكم الشرعي لأي نازلة فإنه لابد من الآتي:

**أولاً:** التصور الدقيق للنازلة من خلال الرجوع إلى كلام المختصين والمراجع العلمية المتخصصة.

**ثانيًا:** معرفة القواعد والأصول الشرعية التي يتخرج عليها الحكم في هذه النازلة.

**ثالثًا:** التطبيق الصحيح للقواعد الشرعية على النازلة.

## المراجع التي اعتنت ببحث النوازل الفقهية

هي كثيرة ومن أبرزها:

1- البحوث والقرارات والفتاوى الصادرة من المجامع الفقهية والهيئات العلمية.

2- المجلات الفقهية المُحَكَّمة[2].

3- الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه).

4- فتاوى العلماء الراسخين في العلم.

وسنتناول في هذه الوحدة بعض النوازل بإذن الله تعالى.

(1) لسان العرب لابن منظور (659/11).

(2) معنى محكمة أي أن البحث المنشور في المجلة قد أجاز نشره اثنان من أهل التخصص العلمي.

# الحقوق المعنوية

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

**حقوق الناس نوعان:**

**النوع الأول:** حقوق حسِّية (مادية) مثل: السيارات والأراضي والبيوت والألبسة والأطعمة والأجهزة...

**النوع الثاني:** حقوق معنوية. وهي في مقابل الحقوق الحسِّية مثل: الاسم التجاري، وبدل الخلو، والحقوق الفكرية كحقوق تأليف الكتب، ومادة الأشرطة، والبرامج الإلكترونية، والاختراع.

**حكم الحقوق المعنوية:**

الصحيح أن الحقوق المعنوية تأخذ حكم الحقوق الحسية، فلها قيمتها المالية، وتورث عن صاحبها ويمكن بيعها، ولا يجوز الاعتداء عليها.

وقد صدر من المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة (المنبثق من رابطة العالم الإسلامي) في دورته التاسعة في رجب 1406 هـ قرار بهذا الموضوع وجاء فيه: «فيجب أن يعتبر للمؤلف والمخترع حق فيما ألف أو ابتكر، وهذا الحق هو ملك له شرعًا ولا يجوز لأحد أن يسطو عليه دون إذنه، وذلك بشرط أن يكون الكتاب أو البحث ليس فيه دعوة إلى منكر شرعًا أو بدعة أو أي ضلالة تنافي شريعة الإسلام، وإلا فإنه حينئذ يجب إتلافه ولا يجوز نشره.

وكذلك ليس للناشر الذي يتفق معه المؤلف ولا لغيره تعديل شيء في مضمون الكتاب أو تغيير شيء دون موافقة المؤلف، وهذا الحق يورث عن صاحبه.. أما المؤلف أو المخترع الذي يكون مستأجَرًا من إحدى دور النشر ليؤلف لها كتابًا، أو من إحدى المؤسسات ليخترع لها شيئًا لغاية ما فإن ما ينتجه يكون من حق الجهة المستأجرة له، ويتبع في حقه الشروط المتفق عليها بينهما مما تقبله قواعد التعاقد».

وصدر أيضًا من مجمع الفقه الإسلامي (المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي) في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من 1-6 جمادى الأولى 1409 هـ قرار في هذا الموضوع ونصه: «بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

**أولاً:** الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العُرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتموّل الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعًا، فلا يجوز الاعتداء عليها.

**ثانيًا:** يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بِعِوَض مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش، بكون ذلك أصبح حقًّا ماليًّا.

**ثالثًا:** حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها. والله أعلم».

## نشـاط

**بالتعاون مع مجموعتك اذكر ما تراه من وجهة نظرك أسباباً للتعدي على الحقوق المعنوية.**

.....

.....

### إثراء

**الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية**

**الملكية الفكرية:** هي مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني، وتشمل حق المؤلف، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، والأصناف النباتية، والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، وقد تم إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية لحماية هذه الحقوق، وإرساء بيئة تحترم حقوق الملكية الفكرية وبناء مجتمع يعي أهميتها، خالٍ من الانتهاكات، وخلق بيئة تنافسية استثمارية داخل المملكة.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

**للاطلاع على موقع الهيئة السعودية للملكية الفكرية:**

# أحكام بدل الخُلُوِّ



انتشر بدل الخلو في بعض البلدان العربية بصور مختلفة، أما في بلادنا فانتشاره قليل ويعبر بعض العقاريين عن الخلو بـ (نقل قدم)، **ومثاله:** شقة أو محل مستأجر، وأراد المالك إخراج المستأجر قبل نهاية المدة، أو أراد مستأجر آخر أن يخرج المستأجر الأول، فكأن المالك أو المستأجر الجديد يقول للمستأجر القديم: اخرج من المحل مقابل مبلغ من المال.

**تعريف بدل الخلو:** هو عوض مالي يأخذه مالك العقار أو المستأجر مقابل تنازله عن حقه في العقار.

## صور بدل الخلو وأحكامها:

**الصورة الأولى:** أن يدفع المستأجر للمالك بدل الخلو عند استئجار العقار ( وهذا عرف مشتهر في بعض الدول العربية).

**والحكم الفقهي لهذه الصورة:** الجواز، ويعتبر من إيجار السنة الأولى وتترتب عليه جميع الأحكام الفقهية المتعلقة بالإيجار. لأن دفع المال هنا عن اتفاق ورضا بين المالك والمستأجر في مقابل انتفاع المستأجر بالعقار، فحقيقته أجرة وإن اختلف اللفظ.

- من خلال فهمك للصورة الأولى، مثِّل بمثال من عندك.
- .....

**الصورة الثانية:** إذا أراد المالك أن يُخرج المستأجر من العقار قبل انتهاء المدة، فيدفع المالك للمستأجر بدل الخلو في مقابل تنازل المستأجر عن حقه في بقية المدة.

**والحكم الفقهي لهذه الصورة:** الجواز؛ لأن بدل الخلو هنا عبارة عن تعويض مالي في مقابل تنازل المستأجر برضاه عن حقه في المنفعة المتبقية من مدة الإجارة، وهذا لا مانع منه شرعًا.

- من خلال فهمك للصورة الثانية أكمل المثال الآتي:
- استأجر وائل مستودعاً للبضائع لمدة عشر سنين، فلما مضى منها خمس سنين، جاء إليه مالك العقار وقال له:

.....

.....

**الصورة الثالثة :** إذا أراد المالك أن يُخرج المستأجر من العقار بعد انتهاء المدة ولم يتجدد العقد بينهما، فيدفع المالك للمستأجر بدل الخلو في مقابل خروجه من العقار.

**والحكم الفقهي لهذه الصورة :** التحريم؛ لأن المالك أحق بملكه بعد انتهاء مدة الأجار، فليس للمستأجر حق أن يأخذ عوضًا من المالك في مقابل خروجه، فأخذه في هذه الحالة أكل للمال بالباطل.

- **من خلال فهمك للصورة الثالثة أكمل المثال الآتي:**
- **استأجر عماد محلاً من أحمد لمدة عام، وبعد انتهاء المدة:** .....

.....

.....

**الصورة الرابعة :** أن يدفع المستأجر الجديد للمستأجر الأول بدل الخلو في مقابل خروجه من العقار قبل انتهاء مدته.

**والحكم الفقهي لهذه الصورة :** الجواز؛ لأن بدل الخلو هنا عبارة عن تعويض مالي في مقابل تنازل المستأجر الأول برضاه عن حقه في المنفعة المتبقية من مدة الأجار، وهذا لا مانع منه شرعًا. مع مراعاة مقتضى عقد الإجارة المبرم بين المالك والمستأجر الأول.

- **من خلال فهمك للصورة الرابعة أكمل المثال الآتي:**
- **استأجر عبدالرحمن منزلاً لمدة عامين:** .....

.....

**الصورة الخامسة :** أن يدفع المستأجر الجديد للمستأجر الأول بدل الخلو في مقابل خروجه من العقار بعد انتهاء مدته.

**والحكم الفقهي لهذه الصورة :** التحريم؛ لأن المستأجر الأول قد انتهى حقه في منفعة هذا العقار، فلا وجه له أن يأخذ عوضا من المستأجر الجديد في مقابل خروجه، فأخذه في هذه الحالة أكل للمال بالباطل.

وقد صدر بهذا المعنى قرار ( برقم: 31 ) من مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية في جمادى الآخرة 1408هـ.

- **من خلال فهمك للصورة الخامسة أكمل المثال الآتي:**
- **استأجر فيَّاض شقة من صلاح، وبعد انتهاء الإيجار طلب حمَّاد من فيَّاض استئجار الشقة:** .....

.....

الدرس 37

# بنوك النُّطَفِ والأجنَّةِ

ظهر في العالم الغربي الأوروبي والأمريكي ما يسمى ببنوك النُّطَفِ والأجنَّةِ، يحتفظ فيه بماء الرجل، وكذلك بُويضة المرأة. فيتأتى للزوج أو زوجته طلب أوصاف معينة في الجنين من اللون والطول وغير ذلك، أو أن تحمل المرأة من غير زوج، ثم تطور الأمر إلى أخذ نُطَفِ المشاهير من الممثلين واللاعبين والمغنين وأبطال كمال الأجسام، حتى أصبحت تجارة تدر الأموال الطائلة وأصبح هناك دعاوى قائمة في المحاكم من أسبابها: طلب المرأة أن يكون الجنين أبيضًا فظهر أسودًا، أو مصابًا بالإيدز فأصيبت المرأة بهذا المرض.

## معنى النُّطَفِ والأجنَّةِ

**المراد بالنطفة:** ماء الرجل.

**والجنين:** هو بُويضة المرأة الملقحة.

فيتم تلقيح البُويضة بالحيوان المنوي في معامل خاصة، فتسمى باللقيحة أو الجنين وجمعها أجنة، ويحتفظ بها للقيام بالدراسات والتجارب العلمية.

**البنوك:** هي الأماكن التي يحتفظ بالنطف والأجنة فيها، ويكون حفظها في ثلاجات طبية مخصصة للحفظ.

## الغرض من إنشاء بنوك النطف والأجنةِ

1 – تحقيق الأوصاف المطلوبة في الجنين من قبل المرأة أو زوجها من حيث اللون والطول ونوع الشعر ونحو ذلك.

2 – حفظ ماء الرجل لتحمل به زوجته بعد موته.

3 – الاحتفاظ بالبُويضات الملقحة الزائدة عن الحاجة في الحمل عن طريق أطفال الأنابيب من أجل إجراء التجارب عليها أو غير ذلك من الأسباب.

## الحكم الفقهي

لا شك في حرمة إنشاء بنوك النطف والأجنة، ولم يخالف في ذلك أحد من العلماء لما في الاحتفاظ بها من المفاسد، وعلى رأسها اختلاط الأنساب التي أمر الله بحفظها وأجمعت الأمة على أن حفظ النسب من ضرورات الدين، إذ لا يجوز بالإجماع أن تحمل المرأة من غير زوجها.

ومثله في الحكم حملها من زوجها بعد وفاته؛ لأنه ليس زوجاً لها بعد موته.

والبُويضة الملقحة لغرض مشروع كأطفال الأنابيب فإنه لا ينبغي أن يزيد البويضات الملقحة عن مقدار الحاجة، وما زاد فإنه لا يجوز الاحتفاظ بها بغرض التجارب أو غير ذلك، ولا يجوز أيضاً تعمد إتلافها وإنما تترك لتموت بنفسها، حفظًا وحماية للنطف من العبث والتلاعب والاعتداء.

وانظر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (55) المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره السادس بجدة في شعبان 1410هـ.

## نشـاط

**بالتعاون مع مجموعتك عدِّد أربعًا من المفاسد المترتبة على إنشاء بنوك النطف والأجنَّة.**

.....

.....

# بنوك الحليب

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

ظهرت فكرة بنوك الحليب في المجتمع الغربي قبل نحو خمسين سنة بحفظ لبن الأم من المرأة سواء أكانت متبرعة به أو بائعة له، حتى ينتفع بها الطفل الخديج (الذي ولد قبل الشهر التاسع) في المستشفيات، للفارق الكبير بين لبن الأم ولبن الحيوان في قوة النفع والمناعة للرضيع.

## المراد ببنوك الحليب

هي الأماكن التي يحتفظ فيها بحليب الأم بعد أخذه من المتبرعة أو البائعة له، ويكون حفظها في ثلاجات ودرجة برودة محددة. إلا أن هذه البنوك بدأت في الضمور بسبب ارتفاع التكاليف المادية وقلة الحاجة إليها مع وجود إشكاليات فنية في الحفظ وطريقة الانتفاع بها.

## الحكم الفقهي

لا يجوز إنشاء بنوك الحليب ولا الرضاعة منها؛ لما في ذلك من اختلاط الأنساب، ومن احتاج إلى الحليب الإنساني فيكون بالشكل الطبيعي من المرضعة.

وهذا نص القرار رقم (6) الصادر من مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة في ربيع الآخر 1406هـ: «بعد أن عرض على المجمع دراسة فقهية، ودراسة طبية حول بنوك الحليب، وبعد التأمل فيما جاء في الدراستين ومناقشة كل منهما مناقشة مستفيضة شملت مختلف جوانب الموضوع وتبين منها:

أولاً: أن بنوك الحليب تجربة قامت بها الأمم الغربية، ثم ظهرت مع التجربة بعض السلبيات الفنية والعلمية فيها فانكمشت وقل الاهتمام بها.

ثانيًا: أن الإسلام يعتبر الرضاع لحمة كلحمة النسب يحرم به ما يحرم من النسب بإجماع المسلمين. ومن مقاصد الشريعة الكلية المحافظة على النسب، وبنوك الحليب مؤدية إلى الاختلاط أو الريبة.

ثالثًا: أن العلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي توفر للمولود الخداج أو ناقص الوزن أو المحتاج إلى اللبن البشري في الحالات الخاصة ما يحتاج إليه من الاسترضاع الطبيعي، الأمر الذي يغني عن بنوك الحليب.

قرر ما يأتي:

أولاً: منع إنشاء بنوك حليب الأمهات في العالم الإسلامي.

ثانيًا: حرمة الرضاع منها. والله أعلم.

الدرس 39

# أطفال الأنابيب

أطفال الأنابيب، هي وسيلة طبية لعلاج العقم (عدم الإنجاب) وأسباب العقم عديدة ومنها: عدم وصول الحيوان المنوي إلى البُويضة، ويكون الإشكال هنا بسبب الرجل أو المرأة، هذا هو المقصود الأساس من أطفال الأنابيب، وهناك مقاصد أخرى سيأتي ذكرها في التفاصيل.

## التعريف بأطفال الأنابيب

هو التدخل الطبي في علاج العقم بإيصال الحيوان المنوي إلى البُويضة، ويسمى (التلقيح الصناعي) سواء أكان التلقيح داخليًّا أو خارجيًّا.

## طرق التلقيح الصناعي ( أطفال الأنابيب)

### الطريقة الأولى: التلقيح الداخلي

يقوم الطبيب بأخذ نطفة الرجل وإدخالها في رحم المرأة. وهذه الطريقة لا تحتاج إلى معالجة ماء الرجل في المختبر، فإذا لم تنجح أو غلب على ظن الطبيب أنها لن تنجح، فيحتاج إلى معاملة ماء الرجل في المختبر لفصل الشوائب والحيوانات المنوية الضعيفة.

### الطريقة الثانية: التلقيح الخارجي

في حال عدم نجاح التلقيح الداخلي، فإنه يتم أخذ عدد من البُويضات من رحم المرأة، وماء الرجل، وتتم عملية التلقيح في طبق مخبري ووفق شروط وظروف طبية لازمة، ثم يتم إعادة ثلاث من البُويضات الملقحة تقريبًا؛ لأن احتمال عدم ثبات الحمل وارد.

## الحكم الشرعي

يختلف حكم التلقيح باختلاف طرفيه، وقد فصل مجمع الفقه الإسلامي في بيان سبع حالات للتلقيح، خمس منها محرمة واثنتان جائزة، فصدر قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي عام 1405هـ بالتفصيل في الحالات، ثم أصدر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة في عمان بالأردن عام 1407هـ قراره برقم (16) يتوافق مع قرار المجمع السابق وتضمن ما يلي : بعد استعراض المجمع البحوث المقدمة في موضوع التلقيح الصناعي (أطفال الأنابيب) والاستماع لشرح الخبراء والأطباء، وبعد التداول الذي تبين منه للمجلس أن طرق التلقيح الصناعي المعروفة في هذه الأيام هي سبعة.

قرر ما يأتي:

**أولاً: الطرق الخمس الآتية محرمة شرعاً، وممنوعة منعاً باتًّا لذاتها أو لما يترتب عليها من اختلاط الأنساب وضياع الأمومة وغيرذلك من المحاذير الشرعية.**

الأولى: أن يجري التلقيح بين نطفة مأخوذة من زوج وبُويضة مأخوذة من امرأة ليست زوجته، ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم زوجته.

الثانية: أن يجري التلقيح بين نطفة رجل غير الزوج وبُويضة الزوجة، ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم الزوجة.

الثالثة: أن يجري تلقيح خارجي بين ماء زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة متطوعة بحملها.

الرابعة: أن يجري تلقيح خارجي بين نطفة رجل أجنبي وبُويضة امرأة أجنبية وتزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

الخامسة: أن يجري تلقيح خارجي بين ماء زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى.

**ثانيًا: الطريقان السادسة والسابعة لا حرج من اللجوء إليهما عند الحاجة مع التأكيد على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة وهما:**

السادسة: أن تؤخذ نطفة من زوج وبُويضة من زوجته ويتم التلقيح خارجيًّا، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

السابعة: أن تؤخذ نطفة الزوج وتحقن في الموضع المناسب من مهبل زوجته أو رحمها تلقيحًا داخليًّا. والله أعلم»[1].

## نشـاط

**تبيَّن لك أنَّ لجوء الزوجين لأطفال الأنابيب سببه عدم إمكانية الإنجاب الطبيعي، مع شدة الرغبة في الأبناء، وهذا موافق للفطرة التي جعلها الله في الإنسان من محبة الولد.**

**تحدث في ما لا يزيد عن خمسة اسطر عن نعمة الأولاد وحكمة الله جل وعلا في ابتلاء بعض العباد بعدم الإنجاب، مستشهدًا بآيات من كتاب الله جل وعلا حول هذا المعنى.**

.....

.....

.....

.....

(1) مجلة المجمع (ع3، ج1/ص 515).

# قتل الرحمة

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

ظهر النداء بقتل الرحمة في عدد من الدول الغربية ويرون أن من كان في طريقه إلى الموت، ولا أمل في علاجه، فإنه لا فائدة من بقائه وهو يتكبد الآلام الشديدة. وقد أُقر نظام قتل الرحمة من بعض تلك الدول، ولم يُقر من الأكثر.

## تعريف قتل الرحمة

إنهاء حياة المريض الذي لا يرجى شفاؤه شفقة عليه ورحمة به لعظم معاناته من آلام المرض.

ويكون قتل الرحمة بطلب المريض أو من أهله، أو بقرار من المركز الطبي المعالج.

## ومن أمثلته:

1- المصابون بمرض السرطان المتقدم (أي الذي انتشر في الجسم ووصل إلى مراحله الأخيرة).

2- كبار السن جدًّا.

3- أصحاب الإعاقات الشديدة في العقل والجسد.

4- المواليد المصابون بتشوهات كبيرة وخطيرة.

## أنواع قتل الرحمة:

**النوع الأول:** قتل الرحمة بالدواء القاتل . فيقوم الطبيب بعمل ينهي حياة المريض كإعطاء المريض جرعة عالية من دواء يوقف التنفس.

**حكمه:** محرم باتفاق العلماء، ويعتبر من قتل العمد المحرم الموجب للقصاص. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [1].

قال النووي: « ولو قتل مريضاً في النزع وعيشه عيش مذبوح وجب القصاص» [2].

وقال ابن نجيم: «ولو قتل رجلاً وهو في النزع قتل القاتل به وإن كان يعلم أنه لا يعيش»[3].

علمًا بأن الميؤوس من علاجه الذي يرى بعض الأطباء قتله رحمة به لم يصل إلى مرحلة النزع ( أي حال خروج الروح من الجسد) أو حركة المذبوح ( وهو من ذبح وبقي يتشحط في دمه، فهذه الحركة تسمى حركة المذبوح ).

(1) سورة النساء الآية رقم (93).
(2) منهاج الطالبين (271/1).
(3) البحر الرائق (336/8).

**النوع الثاني:** قتل الرحمة بترك العلاج. فيوقف الطبيب العلاج عن المريض ، كإيقاف جهاز التنفس الآلي. أو عدم التدخل بإنعاش القلب والرئتين عند التوقف المفاجئ لهما، أو إيقاف الأدوية الضرورية لبقاء حياته.

**حكمه:**

يسمى ترك العلاج للمريض الميؤوس منه قتل الرحمة الإيجابي أو تيسير الموت المنفعل، وحكمه مبني على وجود أمرين:

**الأول:** وجود حياة طبيعية.

**الثاني:** وجود معاناة من آلام موجبة ناتجة عن مرض غير قابل للشفاء في الوقت الحاضر.

فإذا توفر ذلك فإن حكمه بالنسبة للطبيب: يجب عليه أن يستمر في إعطاء الدواء ما دام الدواء متوافراً، وأما المريض فيجوز له ترك التداوي بناء على أن الفقهاء قالوا: بأن التداوي ليس واجباً على الإنسان[1].

## نشـاط

عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ، أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقيل: ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهل النار»، فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أشهد أنك رسول الله، قال: «وما ذاك؟» قال: الرجل الذي ذكرت آنفا أنه من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض، وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة، فيما يبدو للناس، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»[2].

**اقرأ الحديث السابق، واستخرج منه ما يدل على ما يلي:**

- تحريم تعجل الإنسان قتل نفسه إذا اشتد به الوجع.

.....

- شدة عقوبة قاتل نفسه.

.....

(1) مجلة المجمع (ع3، ج2/809).

(2) رواه البخاري برقم(4202).

# موت الدماغ



غالباً ما يكون سبب الوفاة الدماغية إصابات الرأس الشديدة؛ التي تحصل في حوادث السيارات، أو السقوط من مكان مرتفع.

أو بسبب توقف التروية الدموية للدماغ، أو انقطاع الأكسجين عن الدم؛ كحالات الاختناق أو الغرق؛ لأن الدماغ يتلف بعد أربع دقائق تقريباً من توقف الأكسجين، أو التروية الدموية عنه.

وبعد موت الدماغ يتوقف التنفس بسبب تلف مركز التنفس في الدماغ. أما القلب فإن الإشارات العصبية من المخ تتوقف، و لكن القلب في الغالب يستمر في النبض بحركة ذاتية مدة من الزمن ربما تصل إلى عشرين دقيقة أو تزيد، ثم يتوقف القلب بسبب انقطاع الأكسجين عنه.

فإذا أمكن إيصال الأكسجين إلى الدم بالتنفس الصناعي قبل توقف القلب، فإن القلب يمكن أن يستمر في النبض لمدة ساعات، أو أيام، أو أسابيع

## حقيقة الموت الدماغي طبيًّا

**حقيقته:** توقفٌ في وظائف الدماغ توقفاً لا رجعة فيه.

واختلف أهل الاختصاص الطبي في تحديد هذا التوقف على رأيين:

الرأي الأول: أن موت الدماغ هو توقف جميع وظائف الدماغ (المخ، والمخيخ، وجذع الدماغ ) توقفاً نهائيًّا لا رجعة فيه. وهذا رأي المدرسة الأمريكية.

الرأي الثاني: أن موت الدماغ هو: توقف وظائف جذع الدماغ فقط توقفاً نهائيًّا لا رجعة فيه. وهذا رأي المدرسة البريطانية.

## تعريف الموت والوفاة شرعاً

**هي:** مفارقة الروح للبدن.

وخروج الروح إنما يعرف بالعلامات الحسية للموت. و لا يثبت الموت إلا بعد تحقق العلم اليقيني بالموت؛ فلا يكفي مجرد الشك أو غلبة الظن.

## هل الموت الدماغي هو موت حقيقي شرعاً؟

سبق أن عرفت أن موت الدماغ له معنيان عند المدارس الطبية، لكن الموت الحقيقي الذي يعتبر به الشخص ميتاً شرعاً هو مفارقة الروح للجسد، وبناء على ذلك فإنه لا يعتبر ميتاً من لا تزال فيه علامة من علامات الحياة كالتنفس ونبض القلب، لكن من كانت هذه العلامات لا تستمر إلا ببقاء أجهزة الإنعاش عليه فهل يجوز رفع هذه الأجهزة عنه؟

هذا هو ما درسته المجامع الفقهية، وصدر فيه عدة قرارات، منها قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة في دورته العاشرة عام 1408هـ وتضمن ما يلي:

المريض الذي ركبت على جسمه أجهزة الإنعاش، يجوز رفعها إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلاً نهائياً، وقررت لجنة من ثلاثة أطباء اختصاصيين خبراء، أن التعطل لا رجعة فيه، وإن كان القلب والتنفس لا يزالان يعملان آلياً، بفعل الأجهزة المركبة، لكن لا يحكم بموته شرعاً إلا إذا توقف التنفس والقلب، توقفاً تاماً بعد رفع هذه الأجهزة.[1].

### نشـــاط

**من خلال قراءتك لقرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن رفع أجهزة الإنعاش عن الميت دماغياً، استخرج ما يلي:**

1- شروط جواز رفع أجهزة الإنعاش عن المريض:

.....

.....

.....

2- متى يحكم بموت المريض الذي رفعت عنه أجهزة الإنعاش؟

.....

(1) ينظر قرار هيئة كبار العلماء رقم (181) في 12/ 4 / 1417هـ في مجلة البحوث الإسلامية العدد (58) ص379، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة في 24- 28 صفر 1408 هـ، كما في قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص214.

# نقل الأعضاء



من الأمراض التي تصيب الإنسان أمراض تلف الأعضاء أو ضعفها عن أداء مهمتها كفشل الكلية، وتليف الكبد، وضعف القلب، أو صمامات القلب، أو الشرايين التاجية له، أو إصابة قرنية العين، أو إصابة الجلد بالحروق، أو العظام بالتهشم، وغير ذلك كثير.. فابتكر الأطباء طريقة جديدة في العلاج، وهو استبدال العضو التالف أو الضعيف بعضو آخر. وكانت بدايات عمليات نقل الأعضاء فاشلة بسبب رفض الجسم لهذا العضو الجديد فيه، حتى اكتشف المختصون علاج خافض المناعة الذي يجعل الجسم لا يرفض العضو الجديد فيه، وبدأت عمليات نقل الأعضاء في النجاح والازدياد والتطور.

## أنواع نقل الأعضاء

أنواعه كثيرة، منها:

1. نقل الأعضاء من الميت دماغيًّا؛ كنقل القلب أو الكبد أو الكلية.
2. نقل الأعضاء من الميت الحقيقي؛ كنقل العظم والجلد والقرنية، والطريقة المعتادة عالميًّا أنها تؤخذ إلى بنوك متخصصة لحفظها، وتتواصل مراكز زراعة الأعضاء العالمية على شرائها عند الحاجة.
3. نقل الأعضاء من المتبرع الحي؛ كنقل الدم والنخاع والكلية.
4. النقل الذاتي للأعضاء، و هو نقلها من الإنسان إلى مكان آخر من جسده؛ كنقل الجلد، ونقل الشريان من الساق والفخذ إلى القلب بديلة عن الشرايين التاجية المتسددة.

## حكم نقل الأعضاء

نقل الأعضاء لا يخلو من حالين:

الحالة الأولى: أن يكون من حي إلى حي، وهذا النقل يترتب عليه أحد أمرين:

الأول: فقدان الحياة للمنقول منه، أو وقوع ضرر محقق به، فيكون النقل غير جائز، وهو هنا في معنى الانتحار

الثاني: عدم وقوع ضرر كبير على المنقول منه، وتحقق المصلحة والنفع للمنقول إليه، فيباح في هذه الحالة النقل، وهذا من ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما.

الحالة الثانية: أن يكون من ميت إلى حي، ويكون نقل العضو بعد موت المنقول منه، مع وجود الضرورة وتحقق المصلحة في ذلك، وتحقق الوفاة، فأكثر العلماء على جوازه، لما فيه من المصالح الكثيرة التي راعتها الشريعة الإسلامية، وقد ثبت أنَّ مصلحة الأحياء مقدمة على مصلحة المحافظة على حرمة الميت.

## شروط جواز نقل العضو

ما يجوز نقله من الأعضاء مما ذكر، إنما يجوز وفق الشروط العامة التي لابد من اعتبارها في نقل أي عضو من الأعضاء، وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة في دورته الثامنة عدة شروط هي:

1- أن لا يضر أخذ العضو من المتبرع به ضرراً يخل بحياته العادية، لأن القاعدة الشرعية (أن الضرر لا يزال بضرر مثله ولا بأشد منه)، ولأن التبرع حينئذ يكون من قبيل الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، وهو أمر غير جائز شرعاً.

2- أن يكون إعطاء العضو طوعاً من المتبرع دون إكراه.

3- أن يكون زرع العضو هو الوسيلة الطبية الوحيدة الممكنة لمعالجة المريض المضطر.

4- أن يكون نجاح كل من عمليتي النزع والزرع محققاً في العادة أو غالباً.

5- إذا كان أخذ العضو من ميت فيشترط أن يكون المأخوذ منه مكلفاً وأذن بذلك حالة حياته.

### إثراء

تقدمت عملية زراعة الأعضاء في المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً، حتى صار لا يخلو مستشفى من المستشفيات الكبيرة من وجود قسم لزراعة الأعضاء، ومن بين المنشآت المتخصصة في زراعة الأعضاء ونقلها:

**(المركز السعودي لزراعة الأعضاء):**

- أنشئ المركز عام 1404هـ باسم المركز الوطني للكلى، ثم صدرت الموافقة السامية على تحويله إلى المركز السعودي لزراعة الأعضاء.
- في عام 1427 اعتمد المركز مركزاً مرجعياً لدول مجلس التعاون الخليجي.
- يحظى المركز منذ إنشائه بدعم مباشر من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (الرئيس الفخري للمركز) ومن ذلك: إنشاء مركز خيري للغسيل الكلوي، لفتح المجال للمحسنين والباذلين للمساهمة في إنقاذ المرضى المحتاجين.

الدرس 43

# الاستنساخ

ظهر في بعض المختبرات الغربية الاهتمام بهذا الموضوع فبدأوا باستنساخ النبات ثم تطور الأمر لاستنساخ الحيوان، فيكون الحيوان المستنسخ شبيها بدرجة عالية جدًّا بالحيوان المستنسخ منه، فبدأت تلك المختبرات الغربية ببعض التجارب الناجحة والتي كان من آخرها استنساخ النعجة ( دولّي ) التي أثارت ضجة إعلامية كبرى في إمكانية استنساخ الإنسان، واعترض على القيام باستنساخ الإنسان علماء الأخلاقيات في الغرب حتى لا يكون الإنسان محلاً للتجارب، ولا تزال سياسات تلك الدول ترفض القيام بتجربة استنساخ الإنسان.

وطريقة الاستنساخ هي: أخذ نواة خلية من جسم الإنسان وتوضع في بُويضة المرأة بعد استخراج نواة البويضة، وتوضع في رحم المرأة، ويخرج الجنين حينئذ مشابهاً إلى حد كبير جدًّا من صاحب الخلية.

فالتلقيح الطبيعي للإنسان أن الحيوان المنوي يحمل (23) كروموسومًا وبُويضة المرأة تحمل (23) كروموسومًا، وبالتلقيح تصبح البُويضة الملقحة نواة من (46) كروموسومًا، ثم تبدأ هذه الخلية بالانقسام وينمو الجنين.

أما في الاستنساخ فإن الطريقة مختلفة: تؤخذ نواة الخلية من جسم الإنسان وهي تضم (46) كروموسومًا، وتنزع نواة بُويضة المرأة والتي تضم (23) كروموسومًا فتصبح البُويضة خالية إلا أنها قادرة على احتضان النواة الجديدة. وهذا الذي يجعل الشبة كبيرًا جدًّا بصاحب الخلية وضعيفًا جدًّا بالأم الحاملة للجنين.

وهل يعد الجنين في هذه الحالة ابناً لصاحب الخلية أو أخًا له، أو يأخذ أحكامه لأنه نسخة منه؟ هذا من جوانب العبث في موضوع الاستنساخ.

## أنواع الاستنساخ

النوع الأول: الاستنساخ التقليدي. وهو الذي ذكرناه في المقدمة.

النوع الثاني: الاستنساخ التوأمي ويسمى بـ ( الاستتآم ). وهو مختلف تماماً عن الأول، فإذا تم تلقيح البُويضة بالحيوان المنوي تلقيحًا طبيعيًّا وبدأت الخلية بالانقسام إلى خليتين، ثم إلى أربع، ثم إلى ثمانٍ، ثم إلى ست عشرة خلية، ثم إلى اثنتين وثلاثين خلية، ثم تبدأ بتكون الجنين، فقبل البدء بتكون الجنين تؤخذ الخلية المنقسمة وتفصل عن أمها حتى تبدأ هي بالانقسام فتكون جنينًا توأمًا للخلية الأولى.

## حكم الاستنساخ

اتفقت القرارات الصادرة من الهيئات والمجامع الفقهية على تحريم استنساخ البشر بنوعيه للأسباب الآتية:

أولاً: أن الاستنساخ من تغيير خلق الله لما فيه مخالفة سنة الله تعالى الشرعية في الإنجاب. قال الله تعالى:

﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾﴾[1].

ثانيًا: اختلاط النسب؛ لأن الاستنساخ يتسبب في إنجاب شخص مشابه لصاحب الخلية فهل الطفل المستنسخ يكون ابنًا للمستنسخ منه أو أخاً له أو يأخذ حكماً جديداً لأنه منقسم عنه.

ثالثًا: أن الاستنساخ يفضي إلى مفاسد شرعية كثيرة من التلاعب في الجنس البشري وجعله حقلاً للتجارب والتوسع في ذلك، وسد الذريعة المفضية إلى المفسدة واجب.

## نشاط

**بالرجوع إلى أحد مصادر التعلم تعرَّف على الطريقة التي تم بها استنساخ النعجة «دولّي» مع عرض نتائج التجربة.**

.....

.....

.....

.....

(1) سورة النساء الآية رقم (119).

الدرس 44

# أسواق الأوراق المالية ( البورصة )

البورصة: كلمة أجنبية تطلق على سوق المال والبضائع التي يتم التبايع فيها من خلال شاشات الكمبيوتر، من خلال وسيط (سمسار) بين البائع والمشتري، فهو يبين في الشاشة السلع المعروضة للبيع وأسعارها. والسمسار جهة تجارية قد تكون بنكاً أو غير ذلك والغالب أنه يتم تعيينه رسميًّا من الدولة.

والمعروض للبيع قد يكون نقداً أو أسهماً أو سندات أو بضائع كالحديد والخشب والقطن والأرز وغير ذلك...

وقبل ظهور الإنترنت كان التبايع يتم من خلال هذه الأسواق والترابط بينها يكون بالهاتف. أما بعد ظهور الإنترنت فيمكن التواصل مع هذه الأسواق من المنزل ولا يحتاج إلى الحضور البدني.

## أنواع التبايع في البورصة

التبايع في البورصة نوعان:

النوع الأول: بيع عاجل، وهو الذي يتم فيه التقابض في مجلس العقد.

النوع الثاني: بيع آجل، وهو الذي لا يتم فيه قبض الثمن والمثمن إلا مؤجلاً.

والمحاذير الشرعية في العاجل أقل من الآجل.

ومن فوائد البورصة تسهيل عملية البيع والشراء، والتقاء المتبايعين، ومعرفة الأسعار.

ونظراً لأن أسواق المال (البورصة) أتت إلينا من المجتمع الغربي فإنها تتضمن بعض المخالفات الشرعية.

## ومن أظهر المخالفات الشرعية فيها

1- تداول السلع المحرمة كالسندات وأسهم البنوك الربوية وأسهم الشركات التي تتعامل بالحرام في نشاطها الأساسي أو في معاملاتها المالية.

2- أن الغالب في بيع سوق المال (بيع الآجل) وهو بيع وهمي غير حقيقي فيتم التبايع دون تسلُّم للثمن أو تسليم للمبيع، فتباع هذه السلعة عشرات المرات، وبعد أيام يستقر البيع بين البائع الأول والمشتري الأخير، والعشرات الذين اشتروها وباعوها إنما استفادوا من فارق السعر في البيع والشراء دون قبض لها أو تسليم للثمن. وهذا لا يجوز شرعاً لأنهم باعوا ما لم يملكوه، ومالم يقبضوه وقد أمر الشرع بهما في البيع. فعن حكيم بن حزام ﷺ قال: «يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟ فقال: «لا تبع ما ليس عندك»[1]. وعن عبدالله بن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه ويقبضه»[2].

(1) رواه أحمد رقم (15315)، وأبو داود برقم (3503)، والترمذي برقم (1232)، وهذا لفظه، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ، والنسائي برقم (4613)، وابن ماجة برقم (2187)؛ وصححه ابن حزم في المحلى 475/7، وابن الملقن في البدر المنير 448/6، والألباني في إرواء الغليل 132/5.

(2) رواه البخاري برقم (2136)، ومسلم برقم (1526)، وهذا لفظه.

3- الغش والكذب والخداع الذي يؤثر في ارتفاع وانخفاض الأسعار، ويكون ذلك غالباً من أصحاب المحافظ الكبرى، أو يقوم تاجر كبير بضخ أسهم كثيرة في السوق والطلب فيه قليل، فينخفض السعر، وفي طريقه إلى الانخفاض يبادر الكثير إلى البيع خشية الاستمرار في الانخفاض فيقوم هذا المخادع بالشراء، ثم بعد ذلك يوقف العرض فيرتفع السعر من جديد، وقد يصحب ذلك إشاعات جديدة تسهم في ارتفاع قيمة السهم، ونظراً لأن التلاعب خفي فإنه قد يؤدي إلى كوارث مالية وقد يدمر الاقتصاد العام، وقد يؤدي إلى ذهاب ثروات ضخمة وفي المقابل إلى غنى فاحش خلال يوم أو يومين لأفراد. وقد حصلت هذه الانهيارات المالية مرات عديدة حتى طالب كثير من الاقتصاديين بإلغائها.

## الحكم الشرعي لسوق المال

ذكرنا بأن واقع سوق المال اليوم يتضمن كثيراً من المخالفات الشرعية.

لكن من وجد معاملة مباحة في هذا السوق فإن الحكم بالجواز ينصرف إليها فقط ولا يتعدى إلى غيرها من معاملات السوق.

وقد أنشأت المملكة العربية السعودية (هيئة السوق المالية) تتولى الإشراف على سوق المال ومنع التجاوزات ومحاسبة المتلاعبين وإيجاد بيئة استثمارية سليمة، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة.

## ومما جاء في قرارات المجامع الفقهية

جاء في قرار المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في ربيع الآخر 1404هـ:«.. في الأسواق المذكورة (البورصة ) أنواع من الصفقات المحظورة شرعاً، والمقامرة والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل، ولذلك لا يمكن إعطاء حكم شرعي عام بشأنها، بل يجب بيان حكم المعاملات التي تجري فيها، كل واحدة منها على حدة.. وبناءً على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الإسلامي أنه يجب على المسؤولين في البلاد الإسلامية أن لا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرة تتعامل كيف تشاء.. سواء أكانت جائزة أو محرمة وأن لا يتركوا المتلاعبين بالأسعار فيها أن يفعلوا ما يشاؤون، بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة.. ويمنعون العقود غير الجائزة شرعاً ليحولوا دون التلاعب الذي يجر الكوارث المالية، ويخرب الاقتصاد العام، ويلحق النكبات بالكثيرين؛ لأن الخير كل الخير في التزام طريق الشريعة الإسلامية في كل شيء»اهـ.

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي برقم (63) في دورته السابعة بجدة في ذي القعدة 1412هـ: «..ينبغي تنظيم سوق إسلامية للسلع والعملات على أساس المعاملات الشرعية وبخاصة بيع السلع، والصرف، والوعد بالبيع في وقت آجل، والاستصناع، وغيرها. ويرى المجمع ضرورة القيام بدراسة وافية لشروط هذه البدائل وطرائق تطبيقها في سوق إسلامية منظمة»اهـ.

## نشـاط

**بالتعاون مع مجموعتك اكتب أربعة مقترحات لمعالجة المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية.**

1) .....

2) .....

3) .....

4) .....

# الضَّمَانُ البَنْكِيُّ

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

في هذا العصر الذي تشابكت فيه التعاملات وتنوعت، وكثرت طرقها، وأصبح الشخص يتعامل مع من يعرفه ومن لا يعرفه، ولكي يتوثق من التعامل مع من لا يعرفه احتاج إلى أن يستوثق منه بأنواع من الاستيثاق يضمن بها قدرة الشخص على الوفاء بالتزاماته تُجاهه، وجدِّيته في تحقيق العمل الذي يُناط به من مقاولات أو تجهيز أو مشتريات أو غير ذلك؛ فمن هنا نشأت فكرة الضمان البنكي لتكون مصدر ثقة في التعامل مع الأشخاص المتعهِّدين بالعمل أو المؤسَّسَات أو الشركات.

## تعريف الضَّمَانِ البَنْكِيِّ أو المصرِفيّ

**الضَّمانُ المصرِفيُّ:** هو تعهد كتابِيٌّ يصدر من المَصرِف بناءً على طلب أحد عملائه؛ بدفع مبلغٍ معين لأمر جِهة أخرى (المستفيد)، عند رغبة هذا العميل بالدخول معها في مناقصة لتنفيذ مشروع أو توريد أو مقاولات أو مشتريات أو نحو ذلك؛ بحيث يمكن أن تستفيد هذه الجهة من هذا التعهد متى قصَّر العميل في تنفيذ ما التَزمَ به لها، فيدفع البنك المبلغ المحدد في هذا التعهد عند طلب هذه الجهة، ثم يرجع البنك على العميل بما دفعه عنه لهذه الجهة.

## أنواع الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

خطابات الضمان لها أنواع متعددة، تبعًا لتعدُّد الأغراض الصادرة من أجلها، والأنواع الرئيسة لخطابات الضمان اثنان، هما:

**النوع الأول: خطابات الضمان الابتدائية:**

وهي تعهُّدات موجهة من البنك إلى المستفيد – هيئة حكومية وغيرها – لضمان دفع مبلغ من النقود من قيمة العملية التي يتنافس طالب خطاب الضمان للحصول عليها، ويستحق الدفع عند عدم قيام الطالب باتخاذ الترتيبات اللازمة عند وقوع العملية عليه.

وهذه الخطابات خاصة بالعطاءات التي تقدم للجهات الحكومية وغيرها، ويتراوح المبلغ ما بين 1٪ و2٪ من قيمة العطاء المقدّم.

وغالبًا ما يُحدّد المتعهدون أوقاتاً لخطابات الضمان التي يطلبونها بمدد تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر.

## نموذج خطاب ضمان ابتدائي

خطاب ضمان ابتدائي رقم (  )  التاريخ: .....

السيد/ .....

نتعهّد أن نضمن:.....

بمبلغ:.....

قيمة:.....في المئة من العطاء المقدّم منه عن توريد ..... أو مقاولة أعمال

.....على أن ندفع المبلغ ..... عند أول طلب منها دون النظر إلى أية

معارضة في ذلك من قبل صاحب العطاء المذكور.

ويسري مفعول هذا الخطاب لمدة تنتهي في ..... وعليه فأية مطالبة بقيمة هذا الضمان يجب أن

تصلنا لغاية هذا التاريخ على الأكثر، وإذا انقضى هذا التاريخ ولم تصلنا منكم أية مطالبة فإنّ تعهُّدنا ينتهي، ويصبح هذا

الخطاب ملغيًا بصفة نهائية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..

بنك:.....

### النوع الثاني: خطابات الضمان النهائية:

هي تعهُّدات للجهة الحكومية ونحوها لضمان دفع مبلغ من النقود من قيمة العملية التي استقرّت على عهدة العميل، ويصبح الدفع واجبًا عند تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته، المنصوص عليها في العقد النهائي للعملية، بين العميل والجهة التي صدر خطاب الضمان لصالحها.

فهذه الخطابات خاصة بضمان حسن تنفيذ العقود المبرمة مع الهيئات الحكومية وغيرها.

والتأمين النهائي يتراوح ما بين 5٪ و10٪ من قيمة العطاء وغالبًا ما يصدر البنك خطابات الضمان لمدد لا تتجاوز العامين.

**نموذج خطاب ضمان نهائي**

خطاب ضمان نهائي رقم (  )  التاريخ: .....

السيد/.....

حيث إنّ السيد/.....قد رسا عليه توريد/مقاولة .....فإنّا نتعهد بأن نضمن.....

لغاية مبلغ .....قيمة.....في المئة من قيمة العقد، وأن ندفع هذا المبلغ عند أول طلب من قبل.....دون النظر إلى أية معارضة من قبل المتعهد، ويسرى مفعول هذا الخطاب لغاية..... وعليه فأية مطالبة بقيمته يجب أن تصلنا لغاية هذا التاريخ على الأكثر.

وإذا انقضى هذا التاريخ ولم يصلنا منكم أية مطالبة فإن تعهدنا ينتهي ويصبح هذا الخطاب ملغيًا بصفة نهائية.

بنك:.....

ويُلحظ أنّه لا فرق بين صيغة خطاب الضمان الابتدائي والنهائي إلا في الغرض الذي صدر من أجله، وأنّ كلًّا منهما تعهّد بضمان مبلغ وليس بأداء عمل.

## فائدةُ الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

للضَّمَانِ البَنْكِيِّ أهمية كبيرة في التعاملات التجارية اليوم؛ يمكن إيجازها فيما يأتي:

1- ما يوفِّرُه الضمان من الحماية للطرف المضمون له، سواء أكان الحكومة أم إحدى الشركات أم المؤسسات؛ حيث يوفر لها الضمان أمرين:

أ- الطمأنينة بجدية العميل الداخل في المنافسة.

ب-قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته؛ من مقاولات أو توفير مشتريات أو توريد أو غير ذلك، في الوقت المحدد، وبالصِّفات المتفق عليها.

2- فيه إبعاد للذين لا يقدرون على الوفاء بالتزاماتهم تُجاه الآخرين من المغامرة بالدخول في مناقصات أو عقود مقاولات أو توريد وهم عاجزون عن الوفاء بها؛ كما أن فيه حداً من التعامل الجشع الذي قد يعمد إليه بعض الناس بالتوسع في أعمال لا يستطيع الوفاء بها، وذلك لأن البنك لا يوافق على اعتماد خطابات الضمان حتى يتأكد من قدرة العميل طالب الضمان على الوفاء بالتزاماته ويقتنع بكفاءته المالية والمعنوية.

## أطراف الضَّمَانِ البَنْكِيِّ وفائدةُ كلِّ طَرَفٍ

**الطرف الأول: المضمون عنه(العميل)**، وهو طالب الضمان، وفائدته من الضمان: تمكنه من الدخول في التعاملات المالية التي يحتاج الدخول فيها إلى الضمان، وتعزيز الثقة به.

**الطرف الثاني:** المضمون له، وهو الراغب في التعامل مع الطرف الأول وقد يكون الحكومة أو شركة أو مؤسسة أو شخص، وفائدته من الضمان: حصول الطمأنينة له تُجاه الطرف الأول، والوثوق بقدرته على الوفاء بالتزاماته، وجدِّيته في تحقيق العمل الذي يُناط به.

**الطرف الثالث:** الضامن، وهو البنك، وفائدته من الضمان: أداء خدمات لزبائنه لجذب تعاملاتهم ورؤوس أموالهم، والاستفادة من العمولة التي تدفع له، كما أن البنوك الربوية تستفيد أخذ الفائدة الربوية على المال إذا تم دفع الضمان المالي.

## طريقةُ إصدار خطاب الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

تتلخص طريقةُ إصدار خطاب الضَّمَانِ البَنْكِيِّ في الخطوات التالية:

1- يقدم طالب خطاب الضمان طلباً للبنك يحدد فيه مبلغ الضمان ومدته والجهة المستفيدة والغرض من الضمان.

2- يتحرى البنك من كفاءة العميل المالية والمعنوية، حتى تتكون لديه قناعة بقدرة العميل على دفع قيمة الضمان فيما إذا طلب منه.

3- إذا كان مبلغ الضمان كبيراً فإن البنك يطلب تأمينات لقاء ذلك كأن يرهن عقارا للعميل، أو أسهمًا له في شركات؛ مع خطاب منه بالتنازل عنها إذا اقتضى الأمر، وقد يحتفظ البنك بتأمينات نقدية يودعها العميل بنسبة 25% من قيمة الضمان أو أقل أو أكثر.

4- بعد كل هذه الإجراءات يقوم البنك بإصدار الضمان.

## حكم الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

الضَّمَانُ البَنْكِيُّ مباح بنوعيه لأنه نوع من أنواع الضمان، ويستوي في ذلك الضمان الابتدائي والذي هو ضمان لما لم يلزم بعد، والضمان النهائي وهو ضمان لما لزم العميل، والدليل على إباحة الضمان حديث أَبَي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ ﷺ قال: سمعت رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ».[1]

ويلاحظ أنه يُشترط في جواز ذلك أن يكون العملُ الذي يُصدر له الضمانُ البنكيُّ مباحًا.

## حكم أخذ الأجرة على الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

### يختلف حكم أخذ الأجرة على الضَّمَانِ البَنْكِيِّ باختلاف صفة الضمان:

الصفة الأولى: أن يكون الضمان مغطى تغطية كاملة من العميل، بحيث إنه لا يعطى له الضمان حتى يؤخذ منه مبلغ الضمان كاملا، فهنا لا بأس بأخذ المصرف أجرة على خطاب الضمان؛ وذلك لأنه أصبح وكيلًا عن العميل في دفع الضمان للمستفيد إذا طلبه، والوكالة جائزة بأجر، وليست هذه الأجرة على الضمان نفسه، ولذلك يجب أن تكون مبلغًا مقطوعا مناسبا لعقد الوكالة، ولا يجوز أن تكون نسبة مئوية تزيد وتنقص بحسب مبلغ الضمان أو مُدَّته.

الصفة الثانية: أن يكون الضمان غير مغطى من العميل، بل يتعهد المصرف بدفع مبلغ الضمان من عنده ثم يعود على العميل ويطالبه بالمبلغ، ففي هذه الحالة لا يجوز أخذ الأجرة على مجرد الضمان، وقد اتفق الفقهاء المتقدمون على أنه لا يجوز اشتراط مقابل على الضمان، واعتبروه من عقود التبرعات التي لا يجوز دفع مقابل لها، وعللوا ذلك بوجهين:

**الوجه الأول:** أن المصرف إذا دفع مبلغ الضمان للمستفيد، ثم أخذه من العميل، فإنه يكون في هذه الحالة مقرضًا للعميل، وهذا القرض جر له نفعًا وهو الأُجرة، فيكون ذلك من الرِّبا المحرم، وإذا كانت الفائدة الربوية محرمة على القرض العادي فمن باب أولى أن تكون محرمة على الوعد بالقرض.

**الوجه الثاني:** أن المصرف إذا لم يدفع مبلغ الضمان؛ وذلك بأن يوفي العميل بالتزاماته فلا يطالب المستفيد بمبلغ الضمان، وتنتهي مدة الضمان فيلغى، فهنا يكون المصرف قد أخذ مالا بغير مقابل، فيكون من أكل المال بالباطل.

## حكم أخذ أجرة على المصروفات الإدارية

أما أخذ المصرف أجرة على المصروفات الإدارية لعقد الضمان من الكتابة وعمل الموظفين، وما يكلفه من أوراق ومكالمات وأجور بريد أو غير ذلك؛ فلا بأس أن يأخذ المصرف أجرة على هذه الأعمال بشرط: أن تكون الأجرة بقدر هذه المصروفات الإدارية الحقيقية، وعلى هذا فلا يجوز أن تكون الأجرة مرتبطة بمقدار مبلغ الضمان و لا بمدته قلت أو كثرت، فلا يجوز أن تكون نسبة مئوية تزيد وتنقص بحسب ذلك؛ بل تكون مبلغًا مقطوعًا بحسب المصروفات الفعلية.

---

(1) رواه أحمد رقم (22295)، وأبو داود برقم (3565)، والترمذي برقم(2120) بتمامه، و ابن ماجه برقم (2405)، قال الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وقال ابن الملقن في البدر المنير(6/707): هذا الحديث حسن، وقواه ابن حجر في تلخيص الحبير 3/105، وردًا على ابن حزم في تضعيفه، وصححه الألباني في إرواء الغليل 5/245، 6/112، والسلسلة الصحيحة 2/166 برقم (610).

## حكم أخذ المصرف فائدة على الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

إذا قام المصرِف بدفع مبلغ الضمان إلى المستفيد، ولم يكن الضمان مُغطى من قبل العميل فإن أكثر البنوك التجارية تعمد إلى أخذ فائدة بنسبة مئوية على مبلغ الضمان المدفوع، وهذه الفائدة محرمة؛ لأنها من الربا المحرَّم.

### قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن خطاب الضمان[1]

**قرار رقم: 12 (2/12)**

**بشأن خطاب الضمان**

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من (10-16) ربيع الآخر 1406هـ / (22 -28) كانون الأول (ديسمبر) 1985م.

وبعد النظر فيما أعد في خطاب الضمان من بحوث ودراسات وبعد المداولات والمناقشات المستفيضة التي تبين منها:

أولاً: أن خطاب الضمان بأنواعه الابتدائي والانتهائي لا يخلو إما أن يكون بغطاء أو بدونه، فإن كان بدون غطاء، فهو: ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يلزم حالاً أو مآلاً، وهذه هي حقيقة ما يعنى في الفقه الإسلامي باسم: الضمان أو الكفالة.

ولئن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي: الوكالة، والوكالة تصح بأجر أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له).

ثانياً: إن الكفالة هي عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان.

وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة، لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعاً على المقروض، وذلك ممنوع شرعاً.

لذلك قرر مجمع الفقه الإسلامي ما يلي:

أولاً: أن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان - والتي يراعي فيها عادة مبلغ الضمان ومدته - سواء أكان بغطاء أم بدونه.

ثانيًا: أن المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعية جائزة شرعاً، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء. والله أعلم.

(1) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص 8-9 (مجلة المجمع - ع 2، ج 2/ص 1035).

الدرس 46

# الاعْتِمَاداتُ المستَنَدِية

لما اتَّسعت التجارةُ الخارجيَّة بين الدُّول، وكثرت عمليات الاسْتيرادِ والتَّصديرِ للبضائع؛ احتاج التُّجار والصِّناعيونَ وأصحاب الشركات إلى وضع ضماناتٍ فيما بينهم لإيجاد الثقة للطرفين المُسْتَوْرِد والمُصَدِّر؛ بحيث يضمن كلٌّ منهما عدمَ ضياع حقه، وسهولة الحصول عليه، فمن هنا نشأت فكرةُ الاعْتِمادِ المستَنَدي؛ حيث يتدخل المصرِفُ بكونه شخصيةً اعتباريةً موثوقةً ذَا قُدرةٍ على الوَفاء؛ ليكون وسيطًا بين المُسْتَوْرِد والمُصَدِّر، فيضمنُ للمُسْتَوْرِد وصولَ بضاعَتِه حسب المواصفات المطلوبة، وللمُصَدِّر حصولَه على ثمنها.

## تعريف الاعْتِمَاداتِ المستَنَدِية

**الاعتماد المستندي هو:** هو تعهد كتابيٌّ يصدر من المَصرِف بناء على طلب أحد المُسْتَوْرِدين؛ يتعهد فيه المصرِف بدفع المبالغ التي يستحقها أحَدُ المُصَدِّرين ثمنًا للسِّلع التي يصدِّرها لصالح هذا المُستورِد، وذلك متى قدَّم المُصَدِّرُ للمصرِف المستَنَداتِ المتعلقة بالسِّلع وشَحْنِها، على أن تكون هذه المستَنَدات مطابقة لشروط الاعتماد.

## حكم الاعْتِمَاداتِ المستَنَدِية وأجرتها

فتح الاعْتِمَادات المستَنَدِية جائز شرعًا، ويُشترط في ذلك أن يكون العملُ الذي يفتح له الاعْتِمَاد مباحًا. وحكم أخذ الأجرة عليه كما تقدم في حكم الضَّمَانِ البَنْكِيِّ لأنه يشبهه في حقيقته وأحكامه، وملخص ذلك:

1- يحرم أخذ الأجرة على الاعتماد نفسه.

2- إذا كان الاعتماد مُغَطًّى تغطيةً كاملةً من العميل؛ جاز أخذ أجرة عليه؛ لأنه وَكالة.

3- إذا كان الاعتماد غير مُغَطًّى من العميل؛ لم يجز أخذ أجرة عليه؛ لأنه قرض.

4- يجوز أخذ المصرِف أجرةً على المصروفات الإدارية لعقد الاعتماد؛ بالشرط السابق في الضمان.

5- يحرم على المصرِف أخذ فائدة بنسبة مئوية على مبلغ الاعتماد المدفوع؛ لأنه من الربا.

## أهمية الاعْتِمادِ المُستَنَدِي

يستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل في عصرنا الوسيلة التي تحظى بالقبول من جميع الأطراف الداخلة في ميدان التجارة الدولية، بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف جميعا من مُصَدِّرينَ ومُسْتَوْرِدينَ.

## طريقةُ فتح الاعْتِمادِ الْمُستَنَدِي وإجراءاته

تتلخص طريقةُ فتح الاعْتِمادِ الْمُستَنَدِي وما يتبع ذلك من إجراءات في الخطوات الآتية:

1- إذا أراد أحد الْمُسْتَوْرِدين أن يستورد سلعة معينة من جهة معلومة؛ فإنه يذهب إلى المصرِف لفتح الاعْتِماد، فيعطيه البيانات الكافية عنه، وعن السلعة المطلوب استيرادها، وعن الْمُصَدِّر.

2- يتخذ المصرف الإجراءات اللازمة لفتح الاعْتِماد من التحري عن العميل طالب فتح الاعْتِماد ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، ونحو ذلك، فإذا تأكد من ذلك قام بفتح الاعْتِماد له.

3- يتصل المصرِف بالْمُصَدِّر في الخارج، وغالبًا ما يكون ذلك عن طريق مصرِف آخر يتعامل معه المصرِفُ فاتح الاعْتِماد، بحيث يبلِّغ المصدِّر فتحه للاعْتِماد، وتعهده بدفع ثمن السلع التي يصدِّرها بعد تقديمه للمستَنَدات اللازمة.

4- يقوم الْمُصَدِّر بعد ذلك بشحن البضائع المطلوبة، ثم يقدم المستَنَدات المثبتة للشحن مع غيرها من المستندات التي تتطلبها العملية كإثبات شهادة المنشأ للبضاعة وما يدل على جودتها وسلامتها ونحو ذلك، ويرسلها للمصرِف فاتح الاعْتِماد عن طريق المصرِف الذي في بلد المصدِّر.

5- يفحص المصرِف فاتح الاعْتِماد المستندات المتعلقة بالبضاعة، ويتأكد من مطابقتها للبيانات التي تلقاها من عميله الْمُستورِد فاتح الاعْتِماد، وإذا تأكد من مطابقتها لبيانات صاحب الاعْتِماد فإنه يدفع ثمن السلعة للْمُصَدِّر.

6- يُسلم المصرِف مستَنَدات البضاعة والشحن إلى الْمُستورِد فاتح الاعْتِماد، بعد أن يستوفي منه المبالغ المترتبة على العملية، وبهذه المستندات يَتَسَلَّم الْمُستورِد البضاعة من الميناء أو غيره.

## الفرق بين الاعْتِمَاداتِ المستَنَدِية و الضَّمَانِ البَنْكِيِّ

يشترك الاعْتِمَادُ المستَنَدِي والضَّمَانُ البَنْكِيُّ في كثير من الخصائص، إذ أن كلا منهما طريقة أساسية من طرق كسب الثقة في التعاملات التجارية والمالية في هذا العصر؛ إلا أن بينهما فروقًا أساسيةً يمكن إجمالها في الجدول الآتي:

| الاعْتِمادُ المستَنَدِي | الضَّمَانُ البَنْكِيُّ |
|---|---|
| يستعمل في تمويل التجارة الدولية | يستعمل غالبًا في التعاملات الداخلية، وقد يستعمل أحيانا في تعاملات خارجية |
| المصرف يتولى دفع مبلغ الاعتماد على كل حال، وذلك لأنه يمثل ثمن السلعة | المصرف قد يدفع مبلغ الضمان إذا طلب منه، وقد لا يدفعه، وهو الغالب؛ لأن العميل يفي بالتزاماته |
| يكون في التعاملات التجارية من تصدير واستيراد | يكون غالبًا في المناقصات والمزايدات والمقاولات والتوريد لصالح جهة معينة ونحو ذلك |

## نموذج الاعْتِمَاد المستَنَدِي

خطاب اعْتِمَاد مستَنَدِي نهائي رقم (  )

بنك ..... الفرع ..... التاريخ: .....

اسم المُسْتَوْرِد ..... اسم المُصَدِّر.....

عنوانه بالكامل ..... عنوانه بالكامل.....

قيمة الاعْتِمَاد (رقمًا)..... قيمة الاعْتِمَاد (كتابةً).....

السيد/السادة .....

نعلمكم أنه قد تم إصدار الاعْتِمَاد المستَنَدِي رقم:..... وتأريخ ..... لأمركم، بموجب سحبكم علينا بمبلغ:

..... مقابل شحن البضاعة المبين تفاصيلها أدناه.

البضاعة: (تذكر تفاصيل البضاعة المطلوب استيرادها)

.....

على أنه يجب أن تتوفر مع البضاعة المستندات التالية:

1- فاتورة البيع التجارية المفصلة، والموقعة من قبل مسؤول المبيعات في الجهة المصدرة.

2-أصل بوليصة الشحن والتي تفيد أن البضاعة حملت على ظهر الباخرة، والموقعة، والمحررة لأمر الشاحن.

3-أصل بوليصة التأمين الموقعة والمحررة.

4- أصل شهادة جنسية البضاعة ومنشئها.

5-أصل شهادة الفحص والجودة.

يجب تقديم المستندات خلال ..... يومًا من تاريخ إصدار مستندات الشحن وضمن مدة صلاحية الاعتماد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بنك:.....

# صَنَادِيق الأَمَانَاتِ



منذ أزمنة بعيدة والناس يحتفظون بأموالهم الخاصة ومُجَوهراتهم وصُكُوكِهم ومُستَنَداتهم في منازلهم، ولا يزال كثير منهم كذلك، وفي زمننا حيث كثر ترك الناس لمنازلهم في أسفار متعددة، وكثرت السرقات وعمليات السطو على المنازل التي يتركها أصحابها، فصار الناس يبحثون عن موطن أكثر أمنًا للاحتفاظ بممتلكاتهم المهمة، ولما كانت البيئة المصرفية من أكثر البيئات أمنًا؛ نشأت فكرة وضع خزائن حديدية داخل بعض المصارف، ليضع الناس فيها هذه الممتلكات المهمة؛ بأجور مُحَدَّدَة، فيستفيد العميل الأمن على ممتلكاته، ويستفيد البنك العائد المالي وجذب العملاء.

## تعريف خِدْمَةِ صَنَادِيقِ الأَمَانَاتِ

هي عقد يلتزم فيه المَصْرِفُ بوضع خزائنَ حديديَّة داخل مَبْنَاهُ؛ لتكون تحتَ تصرف العميل؛ ليضع فيها ما يشاء من مقتنيات مهمة، في مدَّة مُحَدَّدة، وبأُجرةٍ مَعلومةٍ.

وتسمى صَنَادِيقِ الأَمَانَاتِ بـ: الخزائن الحديديَّة، والصناديق الحديديَّة، والْخِزَانات المقفولة.

## حكم اسْتِئْجارِ صَنَادِيقِ الأَمَانَاتِ

اسْتِئْجارُ صَنَادِيقِ الأَمَانَاتِ جائزٌ شرعًا، والأجرة التي يأخذها المَصْرِفُ مباحة، لأن العقدَ عقدُ إجارة تضمَّن أمرين:

1- إجارة خزانة مُعيَّنة في وقت مُعيَّن، بأجرة مُحَدَّدَة.

2- إجارة المصرف لحراسة هذه الصناديق وحمايتها.

فهو نوع من أنواع الإجارة المباحة، وعلى المؤمن أن يتعامل في ذلك مع المصارف التي لا تتعامل بالربا؛ حتى لا يكون استئجاره للصندوق إعانة لهم على الإثم والعدوان.

## وصفُ خِدمةِ صَنَادِيقِ الأَمَانَاتِ

1-يخصص المَصْرِفُ صالةً مَحْمِيَّةً ومزودةً بأساليبَ أمنية فنِّية، ويتولى تجهيزها بعدد من الخزائن الحديدية على شكل صناديقَ مرقَّمةً، تتراوح أحجامها غالبًا بين صغير وكبير ومتوسط، ولكل خزينة مفتاحان، أحدهما يكون مع العميل، والآخر يحتفظ به المَصْرِفُ، وغالبًا ما يكون هذا مفتاحا مشتركًا لكل الصناديق، وهو الذي يسمى(الماستركي)، كما يحتفظ المَصْرِفُ بنسخة احتياطية من المفتاح الذي مع العميل تحتفظ بها إدارة المَصْرِفِ في ظَرفٍ خاصٍّ مختوم؛ بحيث إنه لا يُستعمل إلا إذا فقد مفتاح العميل، أو في ظروف أَمْنِيَّةٍ خاصة.

2- يستأجر العميل واحدة أو أكثر من الخزائن الحديديَّة، لِمُدَّة مُحَدَّدة، وبأجرة مُحَدَّدَة، تختلف بحسب حجم الصندوق ومدة الإجارة.

3- يُسمح للعميل بالدخول على صالة الخزائن بعد التأكد من شخصيته؛ في أي وقت شاء من أوقات الدَّوام الرسمي للْمَصْرِف؛ ويتم فتح الخزانة بالمفتاح الذي معه، إضافةً إلى المفتاح الآخر الذي بيد الْمَصْرِف، ويحق له أن يأخذ ما يشاء من خزانته أو يضع فيها ما يشاء.

4- يضع العميل في صندوقه ما يشاء بنفسه، ويكون ذلك بسرِّية تامَّة؛ بحيث لا يطلع عليه أحدٌ حتى موظف الْمَصْرِف الذي يسلِّمه المفتاح الآخر؛ على أنه يمنع من وضع الأشياء الممنوعة مثل: المخدرات والأسلحة والمتفجرات ونحوها.

5- ينتهي العقد بانتهاء مدة الإجارة، وغالبًا ما تكون مُدَّتها متفاوتة بين ثلاثة أشهر أو ستة أو سنة؛ قابلة للتجديد.

## الفرق بين خدمة صَنَادِيق الأَمَانَاتِ وبين الودائع المصرفيَّة ونحوها

في حالة الإيداع العامة للنقود أو الأوراق المالية فإن الْمَصْرِفَ يقوم بنفسه بتصرفات مباشرة لحساب العميل من إيداع أو صرف شيكات وغير ذلك، ويخلط أموال العميل مع غيرها، ويستفيد منها.

أما في خدمة صَنَادِيق الأَمَانَاتِ فإن الْمَصْرِفَ لا يحق له التدخُّلُ مطلقًا في مقتنيات العميل، غير أنه يحفظها كما هي داخل صناديق معدَّة لذلك، ويُمَكِّنُ العميل من الدخول إلى الصَّالة التي توجد فيها هذه الخزائن، ويشاركه في فتحها من خلال المفتاح الآخر الموجود لديه.

### نشـاط

**يريد عبدالله أن يضع جميع أمواله النقدية في صناديق الأمانات، ويخالفه زياد في ذلك حيث يضع أمواله في حسابه الشخصي.**

**تعرَّف على وجهة نظر كل واحد منهما.**

.....

.....

.....

# التَّبَادُلاتُ النَّقْدِيَّةُ



## تعريف التَّبَادُلاتِ النَّقْدِيَّةِ

**التَّبَادُلاتُ النَّقْدِيَّةُ هي:** بيع نَقْدٍ بنَقْدٍ، سواء اتَّحَدَ الجنس أو اختلف.

ويسمى في عُرف الفقهاء: الصَّرف.

والنقود ثلاثة أجناس: الذَّهَبُ، والفِضَّةُ، والوَرَقُ النَقْدِيّ أو النقدُ المَعْدِني، وتسمَّى هذه الثلاثة: الأثمان.

**فيدخل في التَّبَادُلِ النقديِّ صورتان رئيستان:**

**الصورة الأولى:** التَّبَادُلُ مع اختلاف الجنس، مثل: بيع الذهب بالفضة، أو الذهب بالريال السعودي، أو الريال السعودي بالجُنَيه المِصري.

**الصورة الثانية:** التَّبَادُلُ مع اتحاد الجنس، مثل: بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والريال السعودي بالريال السعودي.

## أهمية معرفة أحكام التبادلات النقديَّة

مُبادلةُ النقود بعضِها ببعض سواء اختلف الجنس أو اتَّحَدَ له أحكام خاصة في الشريعة الإسلامية، تتعلق بباب عظيم هو باب الرِّبا، فالواجب على المسلم أن يتعرف على هذه الأحكام، ويعمل بها؛ حتى لا يقع في الربا الذي هو كبيرة من كبائر الذنوب، وسوف نبحث فيما يلي أهم أحكام التبادلات النقدية.

## التَّبَادُلُ النَّقْدِيُّ مع اختلاف الجنس

قد يكون التبادل النقدي مع اختلاف الجنس، مثل: مُبادلة ذهبٍ بفضةٍ، أو مُبادلة ذهبٍ بريالٍ سُعوديٍّ، أو مُبادلة فِضَّة بريالٍ سُعوديٍّ، أو مُبادلة ريالات سُعوديّة بدنانير كويتية.

**حكمه:** جائز بشرط واحد هو: أن يتمَّ التقابض قبل تفرق المتصارِفَين.

وسواء تقابضاه في مجلس العقد الحقيقي أو الحكمي؛ بأن قاما عن مجلس العقد وتماشيا معًا حتى تقابضا في موضع آخر، فالمهم أن يحصل التقابضُ قبل التفرق.[1]

(1) خالف المالكية في طول الفصل فقالوا: لا يصح الصرف إذا طال الفصل، والجمهور على الصحة.

وهذا الشرط متفق عليه بين علماء المسلمين، قال ابن المنذر ﷺ: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا؛ أن الصرف فاسد.[1]

وهذا الشرط حكم شرعي لِحَقِّ الله تعالى لا لمحض حقِّ المتصارفَين؛ فلا يجوز لهما إسقاطه بالتراضي.

### أمثلة تطبيقية على ذلك:

المثال الأول: مبادلة مئة جرام (100جم) من الذهب، بثمان مئة جرام(800جم) من الفضة، فيجوز بشرط التقابض قبل التَّفرق؛ بحيث لا يفترق المتبايعان وبينهما شيء.

### أكمل المثال الآتي:

المثال الثاني:مبادلة خمس مئة (500) ريال سعودي بـ .....

.....

## حكم المبادلة مع عدم التقابض

إذا تَمَّت المبادلة النقدية مع تأخير تقابض أحد العِوضَين؛ فذلك حرام، ويُعدَّ من ربا النَّسيئَة المحرَّم باتفاق المسلمين.

مثاله: مبادلة خمس مئة (500) ريال سعودي بألفي (2000) جُنَيه مِصْري؛ على أن يدفع منها ألفَ(1000) جُنَيه قبل التفرق، والباقي غدًا؛ فهذا حرام لأنهما تفرقا قبل تمام قبض العِوَضين.

والدليل على اشتراط التقابض وتحريم النَّسأ، وهوالتأخير، أحاديث كثيرة منها:

1- حديث أَبي الْمِنْهَالِ عَبْد الرحمن بن مُطْعِم قال: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بن عَازِبٍ وَزَيْدَ بن أَرْقَمَ ﷺ عن الصَّرْف، فَقَالا: كُنَّا تَاجِرَيْنِ على عَهْد رسول الله ﷺ فَسَأَلْنَا رَسُولَ الله ﷺ عن الصَّرْف. فقال: «إن كان يَدًا بيَدٍ فلا بَأْسَ، وَإِنْ كان نَسَاءً فلا يَصْلُحُ».[2] وفي لفظ لهما: «نَهَى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا».[3]، وفي لفظ لمسلم: «ما كان يَدًا بيَدٍ فلا بَأْسَ بِهِ، وما كان نَسِيئَةً فَهُوَ رِبًا».[4]

2- حديث مَالِك بن أَوْسِ بن الْحَدَثَانِ ﷺ أَنَّهُ الْتَمَسَ صَرْفًا بِمِئَةِ دِينَارٍ، قال: فَدَعَانِي طَلْحَةُ بن عُبَيْدِ الله، فَتَرَاوَضْنَا حتى اصْطَرَفَ مِنِّي، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا في يَدِهِ، ثُمَّ قال: حتى يَأْتِيَ خَازِنِي من الْغَابَةِ، وَعُمَرُ يَسْمَعُ ذلك، فقال: والله لَا تُفَارِقُهُ حتى تَأْخُذَ منه، قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إلا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إلا هَاءَ وَهَاءَ».[5]

---

(1) الإجماع لابن المنذر ص92، وتحفة الفقهاء للسمرقندي 35/3، وشرح مسلم للنووي 14/11.

(2) رواه البخاري برقم (1955)، ومسلم برقم (1589).

(3) رواه البخاري برقم (2070)، ومسلم في الموضع السابق.

(4) رواه مسلم في الموضع السابق.

(5) رواه البخاري برقم (2065)، ومسلم برقم (1586) ،معنى هاء وهاء قال ابن الأثير: هُو أَنْ يَقُولَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ البَيِّعَيْنِ: هاءَ. فيُعْطِيه مَا فِي يَدِه، كَحديثه الآخر «إلَّا يَداً بيَدٍ يَعْني مُقابَضَةً في المَجْلس» انظر النهاية 237/5.

## التَّبَادُلُ النَّقْديُّ مع اتحاد الجنس

قد يكون التبادل النقدي مع اتحاد الجنس، مثل: مبادلةُ الذهب بالذهب، أو مبادلةُ الفِضَّة بالفِضَّة، أو الوَرَق النَقْدِيّ بالوَرَق النَقْدِيّ.

**وحكمه:** جائز بشرطين اثنين هما:

**الشرط الأول:** أن يتم تقابض الثمنين قبل تفرق المتصارِفَين؛ كما تقدم في الحالة الأولى.

**الشرط الثاني:** أن يكون الصرف مِثْلاً بِمِثْلٍ، فلا تجوز الزيادة في أحد العِوضَين.

### أمثلة تطبيقية على ذلك:

**المثال الأول:** مصارفة ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة ريال من فئة(100) ريال سعودي، أو إلى خمس مئة ريال من فئة(10) ريالات سعودي، فيجب أن يتساوى المبلغان في الصرف، فلا يجوز لأحدهما أخذ زيادة من الآخر لأي سبب.

**المثال الثاني:** مبادلة الذهب بالذهب، سواء أكان كليهما جديد، أو أحدهما جديد والآخر مستعمل، أو أحدهما مُصَنَّع والآخر سبيكةٌ ذهبية؛ فيجب أن يتساويا في الصرف، وإلا لم تجز المصارفة بينهما، وما يفعله بعض الناس من بيع الذهب القديم بالجديد مع دفع الفرق بينهما حرام، وهو من الربا.

### أكمل المثال الآتي:

**المثال الثالث:** مبادلة الفضة بالفضة .....

.....

## حكم المبادلة مع عدم التساوي

إذا تمت المبادلة النقدية مع الزيادة في أحد العِوضَين؛ فذلك حرام، ويُعدُّ من ربا الفضل المحرم في قول عامة علماء المسلمين، والدليل على اشتراط التساوي وتحريم التفاضل أحاديث كثيرة منها:

1- حديث أبي سَعِيد الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلا مِثْلًا بِمِثْلٍ، ولا تُشِفُّوا بَعْضَهَا على بَعْضٍ، ولا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلا مِثْلًا بِمِثْلٍ، ولا تُشِفُّوا بَعْضَهَا على بَعْضٍ، ولا تَبِيعُوا منها غَائِبًا بِنَاجِزٍ».متفق عليه.[1]

2- حديث عُبَادَةَ بن الصَّامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فإذا اخْتَلَفَتْ هذه الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إذا كان يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ (أو ازْدَادَ) فَقَدْ أَرْبَى».[2]

(1) رواه البخاري برقم (2068)، ومسلم برقم (1584)، ومعنى لا تُشِفُّوا: لا تزيدوا.

(2) رواه مسلم برقم (1587)، والزيادة بين معقوفين من رواية أخرى له.

## الطريقة الشرعية في بيع صنفين من جنس واحد مختلفين

من أراد أن يبيع جنسًا من الأجناس الرِّبَويَّة، ليحصل على شيء آخر من الجنس نفسه؛ يختلف عنه في الجودة أو الصَّنعة أو الجِدَّة، فالطريقة الشرعية لذلك: أن يبيع ما معه بجنس آخر، ثم يشتري ما يريد، ومثال ذلك: من كان عنده ذهب قديم، ويريد بيعه وشراء ذهب جديد، فإنه لا يبيع الذهب بالذهب مع التفاضل لتحريمه، ولكن يبيع ذهبه بالوَرَقِ النقدي، ثم يشتري الذهب الجديد بالورق النقدي من الصائغ الذي باعه ذهبه أو من غيره، ولا يجوز أن يشترط عليه الصائغ أن يشتري منه الذهب الجديد.

## الدليل على هذه الطريقة

حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأبي هُرَيْرَةَ ﷺأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا على خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فقال رسول اللهِ ﷺ: «أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، قال: لا واللهِ يا رَسُولَ اللهِ، إنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ من هذا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فقال رسول اللهِ ﷺ: «لا تَفْعَلْ، بِعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا».[1]، والتَّمرُ الْجَنِيبُ: نوع من أجود أنواع التُّمور، والْجَمْعُ: خِلْطٌ من التُّمور الرَّدِيئَة.

## الْمُصَارفة على شيءٍ في الذِّمَّةِ

إذا كان لأحد على شخص مبلغًا من المال بأي عُمْلة، فلما احتاجا إلى القضاء أرادا أن يكون بِعُمْلَةٍ أخرى؛ لأنه أيسر لهما؛ فما الحكم؟

**مثاله:** كان أحمد ومهند في أحد البلاد الأوربية للدعوة، فاقترض أحمد من مهند ألف يورو، فلما عادا إلى المملكة أراد أحمد أن يقضي دين مهند بالريال السعودي، فهل يجوز ذلك، أو يلزمه ردُّه باليورو؟

**حكمه:** يجوز للمدين أن يقضي الدَّينَ الذي في ذِمَّته باليورو بالريال السعودي بشرطين:

**الشرط الأول:** أن يتصارفا اليورو بالريال السعودي بسعر اليوم الذي يتقاضيان فيه، وليس بسعر اليوم الذي أقرضه فيه.

**الشرط الثاني:** أن يعطيَ المَدين الدائنَ الريالات كاملة قبل التفرق، بحيث يتفرقان وليس بينهما شيء.

فإذا لم يتيسر لهما ذلك أرجآ عملية المُصارفة إلى وقت يمكنهما التقابض فيه، أو تماشيا معا إلى المنزل، أو الصَّراف؛ حتى يعطيه حقه.

الدليل على ذلك:

ما رواه سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ عن ابن عُمَرَ ﷺأَنَّهُ: «كان لَا يَرَى بَأْسًا في قَبْضِ الدَّرَاهِمِ من الدَّنَانِيرِ، وَالدَّنَانِيرِ من الدَّرَاهِمِ»[2]

(1) رواه البخاري برقم (2089)، ومسلم برقم (1593).

(2) رواه النسائي برقم (4585)، وإسناده حسن كما في إرواء الغليل (5/ 173)، وقد رُوي هذا المعنى عن النبي ﷺ مرفوعًا، ولا يصح

## أنواع القبض

تقدم أن من شروط الصرف التقابض قبل التفرق، سواء أكان الصرف بين جنسين مختلفين، أم كان بين جنس واحد، والقبض نوعان:

**النوع الأول:** القبضُ الحقيقيُّ، ومعناه هنا: المناولة بالأيدي، بحيث يتسلَّمُ كلُّ واحد من المتصارِفَين النقد بيده قبل التفرق.

**النوع الثاني: القبضُ الْحُكْمِيُّ، ومعناه هنا:** تمكين كل واحد من المتصارِفَين صاحبَه من التصرف في النقد وإن لم يناوله إياه بيده، بل يخلي بينه وبينه ليتصرف فيه، وسواء أكان منهما معًا، أو من أحدهما فقط، والغالب أن يكون من أحدهما إقباضٌ حقيقيٌّ ومن الآخرَ حُكْميٌّ.

والأصل أنه لا يكتفي بالقبض الحكمي في الصرف، ولكن لما توسعت التعاملات التجارية، واحتاج الناس للقبض الحكمي، وأصبحوا يتعاملون به في كثير من الصور، وصار له قوة الإبراء الحقيقية؛ مال كثير من العلماء والباحثين إلى الاعتداد بالقبض الْحُكْمِيِّ في التبادلات النقدية بشروط وضوابط تجعله كالقبض الحقيقيِّ أو قريبًا منه، ومن الصور المعاصرة للقبض الْحُكْمِيِّ: القبضُ عن طريق ما يلي:

1- **الشيكُ العاديّ:** هو الشيك الذي يصدره الشخص بتوقيعه الخاص من دفتر شيكاته الذي تسلمه من المصرف الذي يتعامل معه، ولا يكون مبلغه محجوزا لدى الْمَصرِف، ولا يكون للْمَصرِف علم بإصداره حتى يحضره المسحوب له لتسلُّم المبلغ الذي تضَمَّنه. وهو أقل مرتبة وضمانًا من الشيك المُصَدَّق.

**وقد اختلف العلماء المعاصرون في اعتبار الشيك العادي داخلا في صور القبض الْحُكْمِيُّ أوْ لاَ، وقد ذهب إلى اعتباره كذلك كثير من العلماء والباحثين.**

**ويشترط في ذلك:** توفر كامل المبلغ في رصيد الساحب للشيك عند حصول المبايعة.

2- **الشيكُ الْمُصَدَّق أو الشيك المصرفي:** وهو الشيك الذي يصدره الْمَصرِف بناء على طلب أحد عملائه، مسحوبا لشخص محدد أو هيئة محددة، موقَّعا من قِبَل الْمَصرِف، ويكون الْمَصرِف قد حَجَزَ على المبلغ الذي تضَمَّنه، ولا يصرفه إلا لصالح الشخص المسحوب له.

وأكثر العلماء والباحثين المعاصرين يرون أن قبض الشيك المُصَدَّق من صور القبض الْحُكْمِيُّ، فيصح استخدامه في المصارفة، وممن ذهب إلى هذا جميع القائلين باعتبار الشيك العادي قبضاً حكمياً، فالمصدَّق من باب أولى، وذهب إليه آخرون غيرهم منهم: مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد جاء في قراراته ما نصُّه: إن من صور القبض الْحُكْمِيِّ المعتبرة شرعاً وعرفاً: .. تَسَلُّم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه، وحَجَزَهُ المصرف.[1]

(1) مجلة المجمع (ع 6، ج1 ص 453) قرار رقم53 : ( 6/4).

3- **سندُ الْحَوَالةِ المصرفيَّة**: وهي السند الذي يحرره المصرف، ويخول صاحبه قبض المبلغ المحول إليه من شخص آخر، وقد ذهب إلى أنها في معنى القبض الحكمي كثير من العلماء والباحثين، منهم: اللَّجنة الدائمة للإفتاء، فقد جاء في فتاوي اللجنة ما نصُّه: وقبض الشيك أو ورقة الحوالة حكمه حكم القبض في المجلس.[1]

4- بِطاقةُ الصَّرفِ الفوريَّة: وهي بطاقة الصرف الآلي المعتادة، وعن طريقها يتم التحويل الفوري من حساب إلى حساب آخر، والدفع من خلالها معتبرٌ من صور القبض الْحُكْمِيُّ؛ لأن المال يصبح في حوزة المحوَّل إليه وفي تصرُّفه من وقت التحويل نفسه.

## حكم شراء الذهب والفضة بالأوراق النقدية وشرطه

شراء الذهب أو الفضة بالأوراق النقدية جائز بشرط التقابض قبل التفرق، ولا يجوز التفرق قبل قبض جميع المال من الطرفين، وسواء أكان القبض حقيقيًّا بحيث يتسلم البائع الثمن، والمشتري الذهب أو الفضة قَبلَ تَفَرُّقِهِمَا، أم كان القبض حُكميًّا؛ بحيث يقبض البائع الثمن عن طريق شيك أو شيك مُصَدَّق، أو عن طريق بطاقة الصَّرْف الفورية، ويتسلَّم المشتري الذهب أو الفضة؛ قَبلَ تَفَرُّقِهِمَا.

ولا يجوز تأجيل جميع الثمن، أودفع بعضه قبل التفرق وتأجيل الباقي، كما لا يجوز بيعهما بالتقسيط؛ لأنه يشترط في بيعهما التقابض قبل التفرق؛ للأحاديث السابقة التي تشترط في تبادل الأثمان أن تكون يدًا بيد، جاء في فتاوى اللَّجنة الدائمة ما نصُّه: لا يجوز بيع الذهب مؤجّلا جميع القيمة أو بعضها إذا كانت من أحد النقدين، وسواء كان الأجل معلومًا أو غير معلوم، وإذا وقع البيع فهو باطل، والعقد محرَّم، وفاعلُ ذلك آثمٌ، ومرتكب لكبيرة من الكبائر الموبِقة، وهي كبيرة الربا.[2]

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 13/ 448، ونص السؤال: ما حكم المال المحول من عملة لعملة أخرى، مثلا أقبض راتبي بالريال السعودي، وأحوله للريال السوداني، علما بأن الريال السعودي يساوي ثلاثة ريالات سودانية، هل هذا ربا؟

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 13/ 485، وانظر أيضا:ص484، وص471.

## الحوالات المصرفية المتضمِّنة للصَّرف

الحوالات المصرفية عدَّة أنواع، والمراد هنا الحوالة المصرِفية التي اشتملت على تبادلٍ نقدي، وهي التحويلات النقدية الدَّولية، إذ غالب التحويلات الدَّولية تتضمن الصرف.

وصورة ذلك: أن من أراد تحويل مبلغ من دولة إلى دولة فإنه يدفع إلى المصرف المبلغ الذي يريد تحويله غالبًا من جنس نقد البلد الذي يكون فيه، ويطلب تحويله إلى دولة أخرى، والمصرف حتى يحول المبلغ إلى الدولة الأخرى فإنه لا يحوله بالعملة نفسها غالبا، وإنما يحوله إلى عملة دولية ذات رواج عالمي، وغالبًا ما يكون بالدولار الأمريكي أو اليورو الأوربي، ويقيد ذلك في (سَنَدِ حوالة) ويسلَّمُ للعميل، أو يسلم له (شيك) بالمبلغ، ثم يُرْسِلُ العميلُ هذا السَّنَدَ أو الشيك إلى الشخص المراد تسليمه المبلغ ليقبضه في الدولة الأخرى، وغالبا ما يصرف المبلغ في الدولة الأخرى بعملة تلك الدولة، فيقبضه الشخص المحول إليه بعملة بلده، فتجري هناك أيضا مصارفة أخرى في البلد الآخر من العملة الدولية الرائجة إلى عملة البلد المحلية.

وبما أن هذه العملية قد اشتملت على مصارفة، والمصارفة لا تجوز شرعا إلا بقبض العِوَضين قبل التَّفرُّق، فهل تجوز العملية بهذه الصفة أو لا؟ وهل يقوم قبض (سَنَدِ الحوالة) مقام القبض الشرعي أو لا؟

### اختلف العلماء المعاصرون في هذه الصورة:

**فذهب بعضهم:** إلى إيجاب القبض الحقيقي في هذه العملية، وذلك بأن يقوم الشخص بصرف المبلغ المراد تحويله إلى العملة الدولية الرائجة، ويقبض المبلغ، ثم يقوم بدفعه للمصرف ليقوم بتحويله، وبهذا تكون مصارفته وتحويله جائزين.

وذهب آخرون: إلى إباحة عملية التحويل بالصورة السابقة دون إيجاب للمصارفة قبل ذلك، وخرَّجوا ذلك على وجهين:

**الوجه الأول:** أن المصرف في الحقيقة أصبح وكيلاً للعميل في الصرف والقبض والتحويل، فالمصرف نائب عن العميل في كل هذا، فهو يقوم مقامه، وإجراؤه لعملية الصرف مع نفسه نيابة عن العميل في حكم التقابض قبل التفرق.

**الوجه الثاني:** أن قبض (سَنَدِ الحوالة) أو(الشيك) قبض حُكمي يقوم مقام القبض الحقيقي، فعلى هذا يكون قبضه لذلك قبضا قبل التفرق.

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى. جاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي(التابع للمنظَّمة)ما نصُّه: إذا كان المطلوب في الحوالة دفعها بعملة مغايرة للمبالغ المقدمة من طالبها، فإن العملية تتكون من صرف وحوالة.. وتجري عملية الصرف قبل التحويل، وذلك بتسليم العميل المبالغ للبنك، وتقييد البنك له في دفاتره بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلَّم للعميل، ثم تجري الحوالة بالمعنى المشار إليه.[1]

وبه أخذت اللَّجنة الدائمة للإفتاء، فقد جاء في فتاوي اللَّجنة ما نصُّه: يجوز تحويل الورق النقدي لدولة إلى ورق نقدي لدولة أخرى، ولو تفاوت العِوَضان في القدر؛ لاختلاف الجنس.. لكن بشرط التقابض في المجلس، وقبض الشيك أو ورقة الحوالة حكمه حكم القبض في المجلس.[2]

(1) مجلة المجمع (ع 9، ج ص 65)قرار رقم84 : ( 9/1).

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 13/ 448، ونص السؤال: ما حكم المال المحول من عملة لعملة أخرى، مثلا أقبض راتبي بالريال السعودي، وأحوله للريال السوداني، علما بأن الريال السعودي يساوي ثلاثة ريالات سودانية، هل هذا ربا؟

## الصرف بين فئاتِ الْعُمْلَةِ نفسِها

### وفيه ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** الصرف بين فئات العملة نفسها، مثل: صرف ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة من فئة(100) ريال سعودي، أو إلى خمس مئة من فئة(10) ريالات سعودي، جائز ولا بأس به، بشرط أن يتم التقابض قبل التفرق، ولا يبقى بينهما شيء، أما إذا لم يتم التقابض، أو قبض بعض المبلغ وبقي بعضه فلا يصح الصرف، ولا يجوز التفرق وبينهما شيء؛ حتى لو كان الصرف بين الرجل وولده أو أخيه، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصُّه: لا يجوز للمتصارفين أن يتفرقا إلا بعد استلام كل منهما كامل مبلغ الصرافة، وعلى ذلك فلا يجوز لمن دفع لشخص خمس مئة ريال لصرفها أن يأخذ ثلاث مئة في الحال، والباقي بعد الافتراق بزمن ولو قصر.[1]

والطريقة الشرعية فيمن احتاج لمثل هذا ولم يكن مبلغ الصرف كاملا: أن يقترض منه، ثم يعيد إليه ما أخذه، ولا يتصارفان بالصيغة الممنوعة.

**المسألة الثانية:** إذا احتاج شخص إلى صرف ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة من فئة(100) ريال سعودي، أو من فئة(10) ريالات سعودي، فإن صرفها له نوع من الإحسان المشروع، وإذا لم يتيسر له الصرف إلا بأن يشتري شيئًا من محلٍّ تجاري لأجل الحصول على ما يسمى بـ (الفكَّة)؛ فذلك جائز ولا بأس به.

**المسألة الثالثة:** إذا اشترى شخص من محل تجاري بمبلغ مئتي ريال، ودفع له ورقة من فئة (500) ريال سعودي، ولم يكن عند المحل ما يكمل له بقية المبلغ فأعطاه (150) ريالاً سعوديًا، وقال له ارجع إليَّ في وقت آخر أعطيك الباقي، وتفرَّقا على ذلك، فلا بأس بهذا، وليس هذا من المصارفة الممنوعة، لأن العملية ليست عملية صرف بل عملية بيع وشراء لسلع معتادة، وبقي في ذمة المحل التجاري بعض المبلغ، فيكون أمانة عنده، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصُّه: ليس في إبقاء المشتري بعض نقوده عند البائع شيء من الربا؛ لأن هذا من باب البيع وائتمان البائع على بقية الثمن، وليس من باب الصرف.[2]

### إذا تعذَّر التقابض قبل التفرق فما العمل؟

إذا تعاقد شخصان على مبادلة أحد الجنسين بمثله أو بجنس آخر، ثم لم يتيسر لهما إتمام العقد بتقابض العوضين قبل التفرق، فإنه يجب عليهما شرعا أن يفسخا العقد قبل تفرقهما، وبإمكانهما استئناف العقد في وقت آخر متى تيسر لهما أن يتماه في مجلس واحد بأن يتقابضا العوضين قبل التفرق، وبهذا يتخلصان من التعاقد المحرم، ويخرجان من الدخول في عقد ربوي محرم، على أنه لا يجوز لأحدهما أن يلزم الآخر بالتعاقد فيما بعد؛ كما إنه لا يلزمه بالتعاقد ابتداءً، وذلك لأن العقد الثاني عقد جديد مستقل عن العقد الأول، وما بينهما مجرد مواعدة غير ملزمة.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 459/13، وأيضًا ص458.
(2) فتاوى اللجنة الدائمة 180/13-181.

الدرس 49

# غسل الأموال

الجريمة باقية ما بقي الخير والشر، وفي عصرنا هذا أصبح للجريمة نمطٌ آخر؛ إذْ أصبحت الجريمة أكثرَ تنظيمًا وأكبرَ اتساعًا، وذلك لسهولة الاتصال بين أنحاء العالم، ومن هنا أصبحت الجريمةُ المنظَّمةُ أكثرَ خطورةٍ من أيِّ وقتٍ مضى.

لقد أَضْحى المجرمونَ يمتلكونَ أموالاً ضخمةً من غير أن يكونَ لهم في الظاهر أعمالٌ بارزةٌ تُدِرُّ عليهم هذا المالَ الوفير، وحتى لا تلاحقُهم أيدي العدالة بالسؤال البَدَهِيِّ: من أين لك هذا المال؟ وما مصدره؟ ثم لو قُبِضَ على المجرم فحَتَّى لا تُصادرَ أموالُهُ الضخمةُ المشبوهةُ المصدرِ؛ صارَ المجرمونَ يفكِّرون في طُرقٍ للإجابة عن هذا السؤال، وللْحفاظِ على أموالهم مِنَ المُصَادَرَةِ بِسَبَبِ الشكِّ في مَصدَرها.. فلأَجْلِ هذا نشأَتْ فكرةُ غَسلِ الأَمْوَالِ المحرَّمة؛ التي مَصْدَرُهَا تجارةُ المخدِّرات أو الاتِّجار في السِّلعِ المحرَّمة الممنوعة، أو السَّرقاتِ الكُبْرَى، أو غير ذلك.

## تَعريفُ غَسلِ الأَمْوَالِ

**غَسلُ الأَمْوَالِ هو:** إجراءُ عَمَلِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِتَحويلِ الأموالِ المُكْتَسبةِ من طرقٍ محرَّمةٍ؛ لِتَكُونَ في الظاهر وكأنها مكتسبةٌ من طرقٍ مباحة.

سُمِّيت بذلك تسميةً مجازية، وكأنها بإجراء عمليات التَّحويل على الأموال المحرَّمة تُغْسِلُ للتَّحَوُّل في الظاهر من الصِّفَة المحرَّمة الملوَّثة إلى الصِّفَة المباحة النَّظيفة.

**وقيل:** إن سببَ التسمية أن تجارَ المخدِّرات كانوا يَغْسِلُون الأموالَ الملوَّثة بالمخدِّرات بالبخارِ والكيماوياتِ قبل إيداعها في المصارف.

**أسماؤه:** وتُسمَّى هذه العمليةُ بعدَّةِ أسماءَ منها: الجريمةُ البيضاء، وتطهيرُ الأموال، وتنظيفُ الأموال.

## مصادرُ الأَمْوَالِ التي يُراد غسلُها

تتنوعُ مصادرُ الأَمْوَالِ التي يُراد غسلُها، وكلُّها تدخل ضمن إطارِ الأموالِ المحرَّمة شرعًا والممنوعة نظامًا، ومن أظهر هذه المصادر:

1- الأموالُ الناتجةُ عن تجارة المخدِّرات.

2- الأموالُ الناتجةُ عن طريق المتاجرة بالأسلحة الممنوعة.

3- الأموالُ الناتجةُ عن طريق الدَّعَارة، أو المتاجرة بخطف الأطفال وبيعهم على من يستخدمهم في الدَّعارة أو غيرها.

4- الأموالُ الناتجةُ عن طريق المتاجرة في الاغتيالات أو التجسس على الدُّول.

5- الأموالُ المنهوبةُ من خزائن الدُّول بسبب استغلال الفساد السياسي أو الإداري.

ويتمثل الفساد السياسي في: وجود أنظمة سياسية فاسدة تجد في بعض البنوك الأجنبية ملاذًا آمنًا لها، وتودع الثروات التي كوَّنتها في تلك البنوك، ومن ثَمَّ تعيد سحبها بعد فُقدانها السلطة وتوظفها في مشاريع تعطي انطباعًا بقانونيتها.

وأما الفساد الإداري فيتمثل في:الحصول على دخول غير مشروعة، والثراء من الوظائف العامة من خلال: أخذ الرشاوى لمنح تراخيص وموافقات غير نظامية، أو التحايل على الأنظمة والقوانين بأي طريق.

6- الأموالُ الناتجةُ عن طريق تزوير العملات المحلية أو الأجنبية، والمتاجرة بها.

7- الأموالُ الناتجةُ عن السطو على أموال الناس عن طريق تأسيس شركات وهمية تهدف إلى جذب مدَّخراتِ صغار المستثمرين من خلال إقناعهم بتحقيق أرباح كبيرة، وبعد ذلك يتم تحويل هذه المدَّخراتِ إلى الخارج، ويَهرُب أصحاب تلك الشركات إلى الخارج أيضًا، أو عن طريق الاقتراض من البنوك بدعوى إقامة مشاريعَ استثماريَّةٍ من غير ضماناتٍ حقيقيَّة بَلْ وهْميَّة، ثم الهروبُ بهذه الأموال خارج البلاد.

## طُرق غَسِل الأَمْوَالِ

يلجأ المجرمون في سبيل تنظيف مصادر أموالهم في الظاهر إلى إجراءِ عمليَّات عديدةٍ، وبطرق مختلفةٍ، ولا تزال أذهانهم تبتكر طرقًا أخرى لإجراء عملياتهم التَّطهيريَّة، وتَمُرُّ عمليَّةُ غَسل الأَمْوَالِ- غالبًا- بثلاثِ مراحلَ أساسيَّة:

**المرحلة الأولى:** تجزئةُ الأموالِ المحرَّمة إلى مبالغ صغيرة، ثم إيداعها في حسابٍ أو حساباتٍ مصرفية متعددة. ويمكن أن يتم ذلك أيضًا من خلال شراء العقارات أوالذهب أو الأسهم أو السندات أو السِّلَع، والحصول على مُستندات تُثبت هذا الشراء، ويمكن أن تكون بعض هذه العمليات وهمية غير حقيقية؛ إنما الغرض منها الحصول على مُستندات تُثبت تَمَلُّكَ الذهب ونحوه؛ للاستفادة منها في التَّعْمِيَةِ على مصدر الأموال المحرَّمة.

**المرحلة الثانية:** إجراءُ تَصَرُّفاتٍ جديدة في الأموال لتغيير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى؛ في محاولة لقطع الصِّلةِ بين الأموال ومصدرها الحقيقي؛ حيثُ يلجأُ صاحبُ هذه الأموال المحرَّمة إلى تحويل الأرصدة إلى حساباتٍ في مصارفَ دَوْلِيَّةٍ منتشرةٍ في العالم، أو بيع ما اشتراه من سلعٍ وأسهم وسندات.

**المرحلة الثالثة:** إعادةُ دَمجِ الأموالِ المُنَظَّفَةِ مجدَّدًا في دَورة الاقتصاد، محلِّيًا أوْ دَوليًّا، على شكلِ استثماراتٍ مباشرةٍ في السِّلعِ أو العقاراتِ أو الشركاتِ.

## أهداف غَسل الأَمْوَالِ

نتيجةً للتَّضخُّم الهائلِ في أموال النشاطات الإجراميَّة المحظورة، والتي لا يستطيع أصحابها تبريرَ الحصولِ عليها؛ فإن أصحاب هذه الأموال المحرَّمة يسعون من وراء عمليَّات غَسل الأَمْوَالِ إلى أهداف أساسيَّة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

**الهدف الأول:** إظهار الشرعيَّة على أموالهم المكتسبة بالطرق المحرَّمة المنوعة.

**الهدف الثاني:** مواجهة السُّلُطات عند بحثها عن مصادر هذه الأموالِ بأنها مكتسبةٌ بالطُّرقِ المشروعة، وذلك بعد إخفاء مصدرها المحرَّم.

**الهدف الثالث:** حمايةُ هذه المكاسب المحرَّمة من المُصَادرةِ من قِبَلِ السُّلُطات حينما يُقبض على المجرم أو يحاكَم، وذلك بإظهارها بمظهر الأموالِ المكتسبة بالطُّرق المشروعة بعد إخفاء صِلَتِها بالمَصدر الحقيقي المحرَّم.

**الهدف الرابع:** تضليلُ السُّلُطات حينما تحاول تَعَقُّبَ مَصادر هذه الأموالِ للتَّعرُّف على مصادِرها الحقيقيَّة، ومن ثَمَّ لتكون دليلاً ضدَّ هذا المجرم على تورُّطه في مكاسبَ محرَّمة، فبإجراء عملياتٍ مُتكَرِّرَة لغَسلِ الأموالِ تنقطع الأموالُ وتبتعدُ عن مصادرها الحقيقيَّة، ويصعبُ على السلطة تَتَبُّعها وكشفُ حقيقتها.

الهدف الخامس: الظهورُ بواجهة اجتماعيَّة مزيَّفة تغطي على الواقع الحقيقي لهذا الثَّراء، فيظهر المجرمُ بمظهر التاجر الحقيقي، ذي المشاريع الإنتاجيَّة الحقيقيَّة.

## آثارُ غَسل الأَمْوَالِ

يترتب على جريمة غَسل الأَمْوَالِ آثارٌ سيِّئَةٌ عديدة على الفرد والمجتمع من أهمها:

1- إيغالُ المجرمين في جرائمهم، والتمكينُ لهم في البلاد ليَعيثوا فيها فسادًا، مع ابتعادهم بأنفسهم والأموال المحرمة التي انتهبوها عن أيدي العدالة.

2- فسادُ الذمم بالتعاون مع المجرمين، وذلك مما ينشر التعامل بالرشاوي، ويحدث زيادة الفساد الإداري في البلاد التي يَكثر فيها غَسل الأَمْوَالِ.

3-انتشارُ الجرائم المتنَوِّعة في البلد من آثار هذه الجريمة ومن آثار التمكين لها؛ من القتل والسرقة، وغير ذلك.

4- احتمالُ تعرض البلد لاضطراباتٍ اقتصادية بسبب إدخال الأموالِ القَذرة في اقتصادها، ثم إعادة سحبها بسرعة لنقلها إلى موضع آخر، أو إعادتها إلى مصدرها الأصلي.

5- حصول البطالة المفاجئة بسبب توظيف هذه الأموالِ في بعض البلاد لفترات يسيرة في مشاريعَ غيرِ حقيقيَّة، ثم سحبِها مرةً أخرى لتحويلها لموضعٍ آخرَ، وإنهاءُ الأعمال المُقامة عليها لمجرَّد عَملية الغسلِ؛ لا للنهوض بالبلاد في استثمارات مشروعة.

## حُكمُ غَسل الأَمْوَالِ

أولاً: حكم غَسل الأَمْوَالِ: تملُّك الأموال بالطُّرقِ غير المشروعة والإبقاءُ عليها محرمٌ شرعًا، ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّ عمليةٍ لإخفاءِ مصدر هذا المال وإظهاره بمظهر الحلال فهي حرام، وكلُّ تصرف في هذه الأموال في غير التخلُّص منها أو إعادتها إلى من نُهبت منه فهو محرَّمٌ شرعًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾[2]، وهذه أموالٌ خبيثة محرَّمة.

ثانيًا: التعاونُ مع المجرمين في غَسل الأَمْوَالِ بأي طريقةٍ محرَّمٌ شرعًا، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[3].

ثالثًا: الواجب على هؤلاء المجرمين التوبةُ إلى الله تعالى، والتخلُّصُ من آثار هذه الجريمة بالتصرف بالأموال تصرفًا صحيحًا؛ وذلك بما يأتي:

أ- إعادتها إلى مصادرها الأساسية؛ إذا كانت مما يمكن إعادته؛ كالأموال المنهوبة من الدُّوَل أو الشركات، ونحو ذلك.

ب- التَّصَدُّقِ بها، أو صَرْفها على المصالح العامَّة؛ إذا لم تكن مصادرها معلومةً، أو كانت مما لا يجوز إعادتها لأصحابها؛ كالأموال الناتجة عن الاتِّجار في المخدِّرات ونحوها من المحرَّمات.

### إثراء

**اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال**

قامت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي باتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وقد كانت في مقدمة الدول المشاركة بفاعلية في محاربة عمليات غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها. وتستمد المملكة موقفها تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال من التزامها بنصوص الشريعة الإسلامية، والأنظمة المحلية والتوصيات الدولية على حدٍ سواء.

### نشاط

**بالتعاون مع مجموعتك اقترح ثلاثة حلول لوقف غسل الأموال أو الحدِّ منه.**

1) .....

2) .....

3) .....

(1) سورة البقرة الآية رقم (188).
(2) سورة الأعراف الآية رقم (157).
(3) سورة المائدة الآية رقم (2).

## التقويم

1. بين المراد بكل مما يأتي:

أ – النازلة. ب– الحقوق المعنوية. ج – أطفال الأنابيب. د – التبادلات النقدية.

2. بين الحكم الشرعي لكل مما يأتي:

أ – بنوك النطف والأجنة. ب – الاستنساخ.

ج – صناديق الأمانات.

3. استدل بدليل واحد لكل مما يأتي:

أ – إباحة الضمان.

ب – اشتراط التقابض عند التبادل النقدي مع اختلاف الجنس.

ج – تحريم غسل الأموال.

4. ما حكم نقل الأعضاء في كل مثال من الأمثلة الآتية:

أ – نقل أوردة الساق لعلاج ضيق الشرايين التاجية في القلب؟

ب – نقل القلب من متوفى مكلف بدون رضاه في الحياة؟

5. ما رأي أهل الاختصاص الطبي في حقيقة الموت الدماغي؟

6. أجب بعلامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة ( ✗ ) أمام العبارة غير الصحيحة مع تصحيحها، في كل مما يأتي:

أ – يحرم دفع المستأجر الجديد بدل الخلو للمستأجر الأول مقابل خروجه من العقار بعد انتهاء مدته. ( )

ب – قتل الرحمة بترك العلاج مختص بالطبيب المعالج. ( )

ج – يجوز أخذ أجرة على المصروفات الإدارية لعقد الضمان إذا كانت مرتبطة بنسبة مئوية. ( )

د – معنى القبض الحكمي: تسلم كل واحد من المتصارِفَين النقد بيده قبل التفرق. ( )

7. ما الطريقة الشرعية في بيع صنفين من جنس واحد مختلفين؟

8. إذا تعاقد شخصان على مبادلة فضة بفضة ثم لم يتيسر لهما التقابض قبل التفرق، فما العمل في هذه الحالة؟

9. لغسل الأموال آثاره السيئة على الفرد والمجتمع، اذكرها بإيجاز.

# الوحدة الثانية عشرة

## البحث الفقهي

**يتوقع منك أخي الطالب وأختي الطالبة بعد دراسة هذه الوحدة أن:**

1- تطبِّق عناصر البحث الفقهي على المسائل الشرعية.

2- تَتحلَّى بالآداب المطلوبة للباحث.

3- تَتعرَّفَ على المراجع المعينة على كتابة البحث الفقهي.

4- تُنشئ بحثاً فقهيًّا على ضوء ما درسته.

وزارة التعليم
Ministry of Education
2023 - 1445

# البحث الفقهي



لكي يتوصل طالب العلم إلى معرفة حكم شرعي ما فلا بد له من سلوك بعض الطرق التي يمكن أن توصله إلى معرفة حكم المسألة، وهذه الطرق متنوعة منها سؤال العلماء المعتمدين، ومنها بحث المسألة ومراجعة كلام العلماء فيها، فإذا كتب ما توصل إليه ورتبه بأدلته، وبين الراجح في المسألة فهذا هو البحث الفقهي لمعرفة الحكم، وأما التأليف فهو أمر أعلى من ذلك لأنه يحتاج إلى تأهيل علمي وليس مجرد البحث.

وللبحث الفقهي خطوات علمية يسير من خلالها الباحث حتى يصل إلى الحكم الشرعي في المسألة؛ لذلك فإنه لابد لطالب العلم من معرفة طريقة البحث الفقهي، والمراجع التي يمكنه الرجوع إليها في كتابته.

## أهمية البحث الفقهي

تتلخص أهمية البحث الفقهي في أنه يُمَكِّنُ طالب العلم من الاطلاع على أقوال العلماء في المسألة التي يبحثها، ومعرفة أدلتهم، ثم التوصل إلى معرفة الحكم الشرعي بدليله المعتبر.

## عناصر البحث الفقهي

لا يكون البحث مفيدًا كما ينبغي حتى يقسم تقسيمًا منهجيًّا يرتِّب البحثَ وعناصرَه بطريقة مفيدة، فبعد أن يتعرف الطالب على عناصر البحث الأساسية فإنه يرتبها على الشكل الآتي:

**أولاً: مقدمة: وتشتمل على:**

أ-الحمد لله والصلاة والسلام على النبي ﷺ.

ب-سبب اختيار البحث إن وجد.

ج-أهمية البحث.

د- تقسيم البحث العام.

**ثانياً: تمهيد: ويشتمل على:**

التعريفات الأساسية في البحث، كتعريف موضوع البحث في اللغة والشرع.

**ثالثاً: الموضوع المبحوث:**

ويمكن تقسيمه إلى عدة أبواب إذا كان البحث طويلاً، وكل باب إلى عدة فصول بحسب ما يراه الباحث، وإذا كان البحث قصيرًا مختصرًا فيقسم إلى عدة فصول فقط:

الباب الأول:..... وفيه فصلان:

الفصل الأول:....

الفصل الثاني:....

الباب الثاني:..... وفيه فصلان:

الفصل الأول:....

الفصل الثاني:....

**رابعاً: الخاتمة: ويذكر فيها الباحث خلاصة ما انتهى إليه في بحثه في عدة نقاط.**

**خامساً: الفهارس، وأهمها فهرسان:**

أ- فهرس المراجع التي استفاد منها الباحث، وتذكر المراجع مرتبة حسب الحروف الهجائية كالآتي (اسم الكتاب - ثم المؤلف - ثم المحقق - ثم الناشر - ورقم الطبعة وسَنَتُهَا ).

ب- فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها البحث.

وبهذا يكون البحث قد اكتملت عناصره الرئيسة.

## آداب البحث الفقهي

هناك آداب مهمة ينبغي أن يتحلى بها طالب العلم في بحثه الفقهي، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

**أولاً: آداب عامة:**

1- الإخلاص لله سبحانه وتعالى.

2- عدم التعجل في النقل أو نسبة الأقوال حتى يتأكد منها ومن صحتها وصحة فهمه لها.

3- التجرد في الوصول إلى القول الراجح بدليله، ولا يحدد له رأيا قبل أن يبحث المسألة ثم يبحث عما يوافق ما حدده مسبقًا.

4- عند اختلاف الآراء في المسألة الواحدة يعرض أقوال العلماء؛ ثم يحرص على معرفة الراجح منها بدليله، فإذا تبين له ذلك ذكره وذكر سبب ترجيحه، وإن لم يتبين له شيء اكتفى بنقل الخلاف، ونقل من اختار كل رأي من محققي أهل العلم المعروفين بالتجرد للأدلة الشرعية.

5- لا يجوز أن يكون ميزان الترجيح عند الطالب هو القول الأيسر والأخف وإن خالف الدليل، وإنما يكون الترجيح بحسب الأدلة الشرعية.

6- لا بد أن يحرص طالب العلم على تمييز الأدلة من ثلاث جهات:

أ- صحة كون الشيء دليلا؛ وأهم الأدلة القرآن والسنة والإجماع والقياس وقول الصحابي إذا لم يُعرف له مخالف من الصحابة ﷺ، ولا يصح الاستدلال بالمنامات ولابقول الصحابة ﷺ.

ب- ثبوت الدليل إذا كان من السُّنة، فلا بد أن يتثبت الطالب من صحة الحديث أو كونه حسنًا، فلا يصح الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولا ينبغي أن يأخذ كل حديث دون النظر في ثبوته من عدمه.

ج- صحة الاستدلال به في المسألة المبحوثة، فليس كل دليل ثابت يصح الاستدلال به في المسألة، بل لا بد من معرفة معنى الدليل والمراد به، ومدى انطباقه على المسألة المراد بحثها.

7- الأمانة في نقل الأدلة الشرعية، وفي نقل كلام العلماء، وفي نسبة الأقوال إليهم، مع توثيق هذه النقول من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك، أو من مراجع متأخرة إذا لم يتيسر المصدر الأصلي.

## ثانيًا: آداب متعلقة بكتابة البحث:

1- أن تكون لغة البحث سهلة واضحة.

2- ترتيب الأقوال والأدلة، فيذكر القول الأول ودليله، ثم القول الثاني ودليله، ثم يذكر ما قد يترجح عنده وسبب الترجيح.

3- أن يشتمل البحث على هوامش (حواشي) يذكر فيها عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، وتوثيق النقول، ويوضع لكل هامش رقم خاص.

4-إذا استفاد الباحث من أحد فائدة خاصة في كتاب أو غيره نسبها إليه، ولم ينسبها إلى نفسه زورًا وكذبًا.

5- عند ذكر أي فائدة أو نقل فلابد من عزوها في الحاشية إلى المصدر المنقولة عنه، والعزو لابد أن يكون من مصدرها الأصلي ما أمكن ذلك، أو من مراجع متأخرة إذا لم يتيسر المصدر الأصلي.

6- إذا كان المنقول آية من كتاب الله تعالى فيتأكد من نقلها بالنص، ثم يذكر اسم السورة ورقم الآية (سورة البقرة آية 7).

7- إذا كان المنقول حديثًا عن النبي ﷺ فيتأكد من لفظه، وينقل من مصدره الأساسي بين علامتي تنصيص هكذا: «..»، ويذكر تخريجه في الهامش(الحاشية) بذكر من أخرجه والموضع الذي خرجه فيه فيذكر الكتاب والباب، ثم رقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث، هكذا: (رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب كذا 17/1 رقم (57))، وإذا لم يكن الكتاب مرتبًا على الأبواب فيذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، هكذا: (رواه أحمد 19/2 (1105)).

8- إذا كان النقل من كتاب بالنص فلابد أن يوضع بين علامتي التنصيص «...»، ويكون العزو إليه في الهامش (الحاشية) بذكر الكتاب والجزء والصفحة هكذا: زاد المعاد 147/2.

9- إذا كان النقل بالمعنى فانه لا يوضع علامة تنصيص وإنما يوضع في الهامش (الحاشية) اسم الكتاب وقبله كلمة: انظر.

## مراجع في البحث الفقهي

### النوع الأول: المراجع الفقهية المذهبية:

1. في الفقه الحنفي: (فتح القدير لابن الهمام وحاشية ابن عابدين ).
2. في الفقه المالكي: (القوانين الفقهية لابن جزي، ومواهب الجليل للحطاب).
3. في الفقه الشافعي: (مغني المحتاج للشربيني، وروضة الطالبين للنووي).
4. في الفقه الحنبلي: (الروض المربع، وكشاف القناع عن متن الإقناع كلاهما للبُهوتي).

### النوع الثاني: كتب تعنى بنقل خلاف الفقهاء:

1. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد.
2. المغني لابن قدامة.
3. المجموع للنووي.

### النوع الثالث: الشروح الحديثية ومن أهمها:

1. فتح الباري لابن حجر.
2. نيل الأوطار للشوكاني.

### النوع الرابع: كتب يستفيد منها الباحث في الترجيح بين الأقوال، ومنها:

1. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.
2. زاد المعاد لابن القيم.
3. حاشية ابن قاسم على الروض المربع.
4. الشرح الممتع لابن عثيمين.
5. المختارات الجلية لابن سعدي.
6. كتب الفتاوى والقرارات المعاصرة، ومن أهمها:

أ- بحوث وقرارات المجامع الفقهية ومنها: مجمع الفقه الإسلامي التابع للمؤتمر الإسلامي، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وهيئة كبار العلماء في المملكة.

ب- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

ج- فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز.

د- فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين.

**النوع الخامس: كتب معاصرة سهلة وميسَّرة، ومنها:**

1. فقه العبادات للشيخ محمد بن عثيمين.
2. الملخص الفقهي للشيخ صالح الفوزان.

**النوع السادس: الكتب المؤلفة في الموضوع المراد بحثه:**

فإنَّ كثيرًا من الموضوعات الفقهية قد كتب فيها بحوث ودراسات متخصصة؛ فيستفيد الباحث منها في كتابة البحث دون أن يعتمد عليها اعتمادًا كلِّيًّا.

**النوع السابع: المراجع الحديثية:**

أ ) المراجع الأساسية، وهي التي تذكر الأحاديث بأسانيدها، وهي كثيرة وأهمها:

1- صحيح البخاري.
2- صحيح مسلم.
3- سنن أبي داود.
4- سنن الترمذي.
5- سنن النسائي.
6- سنن ابن ماجه.
7- مسند الإمام أحمد.
8- سنن الدارمي.
9- موطأ الإمام مالك.
10- سنن البيهقي.

ب ) المراجع المتأخرة، وهي التي تجمع أحاديث الأحكام عن النبي ﷺ من غير إسناد، ومن أهمها:

1- عمدة الأحكام.
2- بلوغ المرام من أدلة الأحكام.
3- منتقى الأخبار.

ج ) الحكم على الأحاديث.

لمعرفة الحكم على الحديث من حيث الصحة والضعف يمكن الاستفادة من كتب تخريج الأحاديث، ومن أهمها:

1. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية. للزيلَعي.
2. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لابن حجر.
3. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. للألباني.

## نموذج توضيحي لمخطط بحث فقهي

### عنوان البحث ( سجود التلاوة والشكر )

### يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وبابين وعدة فصول وخاتمة

**المقدمة : وتشتمل على:**

-الحمدلله والصلاة والسلام على النبي ﷺ.

-أسباب اختيار الموضوع وبيان أهميته.

-ذكر خطة البحث.

التمهيد: في تعريف سجود الشكر وسجود التلاوة.

الباب الأول: سجود التلاوة، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: حكم سجود التلاوة للقارئ والمستمع.

الفصل الثاني: عدد سجدات التلاوة.

الفصل الثالث: صفة سجود التلاوة وما يقال فيه.

الفصل الرابع: حكم الطهارة واستقبال القبلة والتكبير والتشهد والسلام في سجود التلاوة.

الباب الثاني: سجود الشكر، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حكم سجود الشكر.

الفصل الثاني: سبب سجود الشكر.

الفصل الثالث: صفة سجود الشكر وما يقال فيه.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

فهرس المراجع

فهرس الموضوعات.

## توصيات عامة

1- قد لا يتمكن الطالب من البراعة في البحث وإتقانه حتى يتدرب عليه مرارًا، ويتمرس في كتابة البحوث، وبعدها يصبح البحث سهلاً عليه، بل قد يتحول إلى لذة من أعظم اللذائذ.

2- يحسن بطالب العلم حين يكتب بحثا فقهيًّا أن يعرضه على من يمكن أن يفيده في تقويمه وتحسينه؛ وهم أهل العلم أو الأساتذة أو الزملاء ونحوهم، وهذا يعطي البحث قوة، ويمكن الطالب من استدراك ما قد يقع فيه من النقص والهفوات.

3- لا ينبغي لطالب العلم أن يبادر بنشر بحوثه التي كتبها في بدايات طلبه للعلم؛ حتى ينضج ويراجعها، أو يعرضها على من يعلم أنه لا يجامله في إبداء ما قد يكون فيها من الملحوظات، ومدى صلاحيتها للنشر من عدمه.

## نشـاط

**بعد معرفتك لطريقة البحث الفقهي قم بتطبيق ما درسته بإعداد بحث في أحد الموضوعات الآتية:**

1- صلاة الوتر: تعريفها-حكمها- صفتها- أهم أحكامها.

2- صلاة الجنازة: تعريفها-حكمها- صفتها- أهم أحكامها.

3- زكاة عروض التجارة وأهم أحكامها.

4- بيع العِينة: تعريفه- حكمه- صوره المعاصرة.

5- أحكام بيع الأسهم والسندات.

6- الربا وأهم صوره في المعاملات المعاصرة.

7- اقترح موضوعاً من عندك.

## التقويـم

1 ما أهمية البحث الفقهي؟

2 عدِّد الآداب العامة التي ينبغي لطالب العلم أن يتحلَّى بها في بحثه الفقهي.

3 ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة ( ✗ ) أمام العبارة الخطأ، مع تصحيحه:

أ - تشتمل المقدمة على عدة عناصر منها: التعريفات الأساسية. (  )

ب - من المراجع الفقهية في الفقه المالكي كتاب روضة الطالبين. (  )